

المجتمع المدني ومسألة الحفاظ على الهوية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

الأسناد المشرف:

هشام لويشي

إعداد الطالب:

حمزة سلامي

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ. عبد الحميد فرج
مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ. هشام لويشي
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أ. عبد الفتاح حلواجي

الموسم الجامعي : 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد و الشكر لله اولا صاحب النعمة الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذنا

المشرف " هشام لويشي " الذي تكرم بقبول الإشراف متحملا أعباء هذه المهمة النبيلة،

والذي لم تمنعه أعماله ومشاغله العديدة من متابعة هذا العمل المتواضع بكل روح علمية

وتواضع شديد وصبر كبير فكانت إرشاداته و توجيهاته سديدة ، فأوصلنا بها بعد الله

سبحانه وتعالى إلى بر الأمان فله منا جزيل الشكر و كامل العرفان .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى جميع أساتذتنا الذين سهروا و تعبوا ولم يدخروا

جهدا لإيصالنا لما نحن عليه الآن .

حمزة

إهداء

إلى من أمر الرحمن ببرها، ووضع الجنة تحت أقدامها، الى من حبها يغمر قلبي ودعائها
بيسر دربي، إلى أعلى ما املك في الحياة، الى من تعبت لأجلي، الى من أعجز عن شكرها
إلى وأمي الحبيبة.

الى قدوتي في هذه الحياة ، الى طيب القلب و الروح ، الى من مدني بالعون المادي والمعنوي
لأجل حصولي على هذه الشهادة، الى رمز الأخلاق و القيم، إلى من أحبه كثيرا إلى أبي العزيز.

الى من قاسموني حلو الحياة ومرها وجمعني بهم السقف الواحد إلى إخوتي

الى كل من جمعني بهم قسم واحد الى طلبة قسم العلوم السياسية عامة والأنظمة السياسية
المقارنة وحكم راشد.

الى من يسعهم قلبي و لم تسعهم صفحتي.

اهدي هذا العمل المتواضع

و الحمد لله أولا واخيرا ودائما

حمزة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والهوية.

المبحث الأول: المجتمع المدني مقارنة معرفية.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: خصائص و أسس المجتمع المدني.

المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني.

المطلب الرابع: وظائف و أركان المجتمع المدني.

المبحث الثاني: المضامين المفاهيمية للهوية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية.

المطلب الثاني: أشكال الهوية.

المطلب الثالث: عناصر الهوية.

المطلب الرابع: سياسات الهوية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وإشكالية الهوية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الثاني: هيكلية المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الثالث: الأطر القانونية والتشريعية للمجتمع المدني في الجزائر.

المبحث الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات الهوية في الجزائر.

المطلب الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر.

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الحفاظ على الهوية.

المبحث الأول: إمكانات المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية.

المطلب الأول: طبيعة نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها.

المطلب الثاني: دور البنى التقليدية للمجتمع المدني الجزائري في مسألة الهوية.

المطلب الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحفاظ على الهوية.

المبحث الثاني: سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية كأداة لتحقيق مصالح الجماعات الهوياتية.

المطلب الثاني: الهوية من خلال البرامج الحزبية.

المطلب الثالث: حزب جبهة التحرير الوطني والهوية الوطنية.

الخاتمة

مقدمة

لقد أصبح بناء الدولة الحديثة على أساس المنهج الديمقراطي الذي يستوعب الجميع أهم مقصد للدول وأسمى مطلب للشعوب. فالدولة الحديثة هي التي تذوب فيها جميع الاختلافات العرقية والأثنية في إطار مشروع تقدمي يحترم الخصوصيات ويحفظ الحقوق للجميع دون تمييز سواء في العرق أو الجنس أو اللون، وقد ارتبط بمفهوم الدولة الحديثة مفهوم المجتمع المدني هذا الأخير الذي ساهم بشكل كبير في لعب أدوار كبرى لقيادة البنى البدائية الطبيعية إلى مرحلة موضوعية تتسم بالمأسسة والعقلانية ذات البنى والتنظيمات الحديثة.

إن بروز مفهوم المجتمع المدني في الساحة العربية عموما والساحة الجزائرية خصوصا يمثل رافد حدائث يساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية والأنظمة الشمولية ويشكل عنصرا مهما في عملية الديمقراطية، فتقوية المجتمع المدني من المتطلبات الضرورية لتعزيز العمل الديمقراطي.

إن التحديات التي تعرفها الأنظمة العربية على جميع المستويات جعلها تتراجع عن أداء أدوار كثيرة اقتصادية واجتماعية، هذا ما مهد لتدخل مؤسسات المجتمع المدني للعب أدوار في إطار ملئ الفراغ الحاصل والذي يدل على عجز هذه الأنظمة في تحقيق التنمية الشاملة التي تعود بالرفاهية على شعوب المنطقة. إن الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في المنطقة العربية يعيش تضيقا معتبرا نظرا لهشاشة الديمقراطية فيها هذا ما يضاعف المسؤولية على المجتمع المدني للقيام بأدوار أساسية في ظل هذا الوضع المزري.

إن الظروف الدولية التي يعيشها العالم في إطار العولمة يعد تحديا إضافيا لهذه الدول والجزائر جزء منها، هذا ما جعل أدوار المجتمع المدني تتضاعف إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، ولعل من أهم التحديات التي تهدد كيانات الدول والشعوب من الداخل أو الخارج مما يسمى بأزمة الهوية. فالطبيعة الديمغرافية للدول العربية تتسم بالتعدد والتنوع العرقي والطائفي هذا شكل تحديا هوياتيا تتنازع فيه الانتماءات العرقية والقبلية والتحدي المطروح هو كيفية بلورة هوية جامعة شاملة تستوعب الجميع.

تعتبر الجزائر أحد النماذج التي تعيش مثل هذا التحدي الهوياتي فقد عاشت حراكا في هذا الإطار بين تيارات إسلامية تنطلق من الإسلام الذي صبغ المنطقة بروح الحضارة التي

اكتسحت الإنسان والجغرافيا وهو وحده الإطار الموحد لكل أطراف المجتمع الجزائري، ومن جهة أخرى تعتبر الأمازيغية الأساس والموروث الأصيل للجزائريين الذي لا يمكن أن يعوض ولا بد أن يجد مكانته، فتهميش الأمازيغية يهشم معها فئة عريضة من المجتمع.

وأخيرا تيارات العروبة التي تنطلق من أن العربية هي أيضا مكون أصلي من مكونات الهوية الجزائرية تعايشت مع الامازيغية طيلة قرون وتمثل مادة الإسلام الذي لا يستقيم فهمه إلا بها.

إن ما يضر بهذه المكونات ليس التنوع لأنه ثراء وغنى للمجتمع الجزائري، وإنما الخطورة تكمن في التعصب لكل مقوم من هذه المقومات - وفي هذا المنحى نجد أحزاب تحتكر الإسلام وأخرى تحتكر العربية وثالثة تحتكر الأمازيغية.

تعتبر الهوية الجزائرية ثلاثية الأبعاد العربية، الإسلام، الأمازيغية منطلق كل جزائري والذي يقف حتميا على مسافة متساوية من هذه المكونات الأساسية المشكلة للأنا الجزائري، إنه لمن المؤسف بمكان أن هذا الثراء اللغوي والعرقى للمجتمع الجزائري لم يجد سلطة داعمة على توجيهه وقولبته باتجاه البناء والتجمع. فالسلطة السياسية لم تكن حاضرة إلا في إطار تأجيج الصراع وإدارته بشكل ترقيعي ظرفي تتعامل و رد الفعل.

لقد استهدفت الجزائر فيما مضى في كيانها وشخصيتها العربية والإسلامية من مستعمر دمر الإنسان ومقوماته وخيراته وقد فعل الأفاعيل وقام بالمستحيل لضرب الجزائر في هويتها ودينها ولغتها وثقافتها، إلا أن مساعيه كلها باءت بالفشل والفضل يعود في ذلك إلى مؤسسات المجتمع المدني التقليدية كالزوايا والمساجد بالإضافة إلى الأدوار الرائدة للحركة الوطنية عموما ولجمعية العلماء المسلمين الجزائريين خصوصا، هذه الأخيرة التي ركزت كل نشاطها ونضالها وعملها بل وجعلت كل مخططاتها وهما هو كيفية الحفاظ على الهوية الجزائرية في بعدها العربي الإسلامي وقد كللت هذه الجهود كلها باستقلال الجزائر من الاستعمار العسكري والثقافي وحافظت الجزائر على انتمائها الحضاري، وبعد الاستقلال واصلت الجزائر في تعميق هذا الانتماء لكن بشكل أقل في ظل السيادة الوطنية.

بعد عقود من الزمن وفي خضم التغيرات الدولية التي حدثت على مستوى النظام الدولي بزوال الثنائية القطبية وتزعم أمريكا العالم بنظامها الرأسمالي أصبح التحدي في بعد الهوية الجزائرية مهدد من نظام دولي جديد تحول فيما بعد إلى عولمة لا تعطي أي قيمة للخصوصيات ولا تعترف بحضارة الآخر بل تبرز إيديولوجية الصراع الحضاري والثقافي وفكرة انتصار النموذج الغربي من خلال نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، وفي نفس السياق يرى " صلاح سالم زرنوقة " بأن العولمة كطرح مذهبي تقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة تقود العالم، و يضيف " محمد عابد الجابري " بأنها بالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فالنظرة الغربية تنطلق وفق منظور التحيز الإيديولوجي من النظرة الدارونية التي ترى بعجز وجمود مقوماتنا الحضارية، لأنها فشلت في إنجاز وتحقيق إنجازات مادية محسوسة، بالتالي فمآلها الزوال والاستئصال لتحل محلها نماذج أكثر حداثة حققت مظاهر مادية وإنجازات واقعية.

إن التحدي الدولي الخارجي الذي يستهدف الهوية الجزائرية في إطار العولمة والذي يثبت قيم الغرب، له امتداده الداخلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى اقطارنا الجغرافية والذي تسهر عليه نخب سياسية تصب في خانة الغرنة والفرنسة وتبتعد عن أصالة الهوية الجزائرية بمقوماتها الثلاث.

إن التحديات الداخلية والخارجية للهوية الجزائرية تفرض على المجتمع المدني الجزائري عموما والأحزاب السياسية كجزء منه خصوصا اليوم وقبل أي وقت مضى أن يلعب أدوارا متقدمة ووظيفية تحفظ الهوية في إطار المكونات الأصلية للشخصية الجزائرية، ولعل التاريخ قد أثبت الأدوار الحقيقية للمجتمع المدني فيما سبق ومدى نجاعتها أين انتصر في مسألة الهوية على مستعمر كان هدفه الأول طمس أصولنا وثوابتنا، ضف إلى ذلك الدور المفتاح للأحزاب السياسية التي تعتبر الأكثر مأسسة وهيكلية وانتشار والتي يعول عليها باعتبارها بديل سياسي له مقومات التأثير على القرار السياسي وبالتالي موضوع الهوية من المواضيع الهامة التي لا بد ان تعنى بها هذه المؤسسات لأنها اهتمام جماهيري لا ينفك البتة عن الحياة العامة للشعوب.

أهمية الموضوع:

يكتسي المجتمع المدني في الدراسات السياسية أهمية قصوى نظرا للأدوار التنموية المتعددة لمؤسساته، حيث يلعب دورا لا يقل أهمية عن الدول في حد ذاتها أحيانا وذلك من خلال إسهاماته الواسعة في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...، فالمجتمع المدني يعتبر فاعل أساسي وهام على الساحة الوطنية أو الدولية.

إن النمو الكمي لمنظمات المجتمع المدني لا يكفي وحده لأداء أدوار فاعلة لهذا الأخير، بل لابد أن يحظى بنمو كفي وتحول نوعي يتعلق بقضايا سياسية هامة كحقوق الإنسان وقضايا المرأة والمشاركة السياسية، كما تظهر أهمية الموضوع في إبراز تأثير الأنظمة التسلطية على مؤسسات المجتمع المدني من خلال تكريس الطابع الخيري والاجتماعي دون مجالات أخرى وهذا يصب لصالح استقرار الأوضاع القائمة التي تحافظ على الشمولية والتسلطية.

إن الأنظمة السياسية العربية تتعامل مع مؤسسات المجتمع المدني عن طريق سياسة الاحتواء والابتلاع وترى أن العلاقة مع المجتمع المدني هي علاقة صفرية، فهي إذن تسعى إلى تحديد أدوات ومجالات عمله.

يظهر المجتمع المدني الجزائري تطورا ملحوظا من خلال التطور النوعي لأنشطته حيث يبرز جيل من المنظمات الدفاعية (حقوق الإنسان)، كما أصبح يتعامل مع الظواهر الاجتماعية كالفقر والبطالة بشكل إيجابي فلم تقتصر على تقديم المساعدات، لكن برزت فكرة تأهيل الأفراد والمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، كما ظهرت أنماط جديدة من المنظمات ملأت فراغ الدول في مجال الصحة والتعليم.

تكمن أهمية الدراسة في الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني الجزائري اتجاه أزمة الهوية ونذكر خاصة منها الأحزاب السياسية التي تسعى من خلال وسائل التنشئة والتجنيد لتعميق الانتماء إلى الشخصية الجزائرية بمقوماتها الثلاث.

لعب المجتمع المدني الجزائري أدوار فاعلة في مسألة الهوية من خلال البني التقليدية للمجتمع المدني في مرحلة الاستعمار ويلعب دورا مماثلا اليوم في ظل التحديات الخارجية، كما يظهر

دور الأحزاب السياسية الهام من خلال الاهتمام بموضوع الهوية كمطلب جماهيري يدخل ضمن أولويات الحزب سواء في برامج الحزبية أو أنشطته السياسية

تبرز أهمية الدراسة أيضا من خلال تسليط الضوء على الأدوار الفعلية للأحزاب السياسية واقعا في مسألة الهوية وطبقنا هذا على حزب جبهة التحرير كحزب عريق في تاريخه وكبير في تمثيله ومهم في تأثيره نعتمده نموذجا لتقييم دوره في الحفاظ على الهوية الجزائرية من خلال برامج وأنشطته واهتماماته.

إشكالية الدراسة:

إن موضوع الهوية من أهم المواضيع التي تعنتي بها الدول والشعوب، فالهوية هي البطاقة التعريفية للأفراد والمجتمعات التي تميزهم عن الآخرين لهذا فالمساس بها هو مساس بالأفراد في ذواتهم وهو تعد صارخ على الخصوصية، والجزائر كباقي الدول لديها خصوصية لهويتها والتي تسعى للحفاظ عليها وقد أثبت التاريخ ذلك بالأمس في فترة الاستعمار الفرنسي أين وقف الجميع ضد المساس بهوية الشعب الجزائري حينما حاول الاستعمار طمس الشخصية الجزائرية ومحاولة استبدالها أو احتوائها، والفضل يعود بالأساس إلى مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من بساطتها آنذاك إلا أنها حالت دون محو هوية شعب، كما يظهر دور هذه المؤسسات اليوم إن كانت أحزاب أو تنظيمات أو جمعيات بشكل ايجابي في مسألة الحفاظ على الهوية مع اختلاف التحديات بالمقارنة مع الماضي، ثم أن عمل المجتمع المدني الجزائري يتفاعل في إطار المساحة السياسية والقانونية التي يسمح بها النظام السياسي الجزائري مما يحد من فاعليته والإشكال المطروح هو:

إلى أي مدى يبرز دور المجتمع المدني الجزائري في مسألة الحفاظ على الهوية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- كيف تطور المجتمع المدني الجزائري سياسيا وقانونيا واجتماعيا ؟
- ماهي مضامين الهوية الجزائرية ؟ هل هناك اشكالية هوية في الجزائر؟

- هل أدوار المجتمع المدني والأحزاب السياسية كافية لتحقيق أمن هوياتي مهدد من الداخل والخارج؟

فرضيات الدراسة:

سيتم الإجابة عن الإشكالية والتساؤلان المترتبة عنها من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- المجتمع المدني العربي يعرف هشاشة وضعف ما يجعله قابل للاختراق والاحتواء.
- مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لها الطابع الكمي الذي يهتم بطابع النفع العام والخير
- تشكيلات المجتمع المدني الجزائري قليلة الاهتمام بالمواضيع الهامة كالحريات، الحقوق المشاركة والتنمية وهذا لمحدودية المساحة المسموح بها قانونيا وسياسيا
- مسألة الهوية والحفاظ عليها هي مسألة نظام سياسي قبل أن تكون مسألة مؤسسات المجتمع المدني التي تتحرك في إطار قانوني معرقل.
- دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مسألة الحفاظ على الهوية ايجابي ومقبول سواء في الفترة الاستعمارية أو اليوم بالنظر للخصوصية السياسية الجزائرية.

أدبيات الدراسة:

- ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات و الدراسات، نذكر أهمها فيما يلي:
- توفيق المديني، " المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي"، و الذي قدمت دراسته أسس و أليات المجتمع المدني.
- دراسة عزمي بشارة " المجتمع المدني دراسة نقدية " و التي ركزت فيه على خصوصية المجتمع المدني في المجتمعات العربية و قدمت دراسة نقدية لتبني هذه المجتمعات العربية لهذا المفهوم الغربي.
- دراسة محمد الهرماسي تحت عنوان " المجتمع و الدولة في المغرب العربي " والذي تحدث فيه عن علاقة المجتمع المدني بالدولة في المغرب العربي و مدى فعاليته.

- كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية"، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية. و الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسع و مفصل و بأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين و الباحثين في مجال العلوم السياسية، حيث تم التركيز في هذا الكتاب على وظيفية المفهوم و مستوى تأثيره في الديمقراطية، مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير على الواقع العربي. و هذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في الجزائر، و دراسته و تحليله و تقييم أدواره.

- كتاب أحمد شكر الصبيحي و المعنون " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" و الذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات و معطيات و تقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني و تحليلها في البيئة الغربية و العربية و وجدت أن مصطلح المجتمع المدني عبر عن اختلافات في تحديد معناه، كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفية مهمة خاصة في الواقع العربي. فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة، و هذا ما ساعد على إطار تحليلي مساعد للدراسة في ما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية، و أيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية في الواقع العربي عموما، مع إدراج للمشكلات و التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي.

- كتاب أوهام الهوية لجان فرانسوا بايار اعترف فيه بضغوط العولمة على الهوية الحركة العامة الرامية إلى إزالة الحواجز بين المجتمعات «بالعولمة» و«الكوكبة» مصحوبة باحتدام وتأجج الهويات الخاصة سواء كانت عقائدية أو قومية أو أثنية... وتتطلب تباينات تلك الظواهر العقلانية والاستيهامية في الوقت نفسه أن تتفهم بقدر أكبر دوافع العولمة ونقيضها المتمثل في الاحتفاء بالهوية.

- أمين معلوف من مؤلفاته كتابه الهويات القاتلة ويرى فيه أن العولمة والهوية على طرفي نقيض. إن التفكير العربي مأزوم بقلق الهوية، وبثقل هذا القلق على مضاعفة الإحساس المأساوي بالمصير العربي في مطالع الألفية الثالثة.

- عبد القادر بن الشيخ ورفاقه في " كتاب التلفزيون . الثقافة . الهوية: البرامج الثقافية والتربوية والتسجيلية " وفيه أبرز التحديات التي تواجه الهوية إزاء العولمة يجري الحديث عن المجتمع المدني وتفعيله تجاهلاً لاستكمال بناء مؤسسات الدولة نفسها التي هي ضمانة المواطنة وحقوقها، وهذا يقودنا إلى الإقرار بأهمية مجاوزة الرفض الحاصل ضد الدولة وضد إكراهات الهوية الأخرى ومواجهة الأسباب الداخلية بتعبير لأن مسألة الهوية هي في علاقة جدلية بمسألة تنظيم العالم.

- الأستاذ عيسى جرادي من مؤلفاته " الأحزاب السياسية في الجزائر " قدم دراسة تناول فيها جميع الجوانب المختصة بالأحزاب السياسية كمسألة التيار الذي ينتسب إليه، الديمقراطية.. ومختلف الجوانب الأخرى بالإضافة إلى عنصر الهوية الخاصة بكل حزب فقد قدم حزب التحرير الوطني كحزب وطني، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كتيار علماني وحمس على أساس إسلامي، بالإضافة إلى التيار الأمازيغي المتمثل في جبهة القوى الاشتراكية، إلا أنها جاءت في شكل سرد للأحداث والأفكار دون تقديم تحليل لها.

مبررات اختيار الموضوع:

تتحصر مبررات اختيار الموضوع أساساً في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية: تتبع أساساً من خلال الإدراك بأن الجدية والجدّة في طرح الموضوع، تفرض علينا تجاوز المواضيع الكلاسيكية التي تم التطرق إليها من قبل، تلك المواضيع التي أشبعت كتابة، ولم تعد تتسع للمزيد، لأن تناولها لم يعد يضيف شيئاً ذا أهمية للمعرفة التاريخية بشكل عام، وللتاريخ الوطني بشكل خاص.

-الاهتمام الشخصي بموضوع المجتمع المدني والهوية باعتباري ناشط جمعي

الأسباب الموضوعية:

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني جد محددة، وفي مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية.

- في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها، والتي تثار بشأنها الكثير من الاشكالات والتساؤلات التي تقتضي التصدي لها ومحاولة الإجابة عنها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يتعين تحديد وبدقة حدود الدور الذي يقوم به المجتمع المدني خاصة في قضية حساسة هي الهوية.

- تعد مسألة الهوية جد هامة فيما يخص موضوع الاستقرار والامن فوجود أزمة هوية ينتج عنه استمرار اللااستقرار والمراحل الانتقالية والعنف.

- لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الايديولوجية الضيقة.

الأهمية العلمية والعملية:

يحتاج الإنسان العادي والمتقف والمتخصص إلى إعطاء أهمية لهذا المفهوم، ومعرفة طريقة وأسلوب استعماله، ولماذا وكيف، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التجربة الجزائرية في بناء الدولة، وكيف عالجت الدساتير الجزائرية مفهوم المجتمع المدني، بل وكيف يمكن معرفة واقع ومكانة هذا المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والقانونية، وعلاقته بالدولة، والأهم من هذا دوره في الحفاظ على الثوابت التي تقوم عليها الدولة، وخاصة في بناء الهوية في المجتمع الجزائري، وإفشال عمليات التخريب الفكري.

الأهمية العلمية: يعتبر موضوع المجتمع المدني من المواضيع الهامة التي ساهمت كمدخل لتحليل النظم السياسية العربية وأدوارها الوظيفية، كما يظهر دور المجتمع المدني كفاعل أساسي ومحدد رئيسي لتحسين الأوضاع في جميع الميادين وبهذا فهو الاجدر بالاهتمام بقضايا استراتيجية وهامة كالتنمية والمشاركة السياسية والهوية.

الأهمية العملية: تسعى الدراسة إلى تحديد دور المجتمع المدني الجزائري في الحفاظ على الهوية من خلال التحديات الداخلية والخارجية التي تعرفها هاته الأخيرة.

حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول " دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية" أما الإطار المكاني فيربطه بالجزائر، والإطار الزمني غير محدود، بل إن الفترة مفتوحة، أي أن الدراسة شملت الفترة الاستعمارية وفترة الاستقلال على السواء.

مناهج البحث:

المنهج التاريخي: الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها على اعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الأول منها نشأة و تشكل المجتمع المدني في الجزائر، مستعيناً بالمنهج التاريخي للتحليل السياسي كونه يعد مصدراً لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية، إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر من خلال الماضي، و المنهج المقارن و هو المنهج الأساسي في دراسة الأدوار التي قامت بها الدولة في إطار علاقتها بالمجتمع المدني، والمقارنة بين الأطر العامة والمؤشرات التي ميزت أداء المجتمع المدني، و تم الاعتماد في تحليل المضمون في التطرق إلى المجتمع المدني، ومعرفة أهميته، وكذا في تحليل واقع الهوية في الجزائر وربطها بالمحيط الداخلي والخارجي.

المنهج القانوني: وظفناه خلال استخدام مختلف الدساتير الجزائرية، ومعرفة المكانة التي أعطتها المشرع الجزائري للمجتمع المدني، باستخدام مختلف المواد القانونية التي تناولت ذلك.

كما فرضت الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة، والذي يعد الهدف من استخدامه، معرفة دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية في الجزائر، من خلال إجراء دراسة لوضع الهوية إبان الفترة الاستعمارية وفترة الاستقلال في الجزائر، وسبل تفعيلها.

أما بخصوص النظريات المستخدمة، فإن السياق العام الذي سار فيه البحث، تطلب استخدام نظرية النظم، التي تعمل كمرشد في فهم أحداث الواقع وتفسير علاقاته، وتصور مجموعة عناصر قابلة للتغيير، يكون من شأن هذا التغيير أن يؤثر على باقي العناصر وبالتالي تغيير الحالة التي عليها المجتمع ككل.

ويتم هذا عن طريق تحليل المدخلات المتمثلة في المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وسبل تأثيرها، ومخرجات متمثلة في مراسيم وقرارات وأوامر جديدة واجبة التنفيذ والتطبيق.

خطة الدراسة:

في سبيل الإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها، فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، من تطور لمفهوم المجتمع المدني، في الفكرين الغربي والعربي، كما تناول أيضا مفاهيم الهوية عند مختلف المفكرين والباحثين.

أما الفصل الثاني، فقد تم التطرق فيه إلى تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية وتحديد التمثيلات القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال النصوص التشريعية و القانونية، كمؤشر لفهم الفضاءات التي يتحرك فيها، مما سيسمح بتحديد مستوى حركيته و فاعليته.

وأیضا تحديد البنية الأساسية للمجتمع المدني وهيكلته وتحديد مكوناته وتنظيماته الأساسية، مما يسمح بمعرفة التعدد والتنوع ومستوى التنظيم الذي تتميز به مكونات المجتمع المدني وتنظيماته في الجزائر، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تم التطرق لمسألة الهوية في الجزائر وقد فصلنا في هذا من خلال التطرق لمقومات الهوية الجزائرية بأبعادها الثلاثة ثم اشكالية الهوية.

أما الفصل الثالث فيدور موضوعه حول الأدوار الملقاة سابقا وحاضرا على عاتق كل من المجتمع المدني بكل تشكيلاته في مسألة الهوية والحفاظ عليها وكذا الأحزاب السياسية التي هي جزء أصيل من المجتمع المدني وفاعل أساسي في تركيبته المؤسسية وينتظر منها أدوار متقدمة من خلال البرامج والنشاطات الخاصة بها والرامية إلى تجنيد الشعوب للاهتمام بمثل هكذا قضايا لمدي أهميتها في استقرار الأوطان والحفاظ على خصوصياتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والهوية

لأشك أن مفهوما كمفهوم المجتمع المدني، والذي بدأت المجتمعات الراقية والحديثة تاريخها به، ليس بالأمر البسيط، إذ أنه مفهوم له جذور في التاريخ، حيث تنبأه المنقون والمحلون والباحثون والمفكرون بالتحليل والتعمق لما له من ارتباط شديد الصلة بمجموعة من المفاهيم كالديموقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والشرعية الدستورية وغيرها من المفاهيم،.... وإن التطرق لموضوع " دور المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية في الجزائر"، يتطلب منا البحث في فصل مستقل عن المفاهيم المختلفة التي تشكل متغيرات الدراسة، لاسيما وأن أهم هذه المتغيرات يتمثل في المجتمع المدني.

حيث تطلب البحث في الموضوع، التعرض إلى نشأة وتطور هذا المفهوم عبر مختلف العصور، وباختلاف الفلاسفة والمفكرين، ومحاولة بلورة مختلف التعريفات التي أعطيت لهذا المصطلح خلال مختلف التحولات التي عرفها الفكر السياسي، إضافة إلى تحديد المكونات التي يتكون منها، والتي تساهم في إثراء الدور الذي يقوم به المجتمع المدني اليوم، حيث أصبح ينظر إليه على أنه فاعل أساسي إلى جانب الفواعل الأخرى التي تساهم في بناء الهوية والحفاظ عليها لأية دولة، وبالجزائر على وجه الخصوص.

هذا إضافة إلى التطرق إلى مفهوم الهوية، حيث أن هذا الموضوع أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات، لذلك نتطرق إلى دلالات هذا المفهوم، ونتعرض إلى التطور الذي طرأ عليه عبر مختلف العصور.

المبحث الأول: المجتمع المدني مقارنة معرفية

تسعى الدراسة في هذا المبحث بالأساس إلى تبيان السياق التاريخي و المعرفي لمفهوم " المجتمع المدني"، الذي اكتسب معاني مختلفة و اكتسى مضامين سياسية و أيديولوجية ودلالات معرفية متنوعة، مع محاولة الإحاطة الشاملة و الكاملة بكل المقترضات المعرفية والتاريخية المرتبطة بهذا المفهوم، والتي ساهمت في تشكيل معالمه ومحدداته الرئيسية. و سيتم التطرق إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم " المجتمع المدني " وفق العناصر التالية:

1- التركيز على أبرز الدلالات و المعاني التي استعمل بها مفهوم المجتمع المدني مع ربطها بسياقها التاريخي.

2- التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر و الفلسفة الغربية ممثلة في المدرسة الكلاسيكية الحديثة، والفكر الغربي الحديث (الليبرالي _ الماركسي)، ثم المعاصر.

3- مقارنة المفهوم على المستوى المفاهيمي في الفكر العربي المعاصر بالتعرف على الكيفيات المختلفة التي حاول الفكر العربي المعاصر عموماً والسوسيولوجي منه بصفة خاصة إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعلمية.

4- التطرق إلى الشروط و الصفات التي يتحقق بها معنى كلمة "مجتمع مدني"، والتي تعد خصائص مميزة له مقارنة بغيره عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المتداول في عهدنا المعاصر بنشأة الدولة القومية في الغرب، بالتطور الهام الذي عرفه الفكر السياسي الغربي في القرنين 17م و 18م، وبرز هذا المفهوم ليعبر عن الرغبة الملحة التي أبادها هذا الفكر للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى وهي العصور التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة، والتخلص عما اصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية بـ"النظام القديم" والدعوة إلى نظام جديد يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماماً.

وقد تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي إذ تم تفسيره على أساس التاريخ السياسي للبشر في ثنائية الحالة الطبيعية والحالة المدنية¹.

¹ سمية أوثن، دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية -باتنة- 2009-2010، ص، ص. 18، 19.

حيث تشير الأولى إلى وضعية البساطة في ظل غياب للروابط السياسية بين الفرد والدولة أي حرب الجميع ضد الجميع، أو حالة سلم دائم للجميع، ويتم الانتقال إلى المجتمع المدني نتاج التصادم والتعارض في الحالة الطبيعية (معارضات حق الملكية، حق الحياة وصيانتها) فيتفق المجتمع على الانتظام في دولة بموجب عقد بينهم أو بين الفرد أو هيئة¹، وفي هذا الصدد:

يرى "توماس هوبز" أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من الإله، بل هي مستمدة من الطبيعة فالحكم المطلق لا يقوم على أساس الحق الإلهي، ولكن على أساس عقد واتفاق يتم بإرادة البشر، فقد اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي حرية الأفراد، وتوفر لهم الأمن والسلام وبذلك فإن السلطة قائمة على احترام التعاقد، الذي يعني التنازل الإرادي عن الحرية ويقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملاً تاماً، أولهما هو "ميثاق التعاون أو الإتحاد" أما الثاني فهو "ميثاق الخضوع"، ويعني الميثاق الأول صناعة القرار بالتعاقد، أما الاتفاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول ويقويه، وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي بتلقائية.

أما "جون لوك" فيعتبر أن المجتمع المدني هو مجتمع عقلائي، ذلك أن طبيعة المجتمع أساسه الحاكم، وقانون الطبيعة هو قانون العقل، فحكمه بالضرورة ينبغي أن يكون حكم العقل². وتبرز رسالة "جون لوك" في الحكم المدني في أن الغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام هي المحافظة على أملاك الأفراد، ولقد عادل "جون لوك" بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فكلاهما مترادفين ومعبرين عن شيء واحد هو الاختلاف والانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة الاجتماع السياسي.

وفي سياق آخر استخدم "جون جاك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" مصطلح المجتمع المدني، ليعني به المجتمع السياسي، والدولة تحديداً، كما استخدم لإجراء مقارنة مع المجتمع البدائي (غير السياسي).

وفي القرن 19م، اكتسب هذا المفهوم طابعاً مغايراً في إطار الفكر الكلاسيكي الألماني وأصبح المجتمع المدني كيان سابق للدولة ويتشكل بانحلال الجماعات القديمة، فاستخدم مفهوم

¹ توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، إتحاد الكتاب العرب، القاهرة، 1997، ص ص 50-55.

² آدم فيرغسون، ترجمة حيدر حاج أسمايل، مقال في تاريخ المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، أغسطس 2014، ص 220.

المجتمع المدني في سياق البرجوازية، التي حققت ثروتها ونقلت المشكلة من تحرير السياسة عن الدين والعرف، إلى إيراد مفهوم السياسة الحديثة في إطار إلغاء المراتب الطبقيّة التقليدية وجعل الشعب كتلة واحدة، وهذا في ظل إفرات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات العائلية، وطرح مفهوم جديد دون علاقات الأفراد مع بعضهم، وهو المعنى الحقيقي للمجتمع المدني في مواجهة الدولة الحديثة¹.

أما كارل ماكس فيرى أن المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة، نافيا بذلك مثالية هيجل وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج بعبارة أخرى المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهنا يظهر نقد لهيجل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة². وبعد الحرب الباردة أعيد إحياء مفهوم المجتمع المدني مجدداً، وأصبح مرادفاً أو ملازماً للتحوّل نحو الديمقراطية بل هو أحد مكوناتها، يستخدم ضد الدولة أو ضدها، ومؤخراً فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالحكم الراشد حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والمواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة³.

2- المجتمع المدني في الفكر العربي:

ظهر في أواخر القرن 20م وبالضبط في أواخر الثمانينيات، اتجاه يقوم بدراسة النظم السياسية العربية واتخذ من مفهوم المجتمع مدخلاً للدراسة والتحليل، رغم قدم المفهوم وامتداد جذوره في الفكر السياسي والفلسفي العربي ولكن الملفت للانتباه هو تزايد الاهتمام بهذا المفهوم في التحليل السياسي منذ بداية الربع الأخير من القرن 20م وقد تزامن ذلك مع الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي التي تحدث عنها "هنتغتون" Huntington، هذه الأخيرة مست معظم الدول العربية مما شكل عاملاً حاسماً في تزايد الاهتمام بهذا المفهوم.

وفي هذا السياق يظل مفهوم المجتمع المدني في الدول العربية كمثال معبر عن مسألة الديمقراطية، وقد واجه هذا المفهوم في الوطن العربي إشكاليات عديدة في النقاشات الفكرية

¹ سمية أوشن، مرجع سابق، ص 22.

² الغيلاني محمد، المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصادره، بيروت، دار الهادي للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 186.

³ توفيق المدني، مرجع سابق، ص 56.

تمحورت حول أسبقية الوجود بين مفهوم المجتمع المدني وواقعه والاختلاف في تعريفه حسب القيم الإيديولوجية لهؤلاء المفكرين¹.

ويعرفه " سعد الدين إبراهيم " المجتمع المدني بأنه: " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها. ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات والروابط والنقابات والأندية والتعاونيات، أي ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي"².

مصطفى كامل السيد قدم تعريفاً إجرائياً للمجتمع المدني، باعتبار أنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما ليس جزءاً من التنظيم الحكومي، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، أي أنه يضم النقابات العمالية والمهنية، وتنظيمات المنتجين سواء كانوا من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، في الزراعة والصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية، والتي تشمل المؤسسات الدينية: الإسلامية، المسيحية واليهودية حيثما وجدت، ويضيف الكتاب اليمينيون واللبنانيون كلا من القبيلة والطائفة³.

وعليه فإنه بالنظر إلى مختلف التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني، فإننا نقترح التعريف التالي:

المجتمع المدني هو فضاء ومجال للمشاركة الجماعية الحرة والمنظمة، والذي يشمل جميع التنظيمات من جمعيات ومنظمات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية، سياسية، ثقافية دينية رياضية... ذات مجال خارج عن إطار الأسرة والحكومة والسوق (القطاع الخاص) سعياً لتحقيق مصالح المجتمع، وبعيداً عن هدف تحقيق الربح أو مصالح خاصة، وينضم إليها الأفراد طواعية، ويمارسون داخلها العمل الحر، بعيداً عن تدخل الدولة أو سيطرتها. ويتضح من خلال ذلك أن الاستقلالية هي أحد العوامل التي تسهل قيام المجتمع المدني بوظائفه من أجل تعزيز وتنمية وتقوية المصالح العامة، وسعياً إلى الحفاظ على هويتها وانتمائها وأصالتها.

¹ سمية أو شن، مرجع سابق، ص ص19، 18.

² نصيب، ليندة، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2006، ص 167.

³ مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني في الوطن العربي، معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية، وملاحظات حول أدواره المتعددة، القاهرة، 2004، ص 2.

المطلب الثاني: خصائص وأسس المجتمع المدني

أولاً: خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية للمجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صاموئيل هنتغتون" والتي حصرها في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

1- القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويعني قدرة مؤسسات المجتمع المدني على مواجهة التغييرات البيئية الخارجية والداخلية من خلال التكيف مع التطورات الحاصلة في البيئة الاجتماعية والسياسية والتي تتفاعل فيها وكلما كانت القدرة على التكيف عالية كلما كانت هذه المؤسسات أكثر فعالية والعكس يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأدوار ومن ثمة القضاء عليها وتوجد مجموعة من المؤشرات تثبت قدرة هذه المؤسسات على التكيف¹:

أ- **التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار لفترة طويلة من الزمن.

ب- **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها، وقدرتها على التغلب على مشكلة الخلافة سلمياً.

ج- **التكيف الوظيفي:** قدرة المؤسسة على القيام بتعديلات في مجمل أنشطتها للقدرة على التكيف مع الظروف المستجدة أي كلما كان مستوى التكيف عالياً، كان مستوى المؤسسة عالياً².

2- الاستقلال: هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن الإشراف المباشر للدولة. وتعتبر

الاستقلالية من أهم شروط فاعليته، بما تعنيه من وجود حدود واضحة لتدخل الدولة مما يمكن المؤسسة العمل دون الخضوع لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، ويتسع مجال حركتها الحرة، لأن الطرف المسيطر يسهل عليه توجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤيته .

والاستقلالية بذلك تجسد شرط السلطة المدنية التي تتأسس وفقها علاقات اجتماعية متميزة تعزز حريتها وتعطي لسلطتها قيمة ذاتية تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع ويصبح الفرد من خلال هذه العلاقة مواطن ينتمي إلى مؤسسة توفر له قدراً من الحماية.

وتتجسد هذه الاستقلالية عن الدولة من خلال:

- ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ذلك.

¹ الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية الجزائر**، مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص77.

² عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريش**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أدوار الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص19.

- الاستقلال المالي: تشكل الموارد التي تمتلكها المؤسسات المكونة للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامها بأدوارها السياسية والاجتماعية وإدارة علاقتها بالدولة بما يكون ضامنا لاستقلاليتها في مواجهتها، وسوءا كانت هذه الموارد ذاتية اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم أو من أطراف خارجية فإنها تشكل مانعا للمؤسسة من سيطرة الدولة، أما إذا كانت مصادر التمويل التي توجه أنشطتها وأهدافها من طرف الدولة فإنها ستفقد المغزى من وجودها.
 - الاستقلال الإداري والتنظيمي: وهو الاستقلال الكلي عن الأجهزة الإدارية التابعة للدولة في تسيير الشؤون الداخلية طبقا للقوانين واللوائح الداخلية. وهذه الاستقلالية تتعزز من خلال:
 - تفعيل أسس الاتصال بين مستويات المؤسسة.
 - تقوية قواعد التضامن والتكافل كأولوية لمكونات منظمات المجتمع المدني.
 - التأسيس لقواعد الممارسة الداخلية مما يضمن الاستمرارية.
 - 3- التعدد:** ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية¹.
 - 4- التجانس:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كانت الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة المدنية إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة وكانت طريقة حل الصراعات سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراعات عنيفة كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، كما يعني التجانس درجة الرضا أو الاتفاق بين أعضاء المؤسسة، وكلما ازداد التنظيم تماسكاً، ارتفع مستوى أداء المؤسسات والعكس صحيح².
- إنه وعند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد بعيد، فإننا نتبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها "محمد صفي الدين خربوش":

¹ حميد كاظم شذر، مجتمع مدني: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه، تم تصح الموقع يوم: 12 فيفري 2016، www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage.&sid=11449-17k

² رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، شمس 2007، ص 2

- المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء، وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية).
- التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية).
- بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

- عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية¹.

ثانياً: خصائص المجتمع المدني الحديث

يقوم المجتمع المدني الحديث على مجموعة من الأسس، و التي تعتبر معايير تستند إليها تنظيماته لأداء وظائف أساسية في المجتمع، تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن و الدولة و تقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة و إدارتها بطريقة سليمة و منظمة. إن هناك عدة أسس لتكون المجتمع المدني تتمثل في ما يلي:

1- الأساس الاقتصادي: ويتضمن مدى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي

وذلك استناداً إلى نظام اقتصادي يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية و يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية، لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.

2- الأساس السياسي: ويقصد به الصيغة السياسية التي لا يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظلها وتسمح في مختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة. وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتتأسس بها المجتمع المدني فهي تقوم على معايير وقيم التعدد السياسي والفكري. وإدارة الصراع بالطرق السلمية، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني².

3- الأساس الأيديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والأيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع والتي قد يتعارض بعضها مع الأيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة. وعادة ما يلعب المثقفون العضويون دوراً هاماً في إنتاج الخطاب الأيديولوجي في المجتمع المدني³.

¹ محمد صفي الدين خربوش، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق، ص ص 720-721.

² عبد الغفار شكر، الإدارة السلمية للصراع جوهر مفهوم المجتمع المدني،

<http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=DIaw1.htm>

³ حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 699.

4- الأساس القانوني: و تجسده الدولة، و يمثل الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق و الحريات بين مختلف المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.

المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني

يجتمع المجتمع المدني على مؤسسات مدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الأفراد ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي:

1- الأحزاب السياسية:

الحزب السياسي، هو جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه، كما يعرف أيضا على أنه: " مجموعة من الناس الذين توحدتهم أفكار مشتركة حول دور الفرد والدولة " ¹. وتعد الأحزاب السياسية هي المكون الأساس في بناء المجتمع المدني، وبالرغم أن الأحزاب السياسية قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، فإنها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة لأعضائها أو أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، غير أنها وإن كانت تدخل، استنادا إلى هذه الجوانب في نطاق المجتمع المدني، إلا أنها تخرج عن روحه لسببين: الأول أن التنظيمات الحزبية تصل إلى الحكم ومن ثم تصبح هي المعبرة عن النظام السياسي أو المسيرة لجهاز الدولة وتدخل ضمن السلطة التنفيذية، ومن ناحية ثانية فإن التنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها في الغالب على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع حاجة أعضائها أو المنتمين لها دون أن تتعدى خدماتها للآخرين، فأهدافها محددة بنطاق معين وليست بالنطاق العام أو الهدف العام ².

إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي. ويرى " لوري دياموند Lorry Diamant " أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله عن الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي. وفي ذلك يقول: أن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع

¹ خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص.ص 271، 272.

² توفيق المدني، مرجع سابق، ص 60.

نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز أو بناء الديمقراطية.

2- النقابات:

تعرف النقابية بأنها جماعة من العمال تضم مهنة أو أكثر، أنشئت أساساً من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية، وكان هذا التعريف الضيق يتلاءم مع ظروف النقابات والحاجة إليها من أجل تحسين شروط العمل، والمحافظة على الحقوق الاقتصادية للعاملين، من حيث الأجور والعلاقات والمعاشات والإحالة إلى التقاعد، غير أن تطور الزمن أدى إلى اتساع مفهوم النقابة لينطوي على الأنشطة الاجتماعية والاستهلاكية والترويجية، وبذلك أعيد تعريف النقابة بأنها تنظيم اختياري دائم للعمل، يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم¹.

وتعتبر النقابات من المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وتحسين ظروفهم، فالدور الذي تلعبه النقابات يرتبط أشد الارتباط بالنظام السياسي السائد وبحجم الحريات الديمقراطية والنقابية. ولعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد والمجتمع، قد دفع بالمجتمع الدولي إلى تبني الحق في قيامها، من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن وتعزيز الحياة الديمقراطية، إذ نصت المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصادر في عام 1996 على ما يلي:

تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تكفل:

أ- حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها في حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المعني بذلك.

ب- حق النقابات في تشكيل اتحادات وطنية أو تعهدات وحق هذه الأخيرة في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها، وبهذا تعتبر النقابات بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني².

3- الجمعيات والاتحادات:

الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه وتتوعدت

¹ محمد حسني، مؤسسات المجتمع المدني، في يوم: 2016/02/17، على موقع:

http : // www. Dahsha .com / old / vieuicirtiche .phpud = 26838 , 2007

² توفيق المدني، مرجع سابق، ص61.

نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح معينة: مثل الأطفال الشباب، كبار السن، المعوقين، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها¹. وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية " جمعيات النفع العام "، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة والدفاع عن حقوقهم وحررياتهم. عموما يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان، كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي والحصول على تمويل من الجهات الأجنبية².

المطلب الرابع: وظائف وأركان المجتمع المدني

أولاً: وظائف المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة الرعائى الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقاً من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، فهذه المنظمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وهذا الموقع الوسطي الذي تحتله يحولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

1- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية³.

2- تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وقد حدد ديالmond⁴، الطرق التي يمكن من خلالها

¹ سمية أوثن، مرجع سابق، ص46.

² إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 171.

³ بلال موزاي، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص48.

⁴ نقلاً عن: محمد زاهي المغربي، الدولة و المجتمع المدني في ليبيا - الحلقة الأولى -، المرجع السابق.

- المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع.
- ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدر بهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية¹.
- 3- وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البوقراطية و بذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما تنشأ بينهم من منازعات وتساهم بذلك في توطئ وتقوى أسس التضامن الجماعي بينهم².
- 4- التنشئة الاجتماعية والسياسية:** هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.
- 5- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والمشاركة وحرية التصويت... الخ بما لديه من قوة مادية ومعنوية³.
- 6- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع⁴.

¹ عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999، رسالة ماجستير، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، مارس 2006، ص 36

² بلال موزاي، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2002)، مرجع سابق، ص 42.

³ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجتمع المدني،

http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp

⁴ شكري عبد الغفار، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، ج 3. تم تصفح يوم 2016/01/12، www.ohewor.org/debot/show.ort.asp?aid=26354

7- **الوساطة والتوفيق** : أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهام متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك¹.

8- **إفراز التيارات الجديدة**: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريحية وأعضاء وقيادات أحزاب سياسية. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة².

9- **ملا الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها**: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة ، وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها³. فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات و منظورات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها و أصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار، و تم بفعل ذلك توليد 6% من الناتج و توفير 10.5 % من مجموع فرص العمل⁴.

¹ مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مرجع سابق، ص17..

² عبد الغفار شكر، المرجع السابق، ص 112.

³ مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، المرجع نفسه، ص18.

⁴ عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999، مرجع سابق، ص 37.

10- التنمية الشاملة: بدأت المنظمات الدولية المهمة بالتنمية منذ مرحلة قريبة تؤكد على معنى جديد يؤكد على التغيير والتطوير، هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة دون إشراك منظمات المجتمع المدني فيها الضامن لتحقيق نجاحها فمشكلة التنمية لا يكمن في نقص الموارد الأولية بقدر بل في كيفية استغلالها، والمتوقفة على نوعية الموارد البشرية، ومنه تكون الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية فضلا عن كونها تشرف على عملية توضيح والإشراف على العملية التنموية إلى جانب الدولة، وهي بذلك شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية¹.

هذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وإلى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي².

ولكن، ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع المدني من دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها، وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع، يعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع المدني تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة.

ثانيا: أركان المجتمع المدني

1- ركن الحرية أو الطوعية: المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد والمبادرة الطوعية لهم في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار كالجاعات القرابية. فالأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حررتهم واختيارهم وذلك بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة مادتي كانت أم معنوية³.

¹ الطيب بولصيف، مرجع سابق، ص97.

² عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية،

<http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

³ مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السرطانية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع والتحديات، جامعة الجزائر، الجزائر، 20 أوت 2008، صص 12-13.

2- ركن المؤسسة أو التنظيم الجماعي: يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، إذ تشكل المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات، يضم كل تنظيم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغـيـر - وكذا مختلف قوانين المنظمة- حسب الظروف والمستجدات غـيـر أن الثابت هو التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً¹.

3- ركن الاستقلالية: أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توافر عنصر الاستقلالية، الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها². هذه الاستقلالية لا تعني الانفصال والقطيعة، بل الاستقلال النسبي عن الدولة من جميع النواحي (المالية، الإدارية والتنظيمية) كي تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة على أحسن وجه.

4- ركن توفر إطار قيمي وأخلاقي: تتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات في ما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم: التسامح، القبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون³.

¹ عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السريسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011، ص46.

² بلال موزاي، مرجع سابق، ص41.

³ بلال موزاي، المرجع السابق، ص42.

المبحث الثاني : المضامين المفاهيمية للهوية.

كانت الهوية ولا تزال من المواضيع المهمة في واقع العديد من المجتمعات اذ دخلت مرحلة جديدة تزامن الاهتمام فيها بموضوع الهوية والأمن.

تشغل قضية الهوية بال معظم المفكرين والعلماء والمتقنين والقادة في دول العالم أجمع وتتضافر جهودهم لإبراز الهوية الثقافية للمجتمع في نفوس أفرادهم من أجل منع الانقسامات وتشتت الهويات بينهم، وذلك من خلال جميع وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تشمل الأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمدرسة وغيرها من المؤسسات التربوية الرسمية وغير الرسمية.

وقد ارتبط مفهوم الهوية بالمسألة الثقافية وإدارتها الاولى وهي اللغة وأصبح الثلاثي الهوية-الثقافة- اللغة منذ النصف الثاني من القرن العشرين من الاهتمامات الاساسية في العلوم الاجتماعية، وبناء عليها تفسر موضة العصر والحروب والصراعات والنجاحات والاختافات التي تنسب للدول وللأنظمة السياسية، ويرى بعض علماء السياسة والاجتماع أن أزمة الثقافة في الحقيقة هي أزمة الهوية.

المطلب الأول: مفهوم الهوية

ظهر مفهوم الهوية بداية في كتابات الفيلسوف والمؤرخ الالمانى والاجتماعى " فلهم دلتاي " (1833-1911) وقد جعله "ماكس فيبر" (1864-1920) على مستويين: يتعلق اولهما بما يطلق عليه دلتاي اسم الصورة الكونية التي تؤلف الكتلة الاساسية للمعتقدات والمسلمات الافتراضية على العالم الحقيقي الواقعي، ويتعلق المستوى الثاني بالسياق التصوري الواعي والارادي الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية او المركبة من النواحي الثقافية في الأصل، لكن ايضا من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية¹. ويختلف مفهوم الهوية باختلاف الاطار الذي يتناول فيها:

1- الجانب اللغوي والاصلاحي للهوية:

تدل الهوية بمفهومها اللغوي على الذات، كما أنها تعبر عن حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره.

والهوية مشتقة من ال (هو) وأنها الشيء عينه ووحدته وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المنفرد حيث تميز الفرد عن غيره بتحديد حالته الشخصية Personal Identity من خلال (الاسم

¹ سمية اوثن، مرجع سابق، ص 54.

الجنسية، الحالة العائلية، السن المهنة...)، وتتص القوانين عادة على اثبات هوية الفرد بمقتضى بطاقته الشخصية Identity Cart أو جواز سفره Passport ولكن نجد بهذا التعريف أن البيانات المتوفرة على البطاقة الشخصية أو جواز السفر توضح كينونته، أما الهوية فهي مجموعة الصفات التي تلازم شخصا ما وهذا ما يشير اليه المفهوم التالي للهوية بانها " حقيقة الشخص المتضمنة صفاته الجوهرية والتي تميزه عن غيره وتجعل له ذاتا مستقلة " لهذا يشبهها البعض بالبصمة فهي من الثوابت ، وبهذا يعرف " محمد عمارة " الهوية بـ"أنها " القسامات الثابتة من العناصر التراثية، كما أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة " .

ومن الجانب الاصطلاحي الذي فيذهب إلى أن الهوية هي الركيزة بالمعنى الثقافي وهي الحمى بالمعنى السياسي، وهي حينما تحيل الى ذاتها، وهي نقيض الآخر تسمو عليه أو يسمو عليها¹. وتعرف الهوية على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب .. أي تلك الصفة الثابتة والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر ولا تسمح لغيرها من الهويات أن تصبح مكانها أو تكون نقيضا لها، فالهوية تبقى قائمة مادامت الذات قائمة وعلى قيد الحياة وهذه الميزات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض والتي تعبر عن شخصيتها وحضارتها ووجودها².

2- الجانب الفلسفي والنفسي للهوية:

تولي الدراسات الفلسفية كثيرا من اهتماماتها بذات الفرد وتفاعلها مع الآخرين، (وتعد نظرية التوحد Identification Theory) من أهم المداخل النفسية التي سعت لتفسير الهوية فقد لاحظ أصحاب هذه النظرية أن البشر يشتركون دائما معا في غرض أساسي يحثهم باستمرار على توحدهم معا لحماية هويتهم، و أنهم من خلال هذا التوحد يرتبطون معا في عدد من السمات النفسية المتشابهة ليحافظوا على هويتهم، ويعملوا على تقويتها والدفاع عنها، وأن الفشل في تحقيق ذلك له أضراره البالغة على الفرد والمجتمع.

وفي المعجم الفلسفي: الهوية Identity هي حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره وتسمى أيضا وحدة الذات³.

¹ محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم وازمة الهوية الثقافية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ط 1 ، 2009، ص ص 23-22.

² محمد زغو، اثر العولمة الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية، (د.ن)، ص 94.

³ سعيد اسماعيل علي، الهوية والتعليم، عالم الكتاب، القاهرة ط1، 2005، ص24.

والهوية أيضا كمبدأ فلسفي تعبر عن ضرورة منطقية بعينها تؤكد أن الموجود هو ذاته دوما لا يلتبس به ما ليس منه فهو عين ذاته كما تقول الفلسفة (مبدأ الهوية Identity Principle) فالشخص هو هو مهما اعتراه من تغيرات، الأمر الذي يشير إلى أهمية إدراك العمليات اللاشعورية والتسليم بها، فالإنسان هو بمجمل شعوره ولا شعوره، ذلك الشعور الذي يجسد ورا أساسيا في نشأة الهوية.

وقد أكد " أريكسون " حينما وصف الهوية بأنها ذات تأثير متزامن على كافة مستويات الوظيفة العقلية التي يستطيع المرء أن يقيم نفسه من خلالها في ضوء إدراكه لما هو عليه، وفي ضوء إدراكه لوجهة نظر الآخرين عنه وأنها عملية نفسية اجتماعية دائمة التغير والنمو¹.

3- الجانب الاجتماعي للهوية:

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الاجتماعية التي حفل بها التراث الاجتماعي التربوي ، فقد عرفها "ميلر" بلقها نمط الصفات الممكن ملاحظتها أو استنتاجها والتي تظهر الشخص وتعرفه وتحدده لنفسه وبالآخرين. وبهذا قسم "ميلو" الهوية إلى الهوية الذاتية **Self Identity** أي الشخص كما يرى نفسه، والهوية العامة الذاتية **Self Public Identity** أي الشخص كما يتصوره الآخرين، والهوية العامة الموضوعية **Self Public Identity** أي الشخص كما يراه الآخرون.

وتذهب بعض التعريفات إلى أن الهوية الاجتماعية هي تلك السمات الخاصة بمفهوم الذات الفردية من خلال علاقاتها بالجماعة التي يتعايش معها الفرد، في ظل وجود ارتباطات عاطفية وتقييمية وغيرها من ارتباطات سلوكية تربط الفرد بجماعته، وتؤكد انتماء الفرد وولاءه للجماعة التي يعيش معها أو هي الشفرة (Code) التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه من علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وعن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتما إلى تلك الجماعة، وهي شفرة تتجمع عناصرها على مدار تاريخ الجماعة من خلال تراثها وطابع حياتها، ويوضح ذلك تعريف البعض للهوية بأنها الولاء أي معرفة وإدراك الفرد لنفسه وتعني كذلك الانتماء لحضارة ما أو ثقافة أو دين أو أسرة أو وطن أو مكانة اجتماعية معينة فهي تحدد ما ينتمي إليه.

وعلى هذا فإن الهوية من المنظور الاجتماعي هي الشعور بالانتماء إلى أمة ما والاندماج في تفاصيل طباعها القومي، وفي الحياة اليومية للفرد والجماعة. والهوية بذلك شعور عقلي

¹ محمد عبد الرؤوف عطية، مرجع سابق، ص24.

ووجداني تتحقق بتحقيق الذات في الوجود الجماعي للأمة كلها دون انفصام أو انفصال عنه وفي هذه الخال يناط بالهوية مسؤولية المحافظة على القيم الثقافية التي تحدد قيم المجتمع وتشير إلى مستواه الحضاري، وكذلك المحافظة على مجموعة الصفات والخصائص التي تميز مجتمعاً ما عن غيره من المجتمعات الأخرى¹. إنها أيضاً مجموع الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى أمة من الأمم، هذه السمات يعرفون بها ويتميزون عن سواهم من أفراد الأمم الأخرى².

4- الجانب السياسي للهوية:

أستخدم مصطلح الهوية السياسية في الخطاب السياسي والأكاديمي في الولايات المتحدة منذ 1970 الهدف كان واحداً من سياسات الهوية إلى تمكين المقهورين للتعبير عن الظلم من حيث الخبرة الخاصة بهم، في عملية زيادة الوعي السياسي الذي يميز الهوية من التصور الليبرالي في السياسة حسبما تملبه المصلحة الذاتية الفردية سياسة الهوية هي الظاهرة التي ظهرت لأول مرة على هامش جذري في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية التي يتم الاعتراف بحقوق الإنسان، وليس هو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى الحركات المعارضة داخل الدول ذات الحزب الواحد أو سلطوية³.

تشير مسألة الهوية من المنظور السياسي إلى الطابع القومي National Character أو القومية Nationalism المشتقة من مفهوم الأمة Nation، وفهم العلاقة بين هذه المفاهيم يستلزم التعرض لها إجمالاً. فالطابع Character يعرف بأنه " مجموعة الاتجاهات أو الخصائص والصفات السلوكية شبه الدائمة التي تميز الفرد أو جماعة من الناس والتي تكونت نتيجة عمليتي التنشئة والتفاعل الاجتماعي والثقافي.

وبهذا المعنى يعتبر مفهوم الطبع امتداداً لمفهوم الشخصية Personality والتي تعبر عن التنظيم الدينامي التكامل لخصائص الفرد الفيزيائية والعقلية والخلفية والاجتماعية التي تحدد سلوكه وفكره المميزين عندما يعبر عن نفسه أمام الآخرين في مظاهر الأخذ والعطاء في الحياة الاجتماعية.

¹ سالم لبييض، الهوية: الإسلام، العروبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص32.

² اسماعيل تاحي، مولود قاسم نايت بلقاسم نضاله السياسي ونظرياته للهوية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 114.

³ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، www.wikipedia.org، Identity politics، تصفح بتاريخ 2016/01/02.

أما تعريف الأمة Nation فتوضح جميع التعريفات أنها جماعة من الناس يشغلون حدوداً جغرافية معينة ويشعرون بانهم مرتبطون فيما بينهم برباط قوي من القيم والمفاهيم المشتركة ذات الأهمية البالغة بالنسبة لهم وبذلك فالدولة State هي التنظيم السياسي للأمة الذي يتحمل مسؤولية المحافظة على الوحدة القومية بالعمل الدائم على تنمية الشعور القومي والاحساس بالانتماء إلى القومية والدفاع عنها.

ومصطلح القومية مشتق من الأمة مما يدل على التداخل والامتزاج بين مفاهيم القومية والأمة والهوية، فيرى البعض أن القومية كمرادف للمفهومين الآخرين تطلق على كل جماعة مستقرة منظمة تقيم في بقعة معينة من الأرض ويجمع بين أفرادها اتحاد المصالح والآمال والأهداف والرغبة المشتركة في العيش معاً، تكوين وحدة سياسية.

مما سبق يلاحظ أن العلاقة بين القومية والأمة والهوية متداخلة ولازمة، وبين تلك المفاهيم بعد مشترك وهو الهوية، فهو الخيط الذي ينظم به أفراد الوطن أو الأمة أو القومية مهما اختلف الزمان والمكان وبهذا فلن الهوية في المدلول السياسي تعد بمثابة الإطار الرمزي لولاء أعضاء المجتمع لخصائصه السابقة السائدة فيه.

ومهما تقيدت الهوية بصفة فإنها تشير إلى حالة من التمييز الناتجة عن الفصل بين الشعوب وهي تحدث إما نتيجة لضغوط خارجية تمارسها مجموعة أو أفراد ضد بعضهم البعض بهدف عزلها أو نتيجة قيام مجموعة أو مجتمع أو فرد ما باستخدام قوته النامية لبناء مفهومه الخاص والوصول إلى بعض المزايا الفريدة.

فالهوية مفهوم مركب التكوين وذو أبعاد عديدة ولكن عند تمييزه ينبغي مراعاة ما يلي¹:

- تحديد التخوم وهذا يطرح البعدين الوطني والقومي.
- تحديد السمات المميزة لهذه الهوية وهذا يطرح البعدين الثقافي والديني.
- تحديد الجانب الهيكلية في الكيان المراد بحث هويته وهذا يطرح البعدين الاجتماعي والسياسي.

ويستند الأستاذ " عفيف البوني " في تحديد لمفهوم الهوية في دراسته عن الهوية القومية العربية إلى القاموس الفرنسي " Larousse " وكذلك إلى الانسكلوبيديا الشاملة Encyclopedia Universalis، على أساس أن مصطلح الهوية يقابله كلمة identite في الفرنسية و identity في اللغة الإنجليزية، حيث مرجعها الأصلي لاتيني ويعني الشيء نفسه أو الشيء الذي هو ما

¹ محمد عبد الرؤوف عطية، مرجع سابق، ص ص 27-28.

هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية: مجموعة الصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخصا معروفا أو متعينا.

ويرى " نديم البيطار" في دراساته عن (حدود الهوية القومية) ب أن " هوية الأمة هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني لا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ، فالأمة وحدها تملك الهوية سواء كانت جماعة أو فردا"، والهوية مثل أرض الوطن بالنسبة للشعب أو الأمة، هي ملك مشاع للجميع ولكن لا يملك أحد الحق في التفريط بجزء منها ولا يصح التنازل عنها.

ويميز "علي الدين هلال" المستويات الثلاثة للهوية حيث يقول: ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية، فهناك الهوية على المستوى الفردي، أي شعور الشخص بالانتماء الى جماعة أو اطار انساني أكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات، والهوية بهذا المعنى الحقيقي فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية، هناك ثانيا التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات واحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري، وهناك ثالثا حال تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وإشكالية قانونية على يد الحكومات والأنظمة¹.

ولعل التعريف الوحيد للهوية الذي عرفته الثقافة العربية الاسلامية هو التعريف المنطقي لها، اذ فهمها " الفارابي" على أنها من الموجودات وليس من جملة المقولات، فهي من العوارض اللازمة وليست من جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية، وقولنا أنه " هو إشارة الى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد الذي لا يقع فيه اشتراك". وقد قدم لنا الارسطيون مصطلح الهوية منسوبا الى ارسطو (384-322 ق.م) بخاصة بما أسماه بالهوية الرقمية numeruque والهوية الخاصة specifique أو الكيفية qualifcative.

5- الأمن الهوياتي:

لم يعد الأمن الهوياتي في حياتنا المعاصرة مجرد هدف ثقافي - فكري، وإنما أصبح هدفا حضاريا شاملا، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الأخرى. فالأمن الهوياتي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهرا من مظاهر القدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية، التي سعت

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 20.

وتسعى مختلف القوى عبر التاريخ إلى جعلها تابعة لها بشكل أو بآخر، كخطوة أولى لعملية السيطرة والاحتواء.

والوصول إلى سبيل تحقيق الأمن الهوياتي ليس بغلق الأبواب، وتكثير لائحة الممنوعات والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، بل إنه يعني بناء قوة الوجود الذاتية، التي لا تقوى على المقاومة والصمود فحسب وإنما على الاندفاع والفعل المؤثر، ولذلك فإن الأمن الهوياتي يقوم على عنصرين أساسيين:

1- الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، لأنها بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يمثل رموز وأفكار وقيم المجتمع وبهذا نعطي للذات الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية وهو الخيار الإستراتيجي الذي نتمكن من خلاله من تحقيق الأمن الهوياتي.

2- الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعني ذلك الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري، ومجارات انجازات العصر، والتطور والتكنولوجيا¹. وبناء على ذلك، نقول أن هناك فرقا شاسعا بين الأمن الهوياتي، والهوية الأمنية، فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، أما الأمن الهوياتي فهو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في مجتمع ما وتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري.

مفهوم الأمن الهوياتي: تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع. وتبعاً لذلك، فإنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا². يتضح من خلال ما سبق، أن موضوع الأمن يندرج ضمن قسم السياسة العليا، التي تحظى بأهمية قصوى في سياسات الدولة، والتي يكون من واجبها أن تسخر له الإمكانيات، وترسم لإنجازه الاستراتيجيات، وتعد لتحقيقه والمحافظة عليه الوسائل الضرورية والمتاحة، من أجل دفع الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم ذلك أن الدول تدور وجوداً أو عدماً مع مدى ما تحققه لأفرادها من إشباع لحاجاتهم الأساسية، بما فيها الحاجة إلى الإحساس بالأمن.

¹ محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة، ط. 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000، ص 117-118.

² سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الثاني: أشكال الهوية

1- الهوية الجماعية:

على أثر التغيرات الجذرية التي حدثت في الشرق الأوربي وبالتحديد في الاتحاد السوفياتي السابق وتفكك جمهورياته في آسيا الوسطى والقوقاز قد سلط الضوء على مفاهيم ومصطلحات سياسية واجتماعية كانت قائمة الا أنها غابت عن الدراسات السياسية والاجتماعية ومن بينها مصطلح الهوية الجماعية، اذ يمكن القول بأن هوية مجموعة بشرية أو شعب كامل ما تمثل ذلك الانتماء الجماعي الموحد لأفراد وفئات أي منهما، فاعلان هذا الفرد أو تلك الفئة انه جزائري أو انها فرنسية يعني أن هذا الشخص ينتمي الى بقية الجزائريين في صفات واشياء تكون الهوية الجزائرية، وكذلك تكون الهوية الفرنسية او الانجليزية، وان الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية رأت أن العرق، الثقافة، الدين الأرض، الدولة هي العوامل الرئيسية التي تحدد هوية الشعوب، فمن حيث لون البشرة تقسم الاجناس الى خمس أجناس كبرى: الأبيض، الأسمر الأصفر، الأحمر والجنس الأسود، وعلى مستوى الجماعي فلون البشرة يمثل احد ملامح الهوية الجماعية من الشعوب أو لمجموعة من المجموعات البشرية كما في لون البشرة السوداء في المجتمع الأمريكي بشكل خاص.

وفيما يتعلق بالثقافة كعامل لتحديد هوية الفرد والجماعة، ف إن اللغة تبرز ك أهم عنصر من العناصر المكونة لظاهرة الثقافة وتلعب دورا في توحيد الانتماء الجماعي مثلما تلعبه في الهوية القومية للأمة العربية، والهوية الجماعية لمقاطعة " كيو بيك " في كندا إضافة على ذلك فان للمكان الجغرافي (الأرض) كعنصر في انكفاء الشعور بالانتماء على هوية جماعية واحدة، كما إن للدين دورا حاسما في تعزيز الهوية الجماعية وتقوية ملامحها المشتركة.

وكل هذه العوامل أو العناصر الأساسية في تشكيل الهوية الجماعية لا يمكنها أن تتبلور إلا في إطار الدولة الأمة على حد التعبير الفرنسي، تؤدي دورا مباشرا ومؤثرا في ملامح الهوية الجماعية لشعوبهم و أحيانا تعمل على طمس وتهميش بعض الهويات الجماعية (الدينية، العرقية ...)، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تفجير البركان واندلاع الحرب الأهلية كما حصل في البلقان والقوقاز وغيرها.

2- الهوية الفردية:

ويشير مفهوم الهوية في الأصل الى الهوية الفردية، ويعني إدراك الفرد نفسيا لذاته ولكن هذا المفهوم أخذ يتسع تدريجيا داخل العلوم الاجتماعية والهوية الثقافية والهوية العرقية " السلالية " وهي مصطلحات تشير الى توحيد الذات مع وضع اجتماعي معين أو تراث ثقافي معين أو مع جماعة سلالية، ويمكن الحديث أيضا عن هوية الجماعة بمعنى التوحد أو الإدراك الذاتي المشترك الذي يكون بين جماعة من الناس¹.

3- نظرية الأنا والآخر:

الآخر بالنسبة للأنا كمجتمعات عربية إسلامية هي الدول الاستعمارية المتفوقة في جميع الجوانب اخترقت ولازالت تخترق الوطن العربي اختراق وسيطرة كاملة وواضحة، عملت على خلق هذه الأوضاع المتخلفة في الوطن العربي، واتخذت صور وأساليب متعددة للتدخل وإعاقة التنمية والتحديث في الوطن العربي ودعم البنى التقليدية من قبيلة وعشيرة وطائفة ومذهب². إن من يندرج تحت عنوان الآخر أو هم أولئك الآخرون بما يحملون من صفات وخبرات لم يكن باستطاعتنا أن نكونها وبين من يندرج تحت عنوان الأنا الذي تنتمي لمجتمعات وعوالم أخرى غير التي عاشها هؤلاء، أي يجد الفرد نفسه يعيش بين هويته التقليدية المنبثقة من التاريخ والثقافة وبين هوية الآخر المتسمة بالمدينة الغربية والحدثة³.

3- الهوية الثقافية:

المقصود بالهوية الثقافية تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الافراد والشعوب وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتها هذا الكيان لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما يخصصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي اليها الافراد بالحس والشعور الانتمائي لها⁴.

¹ باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الأفريقية في الفكر السياسي الأفريقي دراسة مقارنة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص13.

² حسين أحمد غروان، التنمية والتحديث في الوطن العربي، صنعاء: مطابع المتفوق، 2005، ص149.

³ رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط1، ليبيا: دار الكتاب الوطنية، 2002، ص124.

⁴ محمد زغو، مرجع سابق، ص 94.

إن الهوية الثقافية هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية واللغة والتراكم المعرفي وانتاجات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم والتقاليد والعادات والاخلاق والتاريخ والوجدان ومعايير العقل والسلوك وغيرها من المقومات التي تتمايز في ظلها الأمم والمجتمعات. هذه العناصر ليست ثابتة، بل متحركة ومتطورة باعتبارها مشروعاً آنيا ومستقبلياً يواكب مستجدات العصر، وهي قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة الانسانية المشتركة نتيجة التواصل نتيجة التواصل والتفاعل بين ثقافات الامم المختلفة، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات¹.

وللهوية الثقافية عدة جوانب وعناصر تخص الشعوب والافراد واهمها².

- العقيدة أو الدين، يعد الدين أول عنصر من عناصر الهوية الثقافية، ولعل العولة الثقافية منافية تماماً للإسلام في اطار الحرب ضد الاسلام وحرب الديانات بحيث يدرك الغربيون الصليبيون والصهيونية ان استعادة المسلمين لهويتهم وانتمائهم القرآني انه اكبر الاخطار وعليه فكل قوى التغريب تعمل ضد هذا الاتجاه وذلك بأسلوب الغزو الثقافي المتمثل في الاستشراق والتنصير³.

- اللغة، تعد اللغة اللسان الأساسي للهوية الثقافية للأفراد أو الشعوب وهي عامل بين اختلاف ثقافة عن أخرى وهي اسلوب للتواصل وللاحتكاك واثبات الهوية وتأكيد وجودها.

- التاريخ والماضي، بحيث يمثل التاريخ والماضي المشترك للأفراد أو لشعب ما عنصراً يعبر عن هوية أساسية فتاريخ يبين الاستعمار المتجدد في العولة الثقافية والتاريخ هو من بين العناصر الهوية، باعتباره يدرس الماضي ويقف على الحقائق وتستند اليه الدول والشعوب للتطلع لبناء الحاضر والتطلع الى المستقبل.

- العادات والتقاليد والأعراف، هذه المجالات هي من صميم المجتمعات من خلافات اتباع سلوكيات معينة والتصرف والتعامل وفقاً لثقافة تنظمها العادات والتقاليد والأعراف .

- العقد الاجتماعي والعقد السياسي، بحيث لكل دولة عقد اجتماعي من خلال مبادئ وثوابت المجتمع فيها وما يطابقه من طموح وتصور سياسي مبني على مرجعية العقد الاجتماعي وخاصة أن الدولة تعبر عن هويتها الثقافية في المجتمع الدولي من خلال دستور أو قانون له

¹ بشير خلف، الهوية والعولمة ، www.ahewar.oeg تم التصفح يوم 2016/02/22.

² عبد السلام المسيري، الهوية والأمن اللغوي ، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، بيروت، لبنان، ط 1، يوليو 2014، ص89.

³ خالد بن عبد الله القاسم، العولمة وأثرها على الهوية ، www.islamtoday.net، تم التصفح يوم 2016/02/22

الوجه الاجتماعي والسياسي، بحيث الإرادة الثقافية للأفراد تكون مكفولة في الوجه السياسي الذي يعبر عنه.

- فكل شعب أو دولة نظرة خاصة لمفهوم الثقافة والحقوق والحريات المختلفة، ففي الإسلام تختلف الحقوق والحريات عن تلك الموجودة في الوضع الانساني كالتالي يصدرها الغرب الى الدول العربية والفقيرة من حقوق الانسان المزيفة والديمقراطية الغربية، فثقافة حقوق وحريات الغرب هي ثقافة المادة لا الروح.
- الأدب والفنون، حيث كل مجتمع له ادبه وفنونه التي يزخر بها، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تكون معبرة عن هويته الثقافية من خلال ثقافة التعبير القصصي والشعر وفنون التشكيل والرسم والمسرح والتمثيل وفن العمران وغيرها وكل رسالة يريد ابلاغها للغير.
- طريقة التفكير، يعد التفكير العنصر الحساس في أي ثقافة، فطريقة تفكير المسلم غير طريقة تفكير الغربي ومثال ذلك ان المجتمع المادي يفكر بطريقة مادية واستهلاكية، وهنا يتجلى المجال التربوي، فهناك التربية الدينية والتربية الروحية والتربية المادية وغيرها.

المطلب الثالث: عناصر الهوية

أيا كان المستوى فان الهوية الانسانية فردية كانت أو جماعية، تتضمن مجموعة من العناصر يمكن الاشارة عليها فيما يلي¹:

- 1- **العناصر المادية والفيزيائية:** وتشمل على الحيازات، القدرات (الاقتصادية، العقلية) التنظيمات المادية الانتماءات الفيزيائية والسمات المورفولوجية.
- 2- **العناصر التاريخية:** تتضمن الأصول التاريخية مثل (الأسلاف، الولادة، الاسم المبدعين الإتحاد...) الأحداث التاريخية المهمة، الاثار التاريخية (العقائد، العادات التقاليد...)
- 3- **العناصر الثقافية والنفسية:** تتضمن النظام الثقافي مثل (العقائد، الاديان، الرموز الثقافية و الايديولوجية ونظام القيم الثقافية و أشكال التعبير الأدبي والفني، ثم العناصر العقلية مثل (النظرة إلى الأمام، نقاط التقاطع...))، ثم النظام المعرفي ويتضمن السمات النفسية الخاصة اتجاهات نظام القيم.
- 4- **العناصر النفسية الاجتماعية:** تتضمن الأسس الاجتماعية مثل (الاسم والسن والجنس والمهنة والسلطة والدور الاجتماعي والأنشطة والانتماءات ثم القدرات الخاصة بالمستقبل مثل (القدرة والإمكانات والإثارة الإستراتيجية والتكيف ونمط السلوك)).

¹ سعيد اسماعيل علي، مرجع سابق، ص ص 28-29.

المطلب الرابع: سياسات الهوية.

تعد الهوية أحد المرتكزات الهامة للسياسة في العصر الحديث، فبالقدر الذي تساعد التنظيمات والبنى السياسية على إقامة التماسك السياسي وأخذ منحاً خاص بكل منها، لابد لهذه التنظيمات سواء كانت دولة أو حركة أو حزب من العمل على وضع خطط وبرامج واستراتيجيات بناءة للمحافظة والدفاع عنها وهذا ما يعرف بسياسات الهوية.

مفهوم سياسات الهوية:

المعاملة للأقليات تعتبر من مسؤوليات الهامة للدول والحكومات خاصة في المجتمعات القليلة التجانس. إن التمييز بين المواطنين على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو عوامل مرتبطة بها يعتبر غير قانوني وغير أخلاقي، فمعاملة الحكومة أفراداً معينين بمحابة أقل من أفراد آخرين على أساس ولادتهم أو اعتبارات أخرى لا يبدو لها علاقة بالفوائد المفروض للمواطنين الحصول عليها فالحكومة تبرر بذلك بأن المسؤولين المعنيين يتصرفون بسبب تحيزهم للفرد وسلوكه، بدلاً من السعي في سبيل أهداف عامة قانونية واضحة¹.

لقد جاء في البند السابع والعشرون (27) من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1996 أنه في تلك الدول التي توجد بها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، فإنه الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الأقليات يجب ألا يحرّموا من حق التمتع بثقافتهم الخاصة بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعاتهم².

وعليه ومحاولة لإعطاء مفهوم لسياسات الهوية يمكن القول بأنها الإستراتيجية الهادفة لتحقيق نوع من المساواة بين الجماعات المختلفة (العرقية، الدينية، الأثنية...)، ومواكبة مطالبها المشروعة كالاعتراف بثقافتها ولغاتها وحقوقها في ممارسة الشعائر الدينية، بالإضافة إلى جملة العادات والتقاليد المتماشية والهوية الوطنية، وبالتالي حماية الهويات والمحافظة عليها من الاندثار.

¹ فارس لونيس، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013، ص46

² ويل كيميلكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، الجزء 2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2011، ص44.

خلاصة

تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة المجتمع المدني من جانبه المفاهيمي للاقترب من فهم المجتمع المدني من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره ثم عرض خصائصه التي تميزه عن باقي التنظيمات، وأهم الوظائف التي يقوم بها كمهام تخدم الفرد والمجتمع والدولة ككل، هذه الأدوار تختلف بين أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية.

إن المجتمع المدني في جوهره يمكن أن يتصف بالتوتر ما بين وجهة نظر فردية مضمونها توفير الحقوق الأساسية للفرد، وبين البعد الاجتماعي للمجتمع الذي يعكس الحاجة إلى احترام متطلبات ما أسماه "وليام جالستون"، willam galston، بالفضيلة المدنية (général virtues).

وعموماً هناك عدة مقاربات لإدراك هذا الهدف، وكل مقاربة تضع قيماً أساسية من أجل أن يتبناها المجتمع ككل وتدعمها الجماعات المختلفة التي تشكل المجتمع المدني، وأهمها تلك المقاربات التي تشير إلى مجتمع مدني ديموقراطي، وأخرى تشير إلى رؤية ليبرالية للمجتمع المدني.

ويعد المجتمع المدني موضوعاً مهماً لأنه فقط في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الأخلاقية والوعي، مما يساعد على حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث.

وهاته الأهمية لا تقل عن الأهمية التي أولها المفكرون والباحثون للهوية، يمكن القول أن الهوية هي تلك الشفرة المميزة للذات الفردية أو الجماعية، والتي من خلالها يتم اكتشاف الأعضاء المتماثلين والذين يشكلون نمطاً للعيش المشترك داخل الجماعة الواحدة، مما يسمح بممارسة التوجهات والقيم في شكل متماسك، يساعد على الاستمرارية والبقاء.

الفصل الثاني

المجتمع المدني وإشكالية الهوية في الجزائر

المجتمع المدني الجزائري كغيره من التنظيمات، بل هو جزء منها، وما إن ذكرنا التأثير والتأثر فذلك ينطبق على حالة الجزائر لا محالة، خاصة عند ذكر التطور الكرونولوجي والتاريخي للتجربة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي أو ما يصطلح عليها بمرحلة الاستعمار ثم مروراً إلى تطورات ما بعد الاستقلال في 05 جويلية 1962.

هذا التطور التاريخي المستمر الفريد من نوعه يجعل المجتمع المدني الجزائري في تطوره بذاته وتنوعه كذلك حسب الفترة التاريخية خاصة الاستعمارية، إذ أن هذا الاستعمار لم يستهدف البنية المؤسساتية للنظام السياسي فقط بل كما قال الدكتور ناصر الدين سعيدوني: " مما يجعل المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر بمثابة المخبر الأولي لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب سوف تكتوي بنيران الاستعمار الأوروبي"¹.

مجيء المرحلة الاستقلالية و ما بعدها من صراعات حادة ولا استقرار سياسي جعل التجربة الجزائرية أكثر تعقيدا وتأزما من ناحية المجتمع المدني ودراسته مروراً إلى مراحل التعددية و ما بعدها، أين سيشهد حركة أخرى مغايرة لما سبقها، إذ بدخول متغيرات أخرى الساحة الدولية بداية بالنظام الديمقراطي المفروض وما يقتضيه من تغيير سياسي والتخلي عن الكثير من القيم التسلطية، إذ أدى إلى بروز المجتمع المدني بصفة أخرى.

¹ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 19.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني الجزائري.

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني الجزائري.

يشار إلى مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر إلى الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 1989 أين أفرج عن هذه الأحادية بشكل دستوري رسمي أعلن عن التعددية السياسية ثم الحزبية و لعل الإشارة إلى الأحادية بحكم الدولة من طرف حزب وحيد أي جبهة التحرير الوطني وسيطرتها على كل النشاطات وعدم السماح لغيرها بالتكون حيث أن المبرر ضرورة توحيد الدولة و الحفاظ على تماسكها بدءا بالأمن ثم النهوض ببرامج التنمية التي تستند إلى النهج الاشتراكي.

تتميز هذه المرحلة بمجموعة نصوص تشريعية وقانونية أرست البرامج الاشتراكية للدولة أهمها برنامج طرابلس في 1962*، الذي شكل النص المرجعي الأول للثورة الاشتراكية، فلم يولي اهتماما للنشاط المدني وركز على التنمية الاقتصادية، ألا أنه أشار إلى التنظيمات الجماهيرية كعمول ومساهم في هذه التنمية¹.

تلخص نقاط برنامج طرابلس في²:

- التخطيط

- الثورة الزراعية

- البنية القاعدية التي يجب أن تتحسن لكي تصبح عاملا لكسر العزلة وليس وسيلة للهيمنة الاقتصادية والمراقبة السياسية

- التأميم

- التركيز على الصناعة الثقيلة والقطاع الخاص يكون ثانويا وموجها ومراقبا يأتي النص

المرجعي الآخر الذي كرر ما تطرق إليه سابقه من إهمال للمجتمع المدني وجعله مكملا للنظام السياسي وهو ميثاق الجزائر في 1946³.

* يعني التغيير السياسي دلالة على اتخاذ مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من طرف النظام السياسي كإصلاح الأوضاع السياسية دستوريا وميدانيا. حيث أن العملية يمكن أن تكون أرضية للتحويل نحو النظام الديمقراطي.

¹ عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصادية والمجتمع والسياسة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 78.

² نفس المرجع، ص ص 78-79.

³ حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، خريف شتاء 2002، ص 195.

بنفس الوتيرة يسلك الميثاق الوطني منحى سابقه ليركز على الصراع ضد الرأسمالية ويكرس عبارات الثورات الزراعية الصناعية والثقافية دون مضامين حقيقية*.

1- المجتمع المدني في مرحلة الأحادية:

أعتبر قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة وفي ظل خارج عن إطار الحزب مهددا لسلامة النظام وتوجهات الثورة الاشتراكية، فعمل على مقاومة ومنع أي حركة تجنيد للمجتمع لأنها تضيق من سلطته، أي تهيمش كل القوة الاجتماعية والثقافية خاصة ذات الفلسفات السياسية والعقائدية التي لا تتفق مع النظام وتوجهاته، فبادر إما بملاحقة وحظر كل من يساهم في تكوين تنظيمات من مثل النوع المذكور أو ضمها تحت مظلة الحزب الواحد للدفاع ونشر مبادئه وتشجيع سياسته.

هذا لم يمنع بروز تنظيمات معارضة لا توافق النظام و تنشط بشكل خفي و سرّي مثل الحركة الإسلامية التي شكلت فارقا عظيما في نهاية الثمانينيات والحركة البربرية كذلك وغيرها. لتدليل مسار المجتمع المدني في فترة ما بين 1962-1989 نتتبع مسار الحركة الجموعية في هذه المرحلة ونكتشف أوضاعها كنموذج للمجتمع المدني. فبموجب القانون 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي باستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية حيث من بينها قانون الجمعيات 1901، ومن الجمعيات التي واصلت العمل والتي تأسست شبيبة جبهة التحرير الوطني JFLN الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA والكشافة الإسلامية الجزائرية SMA ، وقد ضيق النظام بصفته الانتقائية من حيث هذا القانون تكوين أي جمعية.

يلي ذلك الأمر 71-79 الذي صدر في 1972 حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني الو درجة الرجوع عن تأسيسها وإلا دخولها تحت إطار الحزب ، كما نص على ضرورة موافقة السلطات المسبقة أي اعتمادها قبل نشاط الجمعية بكل ما تحويه من إجراءات بيروقراطية.

* هذه المفاهيم الفضفاضة تستند للاشترابية التي تحكم عملية التنمية. ورغم المفاهيم العملاقة مثل : النهوض التكنولوجي، التعاون مع الخارج، تشغيل المواطنين، بناء دولة عصرية ، إلا أن هذه الطموحات لم تتجسد وكرست ثورة عكسية. وللتوسع راجع المرجع السابق.

أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة وإتباع الإجراءات الإدارية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية والبربرية* إلى ملاحقات قضائية واعتقالات أجبت الأوضاع وطورتها إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف، ما سيدخل البلاد في أزمات لم تنتهي بإعلان التعددية بل تواصلت إلى غاية اليوم.

يتواصل التضيق على التنظيمات المجتمع المدني رغم بعض التغييرات لكن حفاظا على بعض الثوابت مثل:

- التوجه الإيديولوجي

- الاعتماد الإداري المسبق

- سلطة الحل دون الرجوع إلى القضاء

- الرقابة اللاحقة

بقدم الثمانينيات وما شهدته من تطورات وتفاعلات أظهرت السلطة بعض التسهيل بقانون 87-15 الصادر في 21 جويلية 1987 الذي سهل في اعتماد الجمعيات إلا بعضا منها مثل

- الجمعيات الوطنية

- الجمعيات التي لها هدف ونشاط تضطلع به مصلحة عمومية

- الجمعيات الأجنبية

كما أنه حدد آجالا أقصاها أربعة أشهر لاعتماد الجمعية دون الاحتفاظ بحق الرد أو الطعن لدى الوصاية في حالة الرفض.

2- المجتمع المدني في مرحلة التعددية:

شهدت المرحلة الثانية لتنظيم الدولة تغيرات كثيرة ومليئة بالتطورات مقارنة بالمرحلة السابقة راجع ذلك للإصلاحات الواسعة التي انطلقت بإعلان التعددية السياسية.

تعتمد الدراسات الخاصة لمنظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة على مجموعة متغيرات أساسية تحدد معالم هذه الحقبة الزمنية، وتحدد تطور المجتمع المدني مبينة وضعه القانوني

ومكانته المجتمعية وهي ثلاث نصوص: دستور 1989، قانون 90-31 المؤرخ في 04

ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات ودستور 1996، قانون الجمعيات 12-06.

* الحركة الإسلامية والحركة البربرية أقوى تيارات المعارضة للنظام السياسي في الجزائر، نتيجة عدم مشاركتها في العملية السياسية وتهميشها وردعها بالقوة. ومن أمثلة قوى الحركة الإسلامية حركة القيم التي نشطت في الثمانينيات لتفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما بعد، حركة البربرية الأمازيغي بالنسبة للحركة البربرية وما نشط من منظمات أخرى فيما بعد.

أ - المجتمع المدني من خلال دستور 23 فيفري 1989

بعد انفجار الأوضاع وتأزمها مجسدة في جمود وشلل النظام السياسي، مترجما لأحداث أكتوبر 1988¹ التي مثلت ثوران الجبهة الشعبية وانفلات التحكم فيها، تعامل النظام معاملة أمنية لكنها غير مجدية استلزمت الحل السياسي العاجل الذي بادر به رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد ممثلا في إصدار دستور 23 فيفري 1989 الذي كلف من صاغة بإجراء تغيير فيما يتعلق بالمجتمع المدني وتنظيماته رخص هذا الدستور للتعددية السياسية و الجمعية وفتح المجال لحرية التعبير كمحاولة لحل الأزمة السياسية ذلك في المادة 39 التي نصت: " حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، وكذلك نصت المادة 40 التي كثر الجدل حولها على: " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به²." أما المادة 53 فقد نصت على: " الحق النقابي معترف به ويمارس في إطار القانون"³ مع السماح بحق الإضراب لقطاعات فقط دون أخرى كالدفاع الوطني والأمن. حاول دستور 1989 اعتبار بعض الإصلاحات السياسية والتعديلات القانونية الجديدة التي تأخذ التحول الديمقراطي وما يحويه من حريات وحقوق أهمها حرية الرأي والتعبير، التجمع التنظيم والمشاركة واستقلال التنظيمات المدنية عن سيطرة الحزب الواحد⁴، لكن القيود القانونية والتنظيمية بقيت معارضة لبلوغ الإصلاح.

ب - المجتمع المدني من خلال قانون 90-31

مثل هذا القانون الخاص بالجمعيات التتويج الأول بعد دستور 1989، حيث خص بالجمعيات وتشكيلها وتنظيمها بل شجع الحركة الجمعية على النشاط أكثر، تناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل بداية بتأسيسها حتى أهدافها وحلها إن تطلب الأمر، فأعطى الحق لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط كعينة⁵.

- الجنسية الجزائرية

- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

¹ عبد القادر يحيوي وآخرون، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، مديريةية التعليم الثانوي العام، تاريخ العالم المعاصر 1939-2000، الكتاب المدرسي للسنة الثالثة ثانوي، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، العاشر، 2000-2001، ص 369.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

³ نفس المرجع.

⁴ عبد الكريم هشام، مرجع سابق، ص 80.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31، 04 ديسمبر 1990 الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 18 جماد الأول 1411 هـ الموافق ل 05 ديسمبر 1990، ص 1686.

- عدم بدور سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني
- كما في نفس السياق يحدد الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات بالتفصيل.
- أما في جانب الحقوق والواجبات فيعطي القانون الشخصية المعنوية للجمعيات بجانب ضرورة امتثالها للقانون والتنظيمات بشكل غير محدد بدقة.
- يكشف القانون حجم الرقابة والعقوبات والتشديد في ذلك، أولاً بالتقارير الأدبية والمالية المقدمة دورياً، إضافة إلى السلطات المخولة للسلطة والعقوبات الصارمة كالحل والتناضي من طرف القضاء بناء على طلب الإدارة.
- كما يعطي القانون أحكاماً تخص الجمعيات¹ الأجنبية وضوابط أهمها الاعتماد المباشر من طرف وزير الداخلية مع حق سحب الاعتماد.
- قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989، حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطنين بشكل مشروط، إذ بصدوره فعلاً شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات واعتمادها من طرف السلطة، لكن هذا القانون لم يكن الوحيد الذي شكل منطلقاً لنشاط المجتمع المدني بل هناك قواعد أخرى أهمها².
- قانون (الأحزاب) الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي عدل في 1997.
- قانون الإعلام المعتمد في 1990 الذي شكل مجالا لبروز صحافة مستقلة.
- ج- المجتمع المدني في ظل دستور 1996**
- لا تختلف الوثيقة الدستورية الرابعة في التاريخ الجزائري³ عن دستور 1989 كثيراً، إذ واصلت مراقبة الدولة على المنظمات المجتمع المدني، لكن التعديل الواضح الذي قرره هو التعددية الحزبية.
- نصت المادة 43 على التالي: " حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة بازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات"⁴، أي بقاء القيود القانونية في يد الإدارة أو اختصاص التنظيم بعبارة قانونية، وذلك باعتبار النشاط الجمعوي أساس ممارسة حرية الرأي والتعبير لمجال الحريات العامة التي أضيفت إليها عبارة المعتقد في المادة 41.

¹ تعرف الجمعيات الأجنبية حسب المادة 39 من القانون 90-31 على أنها: كل جمعية مهما يكن شكلها أو هدفها يوجد مقرها في الخارج أو يكون مقرها داخل التراب الوطني ويسيرها أجنبان كلياً أو جزئياً.

² عبد الكريم هشام، مرجع سابق، ص 82.

³ الدساتير الأربعة للجزائر هي: دستور 1963، 1976، 1989، 1996، وآخر تعديل في 2002.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

هذا الدستور واصل علاقته المحتشمة لإطلاق المجتمع المدني كفاعل أساسي للعملية الديمقراطية واستمرار كثير من العراقيل والمشاكل حتى فتور المجتمع المدني وعدم فاعليته وتتمثل هذه المشاكل في:

- العراقيل البيروقراطية التي تقتل التنظيمات حتى في مرحلة النشوء.
- شحة الموارد المالية والمادية.
- غياب الوعي بتحقيق العمل الجمعي وانتهائية بعض الشخصيات.
- الوضعية السياسية والأمنية أن تعلق الأمر بتنظيمات المعارضة.
- تمركز غالبية التنظيمات في المدن دون القرى والمدن الصغيرة، وان وجدت فهي تمثل انتماء تقليديا عرقيا وإيديولوجيا.
- الثقافية السياسية السائدة في المجتمع الجزائري التي تفتقد إلى روح النقاش والحوار والاختلاف، التي تعرقل التسامح والتضامن وتؤجج العنف والحقد، تساهم في عدم فاعلية النشاط المدني*.

د- المجتمع المدني وقانون الجمعيات 06-12

إن القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات يتضمن مجموعة من النقاط المثيرة للقلق والمتعلقة أساسا بمسألة الحصول على ترخيص مسبق لتأسيس الجمعية، وترتيبات وطرق تمويل الجمعيات، وأخيرا الشروط التي يمكن من خلالها تعليق عمل الجمعية أو حلها. ووفقا للقانون الجديد يتم تأسيس الجمعية بموافقة مسبقة من السلطات التي يفترض " أن تسلم الجمعية إيصالا بالتسجيل يعتبر بمثابة موافقة" أو تأخذ قرارا برفض التسجيل"¹. ووفقا لهذا القانون يمكن للسلطات رفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها " تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها"². أما فيما يخص تمويل الجمعيات فقد نص القانون 06-12 على أن موارد الجمعيات يتم الحصول عليها من خلال منح توافق عليها الدولة أو البلدية أو الولاية³، ومن الممكن تفسير هذا التعريف الغامض بشكل تعسفي من قبل السلطات المعنية التي يمكنها أن تراقب كل التمويل الذي يخص القطاع الجمعي.

* ترجع ثقافة التضامن والتصارع إلى عاملين: - العامل الاستعماري الذي استعمل سياسة فرق تسد - سياسة الحزب الواحد التي تعمدت خلق العداوة للحركات المعارضة.

¹ المادة 8 من القانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد2.

² المادة 9 من القانون 06-12، المرجع السابق.

³ المادة 29 من القانون 06-12، المرجع السابق.

عززت الإجراءات الجديدة من الرقابة على الحق الجمعي فيمكن أن يتم تعليق أنشطة الجمعيات " إذا ما تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة أو مست بالسيادة الوطنية"¹. وتتص المادة 43 على أنه يمكن حل الجمعية إذا حصلت على تمويل من مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية أو مارست أنشطة غير تلك المحددة في نظامها الأساسي.

وفيما بإجراءات تعليق أنشطة الجمعيات يتخلى القانون الجديد عن مكسب قانوني في غاية الأهمية²، فبينما كان تدخل القاضي في القانون 90-31 ضروريا لتعليق أنشطة الجمعيات تخلى القانون 06-12 عن هذا المكسب حيث بات قرار إداري كافيا لتعليق أنشطة الجمعيات³.

المطلب الثاني: هيكلية المجتمع المدني الجزائري

التنظيمات شرط أساسي للتقدم، وذلك لأن التنظيم يمثل القناة التي تجتمع فيها آراء الأفراد وتفصيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة، بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات التي تعاني انهيار تنظيميا⁴.

من الضروري الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر نظرا للمكانة الهامة التي تتمتع بها هذه التنظيمات، و بالنظر إلى الأدوار و الوظائف التي تؤديها مع المجتمع المدني في الحياة السياسية. نظرا للدور التحديتي للأحزاب السياسية في أدبيات التنمية السياسية، فإنه ينظر إلى الأحزاب السياسية على اعتبارها تمثل أكثر المؤسسات في هذا المضمار، أو أنها رمز (للتحديث السياسي)، ويتفق دارسوا الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل والاتصال وتجميع المصالح وربطها، وتجديد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، أو بتقديم نظام عقدي مشترك أو أيديولوجية متماسكة أو القيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية.

¹ المادة 39 من القانون 06-12، المرجع السابق.

² عبد العالي دبله، مرجع سابق، ص100.

³ المادة 41 من القانون 06-12، المرجع السابق.

⁴ أحمد شكر الصيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000، ص 97.

أولاً: الأحزاب السياسية*

عرف المشهد السياسي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 88 وضعاً جديداً فيما يتعلق بالحراك السياسي حيث ظهرت الأحزاب كجزء من التكاثر السريع الذي يعتبر ظاهرة طبيعية تعبر عن الرغبة في الحرية والديمقراطية، التي أفرزت تشكيلات سياسية متباينة الطروحات يمكن حصرها في التيار الإسلامي واللائكي من حيث الإيديولوجية، والتيار الوطني، ويتحدد الانتماء إلى أي من التيارات الثلاثة حسب الخطاب السياسي الذي لا يخرج عن ثلاث تصورات¹:

- التيار الرفض لكل ما هو غربي

- التيار القابل لكل ما هو غربي

- التيار التوفيق

ودخلت هذه التيارات في حرب إيديولوجية في مرحلة قصيرة لم تترك لنفسها الوقت المناسب ولا الشروط الموضوعية لبلورة طرحها الثقافي والسياسي بعد مرحلة الأحادية، خاصة وأن التيار الوطني كان في حاجة ماسة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي بعد الهزة التي تعرض لها في أكتوبر 1988 وأخذت الخارطة السياسية في الجزائر شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي، تجسد فاعلية الآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية وتفعيل مسار الديمقراطية، كما أن للمنافسة الانتخابية دور في إبراز تعددية الحقل السياسي وتنوعه الذي يعكس خصوصية المجتمع الجزائري.

وتسير العملية السياسية في الجزائر حسب الدستور الذي يعتبر الحزب " بأنه يهدف إلى

المشاركة في الحياة السياسية، بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين

حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر الربح"، هذا التسامح في تشكيل الجمعيات السياسية

تم التراجع عنه في دستور 1996 وقانون الأحزاب الصادر سنة 1997.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن الأحزاب السياسية التي تدخل ضمن المجتمع المدني هي

الأحزاب السياسية المعارضة، أي التي تكون خارج السلطة (الحكومة)، وبالنظر إلى اختلاف

حجمها وتوجهها السياسي والفكري الذي يعكس مدى التطابق مع تنوع المجتمع الجزائري يجعل

* الحزب السياسي: يعرفه الأستاذ ماك إيفر R. Macaiver على أنه: "هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو دعمها، أو هو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون له دور فعال مؤثر في النشاط الحكومي".

¹ برهان غليون، الإسلام وأزمة علاقة السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 139،

1992، ص3.

صعوبة في الإحاطة بها، لذلك سوف يتم التركيز على بعض الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية التي يمكن تصنيفها إلى تيارات وطنية إسلامية علمانية.

1- الأحزاب الإسلامية:

إذا لم يكن التيار الإسلامي في الجزائر ظاهرة جديدة، فإن تهكيه في أحزاب سياسية، نتج عن المراجعة الدستورية لسنة 1989، وبهذا الشأن لعب الدستور الجديد دورا دافعا، فمن 25 تشكيلة سياسية معترف بها إلى غاية 30 جويلية 1991 أحزاب على الأقل نتحدث باسم الإسلام وقد كانت أهمها:

أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS):

أعلنت رسميا عن نشأتها في 18 فيفري 1989 بمسجد "السنة" بباب الواد، ليتشكل تأسيسها كحزب سياسي قطيعة مع باقي التشكيلات الإسلامية، وبعد اعتمادها من طرف وزارة الداخلية في 06 سبتمبر من نفس السنة وانضم للجبهة التي بدت قادرة على جمع عدد هائل من الأنصار في مختلف مظاهراتها ما قوامه 3 ملايين منخرط.

وقد تمثلت الأجهزة المسيرة للحزب في المجلس الاستشاري الأعلى الذي كان يضم الشيخ "عباس مدني"، "علي بلحاج"، "الهاشمي سحنوني"، "بشير فقيه"، وغيرهم.

ب- حركة المجتمع الإسلامي حماس (HMS):

نتجت عن تحول جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست في نهاية سنة 1988 على يد الشيخ "محفوظ نحناح" والمعتمدة في 10/09/19889 إلى حزب سياسي منذ مارس 1991 ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالاعتماد على معايير المرحلة والموضوعية والواقعية في منهاج عمله¹.

ج- حزب النهضة الإسلامية:

تصنف كذلك من ضمن التيار المعتدل ويعود امتدادها التاريخي إلى النشاط السري الذي مارسه بعض طلبة القانون بجامعة قسنطينة، حيث أسست جمعية عرفت جماعة "جاب الله" والمتأثرة بتيار الإخوان المسلمين، اعتمدت رسميا في ديسمبر وإن كان وجودها سابق على هذا التاريخ 1990 برئاسة "عبد الله جاب الله" الذي اعتقل وسجن مرات عديدة، حيث يعتقد أن نجاح المشروع الإسلامي مرهون بتجميع كل القوى وتعاونها.

¹ سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية الجزائرية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص50.

د- حركة الإصلاح:

أسسها الله جاب الله بعد ترشحه للرئاسة سنة 1999، تعتبر حزب ذو توجهات إسلامية يتبنى مبدأ الشورى، ضمن قوائمها لانتخابات ماي 2002 بعض العناصر التائبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، وهو ما عرض بعض لوائحها للتحفظ من قبل وزارة الداخلية.

2- الأحزاب الوطنية:

أ- التجمع الوطني الديمقراطي (RND)

هو الحزب الأول في البلاد ولد كبيرا في فيفري 1997، وضم في صفوفه التنظيمات النقابية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، إضافة إلى شخصيات من المجتمع المدني، و إطارات ومناضلي حزب جبهة التحرير الوطني، الذين انضموا إليه بشكل ملفت للانتباه، يلقب بحزب السلطة.

ب- حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)

استطاعت جبهة التحرير الوطني الحفاظ على بقائها كقوة ثانية سابقا والأولى بعد انتخابات 2002، في البلاد وهي تعتبر نفسها المنظم والمسير لعملية التحول نحو الديمقراطية، غير أن نجاحها في البقاء والاستمرار كان نتيجة الجهاز العتيد والشبكة التقليدية الممتدة في النظام، وإن كانت أحداث أكتوبر 1988 وتكريس التعددية على أعقابها قد ساهمت في انهزامها في محليات جوان 1990، ثم تشريعات 1991 الملغاة¹.

ج- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)

ترجع أصول تأسيسه إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في نخوي وزو يومي 09-10/12/1989 أعتمد الحزب قانونيا في 13/09/1989 دخل تشريعات ديسمبر 1991 إلا أنه لم يحض بنجاح يذكر احتفظ باسمه إلى ما بعد دستور 1996 وكان دعوبا في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عرفتها البلاد² ويعتبر من أشد الأحزاب السياسية المعارضة لتيار الإسلام السياسي واستعمال الدين في الخطاب السياسي.

¹ سلاف سالمي، المرجع السابق، ص 52.

² إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص 164-195.

د- حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS

الذي تعود جذوره الأولى إلى تداعيات صيف 1962 وإخفاق " حسين آيت أحمد " في معارضته داخل المجلس التأسيسي ليكون بعد خروجه عن النظام حزبه المعارض في 1963/09/29 وفي سنة 1979 تحالف الحزب مع " الحركة الثقافية البربرية " وتشكلت بذلك " رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر " بقيادة المحامي علي يحي عبد النور¹.

و- حزب العمال PT

مارس التروتسكيون الجزائريون نضالهم السري في معارضة النظام مع بداية السبعينيات أودع ملف تأسيسه 1989/12/26 والذي تحول (O. S. T) حزب " المنظمة الاشتراكية العمالية " وذلك بعد انعقاد مؤتمره سنة 1990² ويتسم الحزب بنشاط (PT) لاحقا إلى "حزب العمال " كثيف في المحافل الوطنية، وبموقفه الواضحة والصريحة في معارضة النظام خاصة في المنابر البرلمانية.

ثانيا: الجمعيات

الحياة الجمعوية لم تكن وليدة الاستقلال وما بعده، إذ كانت ثقافة تكوين الجمعيات منتشرة لأهداف تتغير عن أسسها الحالية، كما أن فترة الاستعمار حوت تكوين عدة جمعيات لكن في ظل تذبذب وعدم استقرار، والتي غالبا ما تخضع للرقابة الاستعمارية. وقد شرع العمل الجمعوي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة، وفي إطار سياسته، وقد كانت تتلقى الدعم من طرفه، لكن البروز الكبير كان بعد دستور 1989 وخاصة قانون 90-31 في عام 1990 المتعلق بالجمعيات، فتأسست بذلك عشرات الجمعيات، ويمكن رصد أنواع متعددة من الجمعيات هي:

1- الجمعيات النسوية:

لما كان الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ولما كانت الجزائر من الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة (22 ماي 1996) ، فإن المرأة الجزائرية تشهد تحولات في أوضاعها ومراكزها من خلال تأسيسها للأحزاب والجمعيات وغيرها من الأمور التي تشركها في الحياة العامة للمجتمع.

¹ عبد الرحمان برفوق ، وصونيا العيدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في 11 ديسمبر، 2005، ص 99.

² إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص ص 170-171.

تضم أكثر من 30 منظمة نسوية، 26 منها تدافع عن حقوق المرأة والقضايا المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن تصنيفها إلى:

أ- الجمعيات الخيرية النسائية: وهي الأكثر انتشارا.

ب- الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب: تشمل نوعين: الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة، التي تتبنى الطابع الأيديولوجي، والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة، وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA).

ج- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

د- النوادي النسائية، والتنظيمات النسوية المختلفة.

2- جمعيات حقوق الإنسان:

يقصد بها بشكل أساسي منظمات حقوق الإنسان والتي لا تحظى بالرضى من طرف لسلطة باعتبار أنها تمس مجالات ظلت الدولة تعتبرها ضمن اختصاصاتها التي لا يمكن أن تقتسمها أو تتنازل عنها لأي تنظيم لا ينتمي إلى أجهزة الدولة، وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر، أهمها:

أ- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي " علي يحيى عبد النور " وتعتبر الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، كما عارضت انتهاك الحريات العامة¹، ودعت إلى احترام وضمّان الحقوق المدنية والسياسية للمواطن في ظل دولة الحق والقانون.

ب- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: ومن أهم نشاطاتها تفاعلها مع الأزمة الجزائرية في وجهها السياسي والقانوني وذلك بسعيها للدفاع عن المعتقلين والتجاوزات التي ارتكبت خلال حوادث أكتوبر وما بعدها².

¹ إبراهيم أيمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر الحجرية- الحصار- الفتنة، المستقبل العربي، العدد 259، مارس 2000، ص 168.

² نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة (غير منشورة)، 2002-2003، ص133.

ج- المرصد الوطني لحقوق الإنسان: قامت الحكومة بتأسيسه سنة 1992¹، وهذا ما دفع الكثير إلى اعتباره من التنظيمات الرسمية وليس ككون من مكونات المجتمع المدني الجزائري لأنه يفتقد إلى أهم عنصرين يقوم عليهما المجتمع المدني الحقيقي وهما (الطوعية والاستقلالية) وهذا بخلاف الجمعيات الحقوقية الأخرى². ومهمة المرصد تقديم التقارير الى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الإنسان تتضمن توصيات للحكومة³.

يمكن القول بأن جمعيات حقوق الإنسان تشكل النواة الأساسية لتطور المجتمع المدني ودولة القانون، ولكن لا يتم ذلك إلا في ظل توفر المناخ السياسي والأمني والقانوني، فمشكل حقوق الإنسان مرتبط بإشكالية الديمقراطية ودولة القانون.

3- الجمعيات الثقافية: أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحرك العربية الجزائرية، الحركة الثقافية البربرية.

4- الطرق الصوفية: ومن أهمها الطريقة القادرية- الطريقة الشاذلية- الطريقة السنوسية- الطريقة الدرقاوية- الطريقة العلوية- الطرق التيجانية.

ثالثا: النقابات

إن التنظيمات النقابية تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني و ذلك لاعتبارات عديدة منها: موقعها المركزي في العملية الإنتاجية و الخدمية ، فضلا عن طبيعة العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع، كما أن لها بعدها الداخلي / القومي / العالمي ما يمنحها المزيد من القوة و الدعم.

أحد أبرز أطر المجتمع المدني وأقواها، فقد ضمنت جميع الدساتير في الجزائر تشكل النقابة* الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي، على اعتبار أن الدستور أسمى قانون في الدولة. ولهذا فقد جعلت الجزائر في مختلف الدساتير "حماية الحق النقابي" إلا أن وضع هذه الأخيرة كان يتصف بالتهميش في ظل دساتير (1963-1976) إلا انه وفي ظل إقرار التعددية فإن دستور 23 فبراير 1989 حرر كل التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية وأي سيطرة واحتكار حزبي استنادا إلى قانون 01-88 المؤرخ في 16/01/1988 والخاص

¹ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 101.

² نادية خلفة، مرجع سابق، ص 133.

³ هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 101.

* **النقابة** : هي منظمة تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فمهمة النقابة هي حصرها ومبدئيا الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وهذا يطلق عليه ما يسمى بالتخصيص النقابي الذي يقضي أن تمتنع النقابات عن السعي إلى تحقيق الأرباح. هذا من جهة، ويحجم على أن ترسم لها هدف ممارسة السلطة فتتحول بذلك إلى حزب سياسي، كما لا يجوز لتلك النقابات أن تتعامل مع منخرطيها على أسس عقائدية وسياسية .

باستقلالية المؤسسات. وفي دستور 1996 فان (المادة 56) منه تنص على " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين " كما تنص على الحماية التي أولاها القانون للحق النقابي ضمن القانون رقم 90-14 المؤرخ في 02/06/1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي لا سيما في مواده (51) و(53) إلى (57).

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA:

تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 برئاسة عيسات ايدر¹، وقد سيطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياة النقابية خاصة أنه من ضمن منظمات حزب الدولة لكن دستور 1989 أقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم، ويتمتع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالي².

ومن أبرز الأهداف التي يعمل الاتحاد على تحقيقها هي:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال، والسهر على تحسين ظروفهم العملية والمعيشية والتصدي ضد محاولات التعسف والاستغلال.
- السهر على تحقيق الديمقراطية بين العمال والفروع النقابية الوطنية، أو نقابات المؤسسات دون تمييز في الجنس والرتبة والانتماء السياسي.
- المساواة في الحقوق، حفظ الحريات العامة (الكرامة).
- عدم التمييز بين الرجل والمرأة وجعل المرأة شريك في العمل النقابي وهذا لتمثيلها نصف الطاقة العاملة في المجتمع.

2- النقابة الإسلامية للعمل SIT

تأسست هذه النقابة سنة 1990 تنظيم نقابي تابع للجبهة الإسلامية أنشأ في شكل نقابة موازية لاتحاد العام للعمال الجزائريين، عمدت على خلق قواعد عمالية خاصة في القطاعات الحساسة التربية والصحة الصناعة، النقل، قامت بعد إضرابات مطلبية أثناء صعود الجبهة الإسلامية للواجهة السياسية³.

¹ إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع سابق، ص64.

² المادة الثانية، النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

³ حدة بولافة، المجتمع المدني في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص110.

3- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر

أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في عام 1992 في محاولة الحضور على المسرح السياسي وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجهة الإنقاذ والرغبة في التمسك بالطابع الجمهوري للدولة، وقد انضمت إليها ستة منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل، ومدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان¹.

4- الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين

تأسست عام 1953 ومنذ الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد جبهة التحرير الوطني ويضم بحسب إحصاءات أكثر من 800 ألف شخص حسب إحصائيات 2005².
رابعا: الإعلام:

مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الاضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله، غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تحدد الصلاحيات وترسم الآفاق لعمل إعلامي رشيد. وقد خضعت التجربة الإعلامية الجزائرية لمرحلية متباينة، وتطور مستمر، فبرغم أن المشرع أعطى الحق للتعددية الإعلامية والحرية في ذلك، إلا أن هذا يتم مع التعامل الصارم إزاءها زيادة إلى فتح المجال للصحف دون الوسائل الإعلامية الأخرى التي بقيت في يد الحكومة. وقد تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام في 1990 الذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990 الذي تميز بالاستقلالية التامة، فانعكس ذلك على الوضع خاصة أن عدد الصحف بلغ 103 صحيفة.

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992، التي قيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارسته. وقد تميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة إن تعلق الأمر بمواضيع أمنية، إلى حد منع إصدار العديد من الصحف ووصل الحد إلى الاعتقال والحظر.

¹ حدة بولافة، مرجع سابق، ص 135.

² إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع السابق، ص 65.

في 04 جويلية 1998 أعلن عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين حيث عقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1999 على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني لظروف تتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام 1999¹.

وبهذا يظل الإعلام في الجزائر مكبلا وقيد تأويلات السلطة، رغم بروز جانب من الحرية مؤخرا، لهذا فإنه لا بد من وجود قانون يحمي حرية الصحافة ويمنع تدخل السلطة في شؤونها وهذا في سبيل تطوير هذه المؤسسة المهمة والحيوية من مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثالث: الأطر القانونية والتشريعية للمجتمع المدني في الجزائر.

1- مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر:

كما يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي " 1 جويلية 1901 " المصدر الأساسي لمجمل القوانين التي تنظم العمل الجمعي حتى بعد الاستقلال، إذ امتد العمل به إلى غاية 1971، وعليه فالدولة الجزائرية قد ورثت بعد الاستقلال الأفكار وقوانين الفرنسية الاستعمارية، والتي تقتضي بوجوب خضوع المجتمع لها والهيمنة عليه لتمارس الدولة الرقابة الكاملة على المجتمع وليس العكس، إضافة إلى ازدواجية الخطاب السياسي بين ما هو موجود في الوثائق الرسمية وما يقال في الخطابات الرسمية وبين الممارسة الفعلية لهذه الأمور، إذ على سبيل المثال نجد أن دستور 1963² قد نص في المادة 19 بحق المواطن الجزائري وحرية في تأسيس الجمعيات والاجتماع، وفي المادة 20 من نفس الدستور، الاعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك باستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الاشتراكية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية، إلا أن هذه القوانين كانت حبرا على ورق، بدليل أن هناك جمعية تأسست وفق هذه القوانين وهي جمعية " القيم في 9 فيفري 1963 " لكن لشدة المضايقات من طرف الدولة أدت في الأخير إلى حلها رسميا في 22 سبتمبر 1963 وحرصا من الدولة من أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت 1963، والذي ينص على: أنه يمنع في كافة التراب الوطني تشكيل تجمع ذا طابع سياسي.

كما قامت الوزارة الداخلية بإصدار تعليمة وزارية بتاريخ مارس 1964 تطلب فيها من الإدارة إجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل

¹ سمية أوشن، مرجع سابق، ص 121.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعلّية إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص لإنشاء الجمعيات، وعليه أصبحت أكثر صرامة بعد ظهور أول تشريع ذو طبيعة اشتراكية والمنظم للقطاع الجمعي والمتمثل في الأمر 79/71 الصادر 3 ديسمبر 1971، والذي اعتبر أن: الجمعية تمثل خطراً محدقاً بالتماسك الوطني بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات وبذلك غيب مبدأ إنشاء الجمعيات¹.

أما تعريف الجمعية الذي جاء في هذا القانون 79/71 فقد عرف في المادة 01 منه على أنها: الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر لا تدر عليهم ربحاً ونلاحظ أن هذا التعريف يشبه إلى حد بعيد التعريف، الذي جاء في قانون 1 جويلية 1901. وعليه فهناك امتداد للقانون الفرنسي ما يدل على أن فكرة الهيمنة تمارس بصفة مستمرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته المدنية، وحتى في تقسيم أنواع الجمعيات فنلاحظ أن الأمر 79/71 قد تحدث بشكل صريح عن الجمعيات الغير معترف بها أو الغير معن عنها وقد عرفها في المادة 11 بأنها " الجمعيات الغير قانونية أو التي لم توافق السلطات العمومية ولم ترخص لها، أو كل جمعية أثبتت أو تأسست من جديد بعد أن تم حلها من طرف السلطات العمومية أو السلطات القضائية " ويعاقب كل من يتجرأ على تأسيسها بشكل صارم وفق المادة 9 كما ذكر القانون بشكل واضح وصريح، الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العمومية. يمكننا أن نستنتج أن هذه الجمعيات لم تكن سوى أداة في يد الدولة، خالية من أي إرادة أو أداء وعليه فهي لم يكن لها دور في تطوير المجتمع الجزائري وتخفيف من حدة مشاكله أو التعبير عنه، ومع بداية الثمانينات ظهرت مؤشرات التغيير في العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع، وذلك بدخول بعض المفاهيم والتي كانت غائبة فيما سبق في الخطاب السياسي كمفهوم المجتمع المدني².

¹ يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003، ص 20.

² عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني بالتنمية المحلية بالجزائر (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريش)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، 2010- 2011، صص 102-103.

2- مرحلة الانفتاح والتعددية الجموعية:

تعد التغييرات التي شهدتها دستور الجزائر بمثابة الإطار أو الهيكل الخارجي لعملية التحول نحو التعددية السياسية، وإن كان الإطار الدستوري ليس كافيا بحد ذاته لتفسير عملية التحول إلا أنه ضروري لعملية التغيير هذه.

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث 5 أكتوبر 1988.

وجاء دستور 1989 ليمثل تخليا صريحا عن المبادئ الأساسية لدستور 1976 ويكرس الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، وكانت أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا الدستور هي استحداث نص جديد على أن إنشاء الجمعيات ذات الطبيعة السياسية معترف به في المادة 40 منه، وكذا استحداث عدة نصوص إيجابية في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وذلك في الفصل الرابع من ذات الدستور، ليتشكل عدد هائل من تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات. لقد أكد دستور 1989 على مفهوم الحرية و الحق في إنشاء الجمعيات حيث نص في المادة 32 على الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون.

ويعتبر القانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 من بين القوانين التي تناولت موضوع المجتمع المدني وخصته في عدد من موادها. ليؤكد دستور 1996 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن حسب المادة 41 منه¹.

فدستور 1996 لم يكتف بإنشاء الحركة الجموعية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، وإنما أعطى الدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجموعية ، هذا إضافة إلى برنامج الحكومة لسنة 2004 الذي نص على أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري، كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات بما تحمي الحركة الجموعية من الظواهر الانتهازية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص5.

المبحث الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر

المطلب الأول: مقومات الهوية الجزائرية وأدوار المجتمع المدني

هناك عدة عوامل تاريخية، محلية...، أسهمت في بلورة ثوابت معينة للهوية الجزائرية، تتمثل هذه الثوابت في ثلاثة محددات رئيسية هي: الدين الإسلامي، اللغة العربية، والأمازيغية. يبحث هذا المبحث أساسا في هذه المقومات، وفي الأزمة التي عصفت بالجزائر بعد الاستقلال والتي مست بالجانب الهوياتي، وفي مدى تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع هذه الأزمة وسبل مواجهتها.

حددها الدساتير الجزائرية في ثلاث مقومات أساسية، وهي كالاتي:

1- الدين الإسلامي:

الدين مكون أساسي لهوية أية أمة، وربما كان في غالب الأحيان المكون الأساسي لها، وهو موجود كظاهرة صاحبت الإنسان في أطواره الثقافية عبر التاريخ. فالعامل الديني أو العقائدي لأية أمة يعتبر في الحقيقة الوعاء الذي تلتقي فيه جميع الروابط بين الأفراد، وقد اعتبر المفكرون منذ القدم الدين عاملا من عوامل القضاء على الهيمنة الأجنبية، والحفاظ على الأصالة الذاتية.

وللإسلام ثقله الخاص وأهميته الكبيرة في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص. وتأكيدا لهذه الدعامة، نص الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: " الشعب الجزائري شعب مسلم والإسلام هو دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية"¹. وهذا ما يبين قدرة هذا الدين على توحيد أبناء المنطقة، فهو عامل من عوامل حب الوطن والدفاع عنه، كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986: "... صهر الإسلام المجتمع الجزائري، فجعل منه قوة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استنشاق دورها في العامل الحضاري ". فالحضارة العربية الإسلامية، صهرت الشخصية الجزائرية في بوتقة ثقافية متعددة التيارات ومتفاعلة العناصر، إذ كانت التيارات الروحية والثقافية تتحرك من المشرق إلى المغرب، ومن المغرب إلى المشرق، كما كانت تتحرك ولا تزال من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1976.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1986.

فالدين الإسلامي إلى جانب كل ذلك، يعمل على مساعدة الأمة الجزائرية، ومدّها بكل ما تحتاجه من حوافز ومناهج (إذ أنه دين ومنهاج الحياة)، لتطوير الشخصية الوطنية في ظل توازن نفسي، مجنبا إياها مخاطر الاستيلاء والانحراف والجمود. فهو كعقيدة وممارسات وقيم تمجد الفكر وتحث على الاجتهاد وتحفز على العمل وتعطي للأخلاق مفهوما نضاليا، ويبقى دائما من أحسن الانتصارات المضمونة في معركة البناء والتشييد، كما يؤكد ذلك الميثاق الوطني لعام 1986¹.

والدساتير الوطنية على غرار المواثيق، اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبدل باعتباره الدين الوحيد للأمة الجزائرية، كما جاء في المادة 4 من دستور 1963 التي تنص على: "الإسلام دين الدولة وتضمن الجمهورية لكل فرد احترام أوائه ومعتقداته وحرية ممارسة الأديان"².

والمادة 2 من دستور نوفمبر 1976، تنص على أن: "الإسلام دين الدولة"³. وفي المادة 2 من دستور فيفري 1989، والتعديل الدستوري لعام 1996، جاءت نفس العبارة وأكدت نفس المعنى، وهو ما يبين أن الإسلام من الثوابت الوطنية التي لا تقبل المساومة ولا التنازل عنها. إذ يذكر عالم الاجتماع الفرنسي غوستاف لوبون أن: "تأثير دين محمد في النفوس، أعظم من تأثير أي دين آخر، ولا تزال العروق المختلفة التي خلفها القرآن مرشدا لها تعمل بأحكامه، كما كانت تفعل منذ ثلاثة عشر قرنا..."⁴.

2- اللغة العربية:

اللغة أداة التفاهم، واكتساب المعرفة وإنماء الفكر، وهي بوجهتها السلمية، أمتن رابط يشد الأفراد، ويكون من مجموعهم أمة متميزة قادرة على البقاء والنمو. وللعربية مكانة متميزة بين لغات الأمم، لا لأنها من أقدم اللغات الحية فقط، وإنما لأن تكوينها وخصائصها يسرا لها القدرة على التعبير عن مختلف الأشياء المادية، وأدق الأفكار المجرد⁵. واللغة حسب المفكرين تنشئ وحدة لكل الناطقين بها، وتخلق مفاهيم وفلسفات مشتركة لبناء القومية الوطنية فوحدة اللغة تتطوي على وحدة الضمير والفكر. كما تساهم اللغة في حمل

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1986.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

⁴ محفوظ نحناح، الهوية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004، ص 28.

⁵ صالح أحمد العلي، في اللغة العربية و الوعي القومي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط 2، 1986، ص 18.

ملاحظ شخصية الأمة التي تتصل بخلفياتها الحضارية والفكرية، كونها ترتبط بعناصر الشخصية الوطنية، وتمثل رمزا من رموز السيادة الوطنية. ولهذا اعتبرت اللغة العربية عاملا أساسيا في تحديد الانتماء الوطني، وكمال السيادة الوطنية وعاملا من الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش ولا التبديل، وخاصة أن الدساتير والمواثيق الوطنية المتعاقبة كرست هذا المفهوم وأكدت عليه، على اعتبار أنه عنصر من عناصر الشخصية الوطنية، والهوية الثقافية للشعب الجزائري. فالميثاق الوطني لعام 1976 نص على أن: " اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنا ¹. بالإضافة إلى ضرورة تعميمها وإتقانها في مجال التعبير عن كل المظاهر الثقافية، باعتبارها وسيلة أساسية في التبليغ والرقي والازدهار، لأنها الأداة التي يتطلب من المجتمع الجزائري استعمالها في ميادين الرقي والبحث العلمي، والتحول الاجتماعي. ولهذا ركز الميثاق الوطني لعام 1976 على ثلاث أهداف رئيسية لبناء وتجسيد الثورة الثقافية وهي ²:

- 1- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها.
 - 2- تحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
 - 3- رفع مستوى التعليم المدرسي، واعتماد أسلوب حياة ينسجم ومبادئ الثورة الاشتراكية. وهذه الأهداف، تبين مدى اهتمام النظام السياسي الجزائري بدور العناصر الوطنية في تحقيق مفهوم الثورة الثقافية، وتحقيق التنمية الثقافية بمختلف أشكالها.
- كما أن الميثاق الوطني لعام 1986، ركز على فكرة التنويه بالعناصر الوطنية، لما لها من أهمية في رسم ملامح الدولة الجزائرية، التي حددها كآلاتي: "... اللغة العربية، الإسلام، التراث التاريخي والاختيار الاشتراكي" ³. غير أن اعتبار الاختيار الاشتراكي من دعائم الهوية الوطنية آنذاك، يرجع حسب الميثاق إلى أن هذا النهج نابع من صميم الشخصية الوطنية، وبما تحمله هذه الأيديولوجية من قيم إنسانية، أخلاقية اجتماعية واقتصادية،... تتماشى والقيم التي يقوم عليها المجتمع الجزائري.

أما عن الدساتير، فهي الأخرى تعرضت إلى أهمية اللغة في إثبات الشخصية الوطنية واعتبارها من الثوابت المكونة للانتماء الحضاري للشعب الجزائري. فالمادة 5 من دستور 1963 اعتبرت

¹ الميثاق الوطني 1976، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 86.

³ الميثاق الوطني 1986، ص 27.

أن اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة. والمادة 3 من دستور 1976 أكدت ذلك كالتالي: " اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية "، ونفس المادة من دستور 1989 رددت نفس العبارة، وأكدت نفس المعنى، وحتى في دستور 1996 وفي نفس المادة وهذا ما يدل على أهمية اللغة العربية كمقوم من مقومات توحيد الأمة الجزائرية، وربط ماضيها بحاضرها وضمان استمراريتها مستقبلا.

كما أن التعديل الدستوري لعام 2008 جاء ليعزز مكانة مقومات الهوية في الجزائر، فقد جاء في المادة 12: تعدل المادة 178 من الدستور وتحرر كالاتي:

" لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس: الطابع الجمهوري للدولة، النظام الديموقراطي القائم على التعددية الحزبية، الإسلام باعتباره دين الدولة، العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، سلامة التراب الوطني ووحدته، العلم الوطني والنشيد الوطني، باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية"¹.

لذلك، فإن اللغة هي أبرز ما تتميز به الأمم، وترك الأمة لغتها يعني فناءها وزوالها ككيان متميز، بالرغم من أن أفرادها قد يبقون. كما أن اللغة هي وعاء الفكر ومظهر الثقافة، والوسيلة التي يتم بها التفاهم مع الأفراد، وهي أبرز مظهر لهويتهم، وأقوى عامل في توحيدهم، وأكبر أداة في استيعاب حضارتهم وفكرهم.

3- الأمازيغية:

البعد الأساسي الثالث من الأبعاد الكبرى لهويتنا الوطنية، هو البعد الأمازيغي البربري ، فلنتماؤنا إلى هذا البعد يحمل معنيين: المعنى العرقي والسلالي، والمعنى الثقافي واللغوي. وهما معنيان متكاملان متداخلان، ولا يمكن أن يكون لأمازيغيتنا معنى إذا أهملنا أي منها². وقد أكد الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: " الجزائر أمة، والأمة ليست تجمعا لشعوب شتى أو خليطا من أعراق متنافرة " ³. وجاء في الميثاق الوطني لعام 1986 على أنه: "... لم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية الأمازيغ أي الأحرار...".

¹ مشروع تعديل الدستور الجزائري 2008 ، تم تصفح الموقع يوم: 17 أبريل 2016.

[http:// tiaret.ahlamountada.com/mountada.f7](http://tiaret.ahlamountada.com/mountada.f7)

² محفوظ نحناح، مرجع سابق، ص 52.

³ الميثاق الوطني لعام 1976.

إضافة إلى هذا، يعتبر التراث التاريخي هو الآخر من المقومات الأساسية لبناء الشخصية الوطنية، كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986، الذي حدد دعائم الشخصية الوطنية في: الإسلام، اللغة الوطنية (العربية) والتراث التاريخي¹.

والدساتير الجزائرية هي الأخرى أعطت للتراث أهمية بالغة، واعتبر كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية، كما جاء في المادة 18 من دستور 1976، التي تنص على: "التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي".

وفي المادة 7 من دستور 1989 التي أكدت بدورها على ضرورة: "المحافظة على، الهوية والوحدة الوطنية ودعمها"، وهو الشيء نفسه بالنسبة للتعديل الدستوري لعام 1996 الذي ردد نفس العبارة في المادة 8 منه، وهذا يعني أن الهوية الوطنية، ودعائمها شيء مؤكد عليه من طرف الدساتير والمواثيق الوطنية.

وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يتم ترسيم الأمازيغية إلا في عهد الرئيس بوتفليقة، غير أن التعامل مع هذه القضية لا بد أن يخضع إلى عدة ضوابط أهمها:

- ضرورة التأكيد على أن إحياء و ترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وباعتبارها اللغة الأولى والأساسية في العمل والتعليم والإدارة والإعلام، ولا ينبغي أيضا أن يعتبر بديلا لها.

- ضرورة الرفض بشكل حاسم وقاطع لأي دعوى للتمييز العرقي أو الاثني أو الجهوي بين أبناء الشعب، أو بين مناطق وجهات الوطن لأنها دعاوي خطيرة على وحدة الوطن والشعب. يتضح من خلال ما سبق، أن اللغة العربية، الدين الإسلامي، الأمازيغية، تعتبر من مقومات الهوية الوطنية في الجزائر، وهي تمثل الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش ولا التبديل، وقد سعى الشعب الجزائري والدولة الجزائرية إلى الحفاظ عليها بالغالي والنفيس، وعلى مدى قرون من الزمن.

¹ الميثاق الوطني لعام 1986.

المطلب الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر

تعتبر أزمة الهوية من بين أعقد الإشكالات التي تعيق بناء وتحقيق الأمن، وبناء الديمقراطية والمشروع المجتمعي في الجزائر. كما أنها تقمع كل محاولة للتقدم والرقي، وذلك من خلال ما تفرضه من انشاقات وتناقضات على المستوى السياسي، وكذا الاجتماعي والثقافي، والذي ينعكس على الجوانب الأخرى الاقتصادية وغيرها. وفيما يتعلق بأزمة الهوية الجزائرية، فإنه يمكن القول بأن هذه الإشكالية لم تطرح على مستوى المجتمع فحسب، بل أنها طرحت كجدال سياسي بين مختلف النخب السياسية والثقافية، ويظهر ذلك جليا من خلال الآتي:

1- أزمة* الهوية من منظور التنمية السياسية:

تنبئ أزمة الهوية عن حالة من التمزق الوجداني الداخلي للفرد الذي تختطفه انتماءات اجتماعية متعارضة على مختلف المستويات والاتجاهات، حيث تتداخل عناصر الولاءات السياسية والقبلية والجهوية ما يجعل المواطن والفرد بشكل عام يعيش أزمة لا يعرف كيف يتعامل مع معطياتها في ظل تعدد مدخلات التنشئة الاجتماعية وتضاربها في احيان كثيرة. وقد اورد هشام شرابي على الخصائص البطريكية¹ للمجتمع العربي الذي يتسم ببنية داخلية لا تزال تقدم على علاقات القرابة والعشيرة والفئة الدينية والأثنية²، كل هذا التعقيد يعطي أزمة تظهر تأثيراتها على هوية الفرد.

لا تقتصر أزمة الهوية على شكل معين تتخذه بل إنما وبسبب اختلاف الناس وانقسامهم ووفق الطريقة التي يعرفون بها أنفسهم سواء من خلال ارتباطهم بإقليم جغرافي، أو انتمائهم الطبقي أو القبلي أو الانتماء الحضاري المرتبط بزمن معين³، تحتل أزمة الهوية وتمديد الذات أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية، نظرا لارتباط الفرد في هذه الدول والجزائر جزء منها بانتماءات العشيرة والطائفة هذا الذي يعكس ويتنافى مع الهوية القومية التي يكون في ظلها الشعور المشترك والولاء نحو الدولة الوطنية⁴.

* الأزمات: يعود مفهوم الأزمة Cise الى الفكر اليوناني القديم التي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقائلة كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في كلمتين (wet،Ji) أولهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرضية التي يمكن استثمارها.

¹ البطريك: من حيث المعنى تشير الى من يمارس السلطة بوصفه الأب، على امتداد الأسرة ولذلك فالنظام المعتمد على سلطة الأب يدعى النظام البطريكي

² حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص107.

³ رعد عبد الجليل رعد، التنمية السياسية مدخل التغيير، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002، ص118.

⁴ هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص70.

وقد تظهر أزمة الهوية من خلال غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعة البشرية المشكلة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الواحد، وفي ظل العولمة ظهرت صورة أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه الكثيرين داخل البلدان العربية الى التملص من هوياتهم الحضارية وقد نشير على سبيل المثال لا الحصر الجزائر التي نجد فئة عريضة من المجتمع تتواصل لغويا بالفرنسية وهذا تمسك بأهداب هويات أخرى مختلفة لأمم أخرى، ويظهر المشكل في اللامبالاة سواء الشعبية أو الرسمية عن مثل هذه التجاوزات لتعميق أزمة الهوية وحظي بالاهتمام أن نشير إلى العناصر المرتبطة أساسا بأزمة الهوية من منظور التنمية السياسية والتي تتمثل في الآتي:

- **التباين العرقي:** ويمكن أن نأخذ الحرب اللبنانية أنها صورة عنيفة لأزمة الهوية مرتبطة بالتباين العرقي.

- **التخلف الاقتصادي والحضاري:** حيث تنشأ أزمة الهوية لدى قطاع لا يستهان به من المواطنين نتيجة التفاوت الكبير بين مجتمعاتهم المتخلفة ومجتمعات العالم المتقدم من حيث القوة بكل أشكالها ومستويات الرفاهية والاستقرار ما يجعلهم يفقدون الثقة في مجتمعاتهم وما يحكمها من نظم سياسية، اجتماعية، اقتصادية وحتى في مقومات هويتهم معتبرين أن هذه المقومات هي السبب وراء تخلفهم عن ركب البلدان المتقدمة.

- **التفاوت الطبقي:** سببه يرجع إلى أعمال النظام الرأسمالي في صورته الرأسمالية مما يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة يأتي عن رأسها اتساع هوة التفاوت الطبقي فيتعاظم عدد الفقراء ويتقلص عدد الأغنياء وتختفي الطبقة الوسطى التي تمثل عامل التوازن والاستقرار وتظهر صورة لأزمة الهوية من خلال مشاعر الضغط لأجزاء الطبقة الدنيا على نظام الحكم ومن سيماته ومخرجات المختلفة على جميع المستويات التي تصنفهم كمواطنين من الدرجة الثانية¹.

¹ هشام لويشي، التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013، صص 31.32.

2- أزمة المشاركة السياسية والهوية:

تعتبر الهوية أحد المتطلبات الأساسية والجوهرية للدولة القومية الحديثة، فالهوية ليست في حد ذاتها سبب في النزاع بين مختلف الأطياف وإنما كثيرا ما تنشأ عندما يستحيل أو يصعب الوصول إلى السلطة السياسية أو الثروة بسبب غياب قنوات المشاركة وقمع التنوع الثقافي واللغوي.

تعتبر الهوية من المسائل المهمة في الجزائر تبعا لما تعرض له المجتمع تاريخيا ونتيجة التيارات الأيديولوجية لما بعد الاستقلال¹، فبسبب الصراع في الجزائر على هوية الدولة والمجتمع²، نظرا للانقسام بين اتجاهات متعددة، فرغم أن الثقافة الجزائرية ذات أبعاد مختلفة مشتركة متعارف عليها إسلامية، عربية، أمازيغية، إلا أن ما نلمسه هو وجود أربع ذوات الذات الإسلامية والذات المعربة والذات الأمازيغية والذات المفرنسة، وكلها تلعب دورا في تصدع المجتمع، وفشل مشروعه الديمقراطي³. فبدلا من أن يكون الاختلاف في الهوية منتجا للإبداع إلا أنه يأخذ منحى صراعي منتج للعنف والإقصاء حين يصير ورقة سياسية⁴.

وللنظام السياسي دور في أزمة الهوية فمقومات الأمة لم تدرج ضمن البرامج التنموية الشاملة ولم تدرج في المجال الاجتماعي بل بقيت ضمن الحيز العام القانوني للدولة، كما أن القانون منع قيام الأحزاب السياسية على أحد عناصر الهوية، مما أدى إلى قيام أزمات تمثلت في محاولات استعادة المجتمع لمقوماته الذاتية⁵، هذا المجتمع بدأ يحس بضرورة دمج الهوية الوطنية ضمن فضاء يساعد على تحديد شخصية المجتمع الجزائري والدولة، بطريقة تجمع كل الأطياف عند أي عملية إدماج وطني⁶.

كما يجب في بنية السلطة ذاتها التوفر على الشرعية الثقافية، أي ضرورة توفر مقومات الهوية في التمثيل السياسي والنيابي التشريعي لضمان استقرار الوضع السياسي⁷.

إن العوامل التي يمكن أن نعول عليها في بناء الهوية وتحقيق مشروع الدولة لم تعد صالحة كعناصر للبناء، فقد لحق باللغة العربية ضرر كبير والدليل اللغة المتداولة حاليا، كما أن الدين

¹ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص186.

² خميس حزام والي، مرجع سابق، ص156-157.

³ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: الطبعة الثانية، 1999، ص47.

⁴ إسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص153.

⁵ سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص192.

⁶ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص213.

⁷ سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص196.

الإسلامي أصيب بانتكاسة في وعي مجتمعا كمقوم جوهرى للمجتمع الجزائري¹، والدليل تراجع التيار الإسلامى فى الانتخابات الأخيرة التشريعية و المحلية.

3- محدودية المجتمع المدني فى تجاوز الأزمة الهويةية - المعوقات الوظيفية -

ولقد سيطرت الدولة على المجتمع فى الجزائر، واستمرت فى النهج نفسه، أى محاولة الاحتواء وخلق تنظيمات متعددة، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبة حركيته وذلك بهدف التحكم فى مسار التطور السياسى للمجتمع وتكريس هيمنة مستمرة ومتجددة. وتمارس السلطة الضغط على القوى السياسية والنقابية والجمعية بأساليب جديدة، أهمها إنشاء هيئات أخرى منافسة، وتوجيه وسائل الإعلام الرسمية، وصحف قريبة من السلطة للقيام بحملات قصد خدمة الأهداف التى تتوخاها السلطة². ومن المعوقات التى أثرت على أداء المجتمع المدني وفعاليتة نجد:

- **الاستقلالية الجمعية:** تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته، إضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدنى مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية، على أساس أن من متطلبات التنمية تقتضى مسؤولية المجتمع المدني فى تلحيم العلاقة بين القمة والقاعدة، ومنبر إعلامى حر ومستقل بعيدا عن ضغوطات النخب الحاكمة³.
- **ظهور ظاهرة اللامبالاة:** وذلك فى الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائرى غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها وهذا راجع إلى:
- عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع.
- انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة.
- غياب دور الإعلام الذى من شأنه تعزيز وإبراز دور وعمل هذه الجمعيات.
- تبني جل الجمعيات أفكار غربية بدل احياء القيم الإسلامية.
- **الإطار القانونى:** والمتعلق بقانون إنشاء الجمعيات عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفى مع عدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها مع الإبقاء على الجمعيات

¹ المرجع السابق، ص198.

² سمىة أوشن، مرجع سابق، ص157.

³ إسماعيل قيرة، **مستقبل الديمقراطية فى الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 313-314.

في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية ، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الحكومة¹.

- **غياب ثقافة سياسية:** قائمة على أساس احترام المبدأ حقوق الإنسان والحريات العامة مبدأ المشاركة السياسية، مبدأ سيادة القانون وغيرها من المبادئ والقيم الجوهرية الضرورية للبناء المجتمع المدني.

- **تهميش المجتمع المدني:** تتعمد المؤسسات الحكومية استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة. وبالتالي فالمجتمع المدني في الجزائر لا يلعب دور وسيط بين الدولة والمجتمع إنما دور المهيم عليه.

- **مصادر التمويل الذاتي:** يقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تحصل عليها الجمعيات بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية، الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيء والذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه.

- **عدم وجود الكفاءة القيادية:** معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ ، فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة الديمقراطية².

- **غياب الثقافة السياسية:** على خلاف الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد في إطار التجربة الغربية الليبرالية والتي كانت نتاج النضالات والتطورات السياسية الطويلة التي عرفتها هذه المجتمعات والدول، فأصبحت مفاهيم كحقوق الإنسان، الحريات العامة، احترام الرأي والرأي الآخر، خضوع الأقلية لحكم الأغلبية وغيرها من القيم، بمثابة أسس جوهرية تشكل إطار ثقافته السياسية، يجب احترامها والعمل على تجسيدها موضوعيا من طرف أي سلطة سياسية كضمان لحرية الفرد والمجتمع المدني في مواجهة السلطة الحاكمة.

¹ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص46.

² الزبير عروس، المرجع السابق، ص 137.

خلاصة

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تناول واقع المجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالسلطة انطلاقا من معالجة ثلاثة محاور، كان أولها تحديد المكانة الدستورية - القانونية للمجتمع المدني في الجزائر، ثم التطرق بالتفصيل لهيكلته و أهم مكوناته، في ظل التحول الديمقراطي و إقرار التعددية السياسية في الجزائر، كان لمفهوم المجتمع المدني نصيب من هذا التحول و ذلك بإقراره في كل من دستوري 1989 و 1996، حيث اكتسب مكانة قانونية حددت معالمه الأساسية، وضبطت حدود تفاعلاته، وتم استنباع ذلك بقوانين تنظيمية لهيئاته و تنظيماته حسب نوع كل تنظيم. وقد ساهمت هذه الوضعية القانونية في تشكل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني (نقابات، جمعيات، منظمات حقوق، صحافة ...).

تم الكشف عن هيكلية المجتمع المدني في الجزائر و بنيته الأساسية من (تنظيمات نقابية جمعيات مدنية، إعلام ...)، مع الوقوف على حقيقة و أبعاد التطور الذي لحق بهذه البنية الأساسية، و ارتباط هذه المؤسسات بالمناخ القانوني السياسي السائد، و صور التفاعل مع السلطة.

وكذلك تطرقنا لإشكالية الهوية في الجزائر تعد إشكالية الهوية في الجزائر موضوع ذو أبعاد متعددة نظرا لتعدد المفهوم وأهميته، فالهوية الجزائرية هي حقيقة الشخصية الجزائرية المتضمنة للصفات الجوهرية التي تميز الجزائري عن غيره وتجعل له ذات مستقلة، فأهميتها تكمن في القسمة الثابتة للعناصر التراثية الخاصة والمميزة.

لقد أسهمت التطورات التاريخية والعوامل الاجتماعية المتراكمة والموروث الثقافي والحضاري إلى التأسيس لهوية تركز على ثلاث مقومات ألا وهي: الإسلام، العربية، والأمازيغية.

كانت مقومات الهوية الوطنية في الجزائر محددة، وقد حددتها الدساتير ومواثيق الثورة، فإن الواقع الاجتماعي اليوم يعبر عن وجود أزمة للهوية الوطنية، وهذا بحكم تجاهل السلطة السياسية القائمة في توضيح هذه المقومات وتكريسها، وهو ما أدى إلى بروز أزمات عديدة.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية

في الحفاظ على الهوية

لعل الحديث عن مسألة الهوية هو في غاية الأهمية بالنسبة للفرد والمجتمع، فعالم اليوم شديد التعقيد والتناقض متعدد الأفكار والمذاهب والهويات يفرض على الأفراد والمجتمعات أن تظهر بصفة مختلفة ومميزة تبرز الخصوصيات والفروقات لكل طائفة وعرق وأثنية بل حتى لكل فرد ونظرا للأهمية البالغة لمسألة الهوية كبطاقة تعريفية للأفراد والمجتمعات فقد صار الأمر محل اهتمام كل القوى المدنية والسياسية إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتأتي في مقدمة هذه المؤسسات الأحزاب السياسية.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال الاستهانة بأدوار المجتمع المدني تاريخيا في مسألة الهوية خاصة إذا تعلق الأمر بالزوايا والمساجد والطرق الصوفية التي أبلت البلاء الحسن في مسألة الحفاظ على الشخصية الجزائرية من خلال الإستماتة من أجل اللغة العربية والدين الإسلامي الذي سعى المستعمر للقضاء عليهما بكل أساليبه الإرهابية، كما لا ينكر إلا جاحد دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الرائد في مسألة الثوابت الوطنية والحفاظ على هوية الجزائريين بشعارها الثابت الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا، لقد كانت معركة الهوية للمجتمع المدني آنذاك والذي كان في شكله التقليدي غير مفهوم المجتمع المدني في شكله الحديث، كما لا يمكننا أن نستئين أيضا بكل أداءات الحركة الوطنية في موضوع الهوية التي كانت تقريبا محل إجماع كل الجزائريين

إن دور الأحزاب السياسية اليوم أضحي من الأهمية بمكان بالمقارنة مع باقي تشكيلات المجتمع المدني غير السياسية لأن الأحزاب تتميز بالقوة التنظيمية إضافة إلى هيكلتها الواسعة وتواجدها الكبير هذا ما منحها قوة سياسية تسمح لها باتخاذ قرارات استراتيجية من خلال مناصب أفرادها في المواقع الحساسة إن في المؤسسات التشريعية أو التنفيذية، وحتى نقف عمليا على أدوار الأحزاب السياسية في مسألة الحفاظ على الهوية اعتمدنا جبهة التحرير الوطني نموذجا تطبيقيا من خلال نشاطاته وبرامجه السياسية التي تركز على موضوع الهوية كمطلب جماهيري.

المبحث الأول: إمكانيات المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية

تتميز مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بهشاشة في تكويناتها وتنظيمها نظرا لحدثة التجربة من جهة، ومن جهة أخرى عدم نضج، وبالتالي فليس من الغرابة بمكان إن تقوم هذه المؤسسات بأدوار لا ترقى إلى مثيلاتها في المجتمعات التي تعرف رسوخا وعمقا في المسار الديمقراطي وبالتحديد في العالم الغربي، ونظرا لأن توجهات مؤسسات المجتمع المدني يغلب عليه طابع النفع العام والأعمال الخيرية فإن المواضيع المتعلقة بالحريات والحقوق ومسائل استراتيجية كقضايا الهوية والتنمية يبقى الأداء فيها بالأهمية التي تحظى بها هذه القضايا.

إن مفهوم المجتمع المدني بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والخدمي هو قديم في الشكل الحضاري إلا أنه بالمفهوم الغربي التمايزي العلماني فهو حديث العهد.

يقودنا الحديث عن الهوية ومسألة الحفاظ عليها في الجزائر إلى مرحلة الاستعمار أين سعى المستعمر ولم يدخر جهدا للقضاء على الشخصية الجزائرية وطمس هويتنا الحضارية والثقافية التي رأها بأنها هي حجر العثرة والسد المنيع الذي يحول دون بقاءه على أرض الجزائر إن على المستوى المتوسط أو البعيد، وفي هذا المنحى قامت الكثير من المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني بأدوار جد فاعلة للحفاظ على الهوية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر وبالإضافة للحركة الوطنية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذا المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والكتاتيب التي وقفت وتقف وستقف لكل المشاريع الغربية بالأمس تحت وطأة المستعمر واليوم في ظل التغيرات الفكرية الحاصلة في ظل العولمة التي لا تعترف بالخصوصيات وترى بزوالها.

المطلب الأول: طبيعة نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها

منظمات المجتمع المدني الجزائري تعمل في فضاء اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي يتسم بقدر من التنوع والتعقيد، ولعل هذه الظروف المختلفة كان لها التأثير الواضح في هذه البنى وطبيعة نشاطها ومدى ارتباطها بالأنظمة السياسية التي ترى بانها منظمات تعمل لصالحها والا فإنها مصدر للنعرات والفتن، ولعلها تشترك مع نظيراتها في المجتمعات الغربية لكن في التسمية لا أكثر، فأدوار المجتمع المدني مرتبطة هيكلية وواقعية بالمساحات القانونية المسموح بها في

هذه الأوطان والتي لا ترقى الى المواضيع ذات الأهمية الاستراتيجية، هذا لا ينفي المساعي الحثيثة لبعض المؤسسات في المجتمع المدني بلعب أدوار أكثر جرأة في إطار التطلع إلى استقلالية أكثر وتنسيق أكثر واتخاذ قرارات أهم في جميع الميادين، وإذا أردنا معرفة مدى أهمية مؤسسات المجتمع المدني الجزائري نقف عند طبيعة نشاطاتها وأهميتها وطبيعة قضاياها محل الاهتمام ونذكر في هذا الصدد ما يلي:

1- المنظمات والجمعيات الخيرية: وهي الكثيرة من حيث العدد والنشاط، ويأتي إنشاؤها استجابة لحاجة بدت متزايدة في منطقة بدأت تتسع وتتعد في مشاكل كثيرة، وتندرج تحت هذه الجمعيات المنظمات التي تقوم بالإرشاد والتوعية والإصلاح.

2- جمعيات الطفولة والأمومة: وهي التي تهتم برعاية الأطفال والأمهات أو الرعاية الأسرية

3- المنظمات والنقابات المهنية

4- المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية

5- المنظمات والجمعيات الحقوقية

لعل الشيء الملاحظ فيما يخص طبيعة تنظيمات المجتمع المدني هو أنها تتعدد أدوارها ونشاطاتها فهي تتراوح بين العمل الخيري والتطوعي السائد بشكل واضح ثم تأتي باقي التنظيمات بشكل أقل عددا وأقل تأثيرا ويندرج ضمن هذه التشكيلات منظمات نقابية، مهنية الحقوق قضايا التنمية والهوية قد تأخر ترتيبها إلى آخر التصنيف من حيث العدد و والتأثير.

هذه الأخيرة التي كان من الواجب أن ترتبط بالمشاركة العامة الفاعلة لأنها من ضمن القضايا المصيرية¹.

إن هشاشة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري غير السياسية وطبيعة نشاطها لا ينفي وجود بعض التنظيمات ذات الصيت الكبير والتأثير الواسع والتي حالت دون المساس بالشخصية الجزائرية بأبعادها الثلاث من إسلام وعربية وأمازيغية سواء تعلق الأمر بالفترة الاستعمارية أو

¹ سمية أوثن، مرجع سابق، ص 94.

ما بعد الاستقلال فالهوية كانت ولا تزال مهددة في الجزائر إن بشكل مباشر -سابقا- في الفترة الاستعمارية أو غير مباشر في ظل العولمة ومخططات النخب المفرسة.

المطلب الثاني: دور البنى التقليدية للمجتمع المدني الجزائري في مسألة الهوية.

الزوايا والطرق الصوفية كمؤسسات تقليدية للمجتمع المدني:

تعد المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني الجزائري كالزوايا والطرق الصوفية والمساجد محور الحياة السياسية والاجتماعية التي اضطلعت بمهام أساسية والتي تولت أدوار كثيرة لصالح الفرد والدولة، وقد كان الولاء لها أحد المحددات المهمة للسلوك السياسي بشكل عام.

تدخل الزوايا والطرق الصوفية وكذا المساجد ضمن تشكيلات المجتمع المدني من منطلق حضاري تاريخي بعيدا عن الفكر الغربي وهي مؤسسات تقليدية تمثل المنطلق في تبلور مفهوم المجتمع المدني بغض النظر حول تأثيرها في النضال الوطني والتصدي للسياسة الاستعمارية¹.

الزوايا حلقة مهمة في الحفاظ على الهوية والشخصية الوطنيتين لم تتخلف الزوايا الجزائرية منذ نشأتها في لعب دور بارز في الحفاظ على وحدة المجتمع الجزائري وصون هويته وشخصيته الوطنية، كما كانت رقما مهما في خروج الجزائر من المحن والمصاعب التي عرفتها عبر تاريخها سالمة موحدة وبمجتمع متماسك لم تستطع أن تنخر في جسده المكائد، وكان إخراج المستعمر الفرنسي من على هذه الأرض الطيبة ومحاربة كل أشكال خبثه التي أراد من ورائها تشتيت المجتمع وطمس هويته وإضعاف بنيته ليسود هو ويضمن بقاءه، ثم المشاركة في مرحلة البناء والتشييد والحفاظ على المكاسب الوطنية خلال فترة الاستقلال.

ويقول الشيخ لحسن حساني شيخ المشيخة العامة للطريقة القادرية في الجزائر وعموم إفريقيا، أن الزوايا لعبت دورا هاما في الحفاظ على الشخصية الوطنية إبان الاستعمار ووقفت في وجه المستعمر الذي حاول بكل الأساليب أن يطمس الشخصية الوطنية المستمدة من اللغة العربية والدين الإسلامي.

¹ حدة بولافة، مرجع سابق، ص ص26-27.

ويضيف الشيخ لحسن، أن الاستعمار استعمل كل ما لديه من وسائل لقمع هذه الزوايا ومحاولة استمالتها له، لكنها بقيت ثابتة في الحفاظ على موروثها الديني الذي اكتسبته عن الأجداد، إلى جانب الحفاظ على الهوية الوطنية ومساندة المجاهدين بإمكانياتها المتواضعة. وكانت الزوايا خلال تلك الفترة نواة أساسية تنبئ المجتمع إلى كل الأخطار التي تهدده وتشتت وحدته وتمس كيانه ووجوده، وذلك منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 حيث أن معظم الثورات ضد المستعمر الفرنسي كان منبعها الزوايا والطرق الصوفية، مثلما هو الحال مع الأمير عبد القادر ولالة خديجة والمقراني وشريف محمد بن عبد الله¹.

ويقول الشيخ لحسن حساني إن الاستعمار عمل بأساليب مدروسة لزرع الفتنة والخرافة والتشكيك في كل ما يمت بصلة إلى ثقافتنا وديننا الحنيف لتجهيل المجتمع حتى يكون تابعا له، فكانت الزوايا إحدى القلاع التي وقفت في وجه هذه الأساليب وعملت على نشر الوعي ودعت إلى التمسك بالمبادئ والهوية الوطنية من خلال تعليم القرآن الكريم واللغة العربية، وعلوم الدين الإسلامي كالفقه فاستطاعت أن تخرج العديد من العلماء الكبار أمثال البشير الإبراهيمي وعبد الحميد ابن باديس، وقد التحق معظمهم بثورة أول نوفمبر².

لم تتخلف الزوايا عن أداء دورها الهام في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وظلت تؤدي أدوارا مختلفة من تعليم القرآن الكريم واللغة العربية وعلوم الدين، إلى جانب الحفاظ على قيم المجتمع الجزائري وتقاليدته وتماسك بنيته ولحمته، ويقول الدكتور محمد بن بريكة أن عراقة الزوايا الجزائرية وقوتها في المجتمع وأهمية الدور الذي تؤديه جعلها تقدم أعمالا جلية حتى بعد الاستقلال لتكون في مناكب المعاهد والجامعات لتعرف الجزائر نمطين من التعليم التعليم المعاصر الذي له مدارس و ثانويات وجامعاته والتعليم التقليدي الذي تجسده الزوايا والكتاتيب القرآنية.

ويضيف بن بريكة، بأن الاستقلال الذي ساهمت الزوايا بشكل كبير في تحقيقه، قد أعاد لها شأنها، حيث تم تجديد البعض منها وإعادة بناء ما هدم الاستعمار، وظلت الزوايا متماسكة

¹ محمد فركود، الزوايا حلقة مهمة في الحفاظ على الهوية والشخصية الوطنيتين ، منحصل عليه من الموقع http://www.vitamedz.org/Article/Articles_18300_503926_27_1.html تم الاطلاع 2016/05/20

² المرجع نفسه.

تؤدي دورها بنشاط عبر كل المراحل التي عرفتها الجزائر إبان الاستقلال، لتتبع من خلال النهضة الروحية الكبيرة التي تشهدها اليوم.

ويقسم بن بركة عمل الزوايا الذي تقوم به خلال الاستقلال إلى ثلاثة محاور مهمة، الأول يتعلق بالمحافظة على القرآن الكريم والمتون والتعليم التقليدي أما الثاني فيتعلق بالمحافظة على الثقافة الوطنية من خلال مظاهر التعامل واللباس والمأكل والضيافة والإكرام. بينما يتمثل المحور الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه في إبراز وسطية واعتدال الدين الإسلامي، وبذلك أعطت الجزائر صورة للعالم المعاصر كله عن اعتدال الإسلام، ومدت الجزائر يدها بعد الاستقلال من خلال الزوايا إلى الضفة الأخرى للحوار والوثام والسلام، وبقيت الزوايا رائدة وأسست لها تنظيماتها الخاصة وما زالت تؤدي هذه الرسالة وظهر ذلك جليا في معاملتها وفي محافظتها على الهوية الجزائرية.

المطلب الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحفاظ على الهوية.

عرفت الجزائر ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931 كحدث تاريخي هام في تاريخ الجزائر الحديث ردا على احتفالات فرنسا بمناسبة مرور قرن على احتلال الجزائر وقد كان لهذه الجمعية الدور الفعال في القضية الوطنية، حيث أيقظت الشعب من سباته وغفوته، ودعته بالمطالبة بالحقوق المهضومة¹، فخطت للنهوض به لمواجهة الاحتلال بسلاحين اثنين أولهما سلاح العلم، وثانيهما سلاح الجهاد وقد سعت لذلك من خلال القضاء على الجهل والامية التي تفتت آنذاك في المجتمع عن طريق انشاء مدارس حرة هدفها تنوير الشعب الجزائري بقيمه وأصالته وأبعاده عن كل تحريف لاعتقاده الاسلامي الصحيح².

وقد اعتبر الشيخ ضلالات وخرافات بعض المتصوفة أنها استعمار ثاني نظرا للأفكار التضليلية الداعية للاندماج مع المستعمر والقبول بالأمر الواقع.

¹ كمال عجالى، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، ديسمبر 2001، ص 103.

² محمد بومشرة، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين اليوم والأمس، انظر الموقع <http://www.oulama.dz/?p=606>

لقد شهد الجميع بالأدوار الحضارية الفعالة لجمعية العلماء لا يقاظ ضمير الأمة الجزائرية فشهد لها بذلك العدو قبل الصديق وهذا شارل اندري جوليان يقول " أن العلماء هم الذين ايقظوا الرأي العام الأهلي من السبات" فالاستعمار الفرنسي ومنذ أول وهلة من دخوله أرض الجزائر عمل على استعمال السلاح الأكثر مضاء والأشد فتكا لتحقيق البقاء له في هذه البلاد وضمان سيطرته عليها، هذا السلاح هو سلاح الثقافة والفكر من خلال طمس الهوية والتشكيك في الانتماء لثقافة ميتة تحتاج وفق منظوره لتجديد وتغيير، ودليل ذلك أن الحملة الفرنسية على الجزائر لم تكن مجرد حملة عسكريين محترفين يؤدون مهمة عسكرية صرفة وينتهي دورهم عند ذلك، بل كانت حملة شارك فيها العسكريون جنبا إلى جنب مع رجال الدين والفكر والعلم، ففي فترة وجيزة استطاعت جمعية العلماء أن تحدث تغييرا جذريا وعميقا في بنية المجتمع الجزائري الثقافية، حيث أدت الى انتشار التعليم العربي الحر وانعاش الحياة الثقافية، وتطور الفكر الجزائري الحديث، وظهور نهضة ادبية وعلمية واسعة ووجهت بالمقابل ضربات قوية الى مشروع الفرنسية والادماج الذي اعتمدت عليه فرنسا في تحطيم مقومات الهوية الوطنية¹.

إن الدور الأساسي لجمعية العلماء المسلمين بالغ الأهمية في التاريخ الجزائري الحديث، بل أننا لا نغالي اذا ما قلنا أن هذه المنظمة الوطنية التي يعود لها الفضل في بقاء الاسلام والعروبة وتخليص الجزائر من خطر مشروع الادماج والفرنسة التي دع لها بعض الجزائريين في عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين².

إن مهمة الدفاع عن الهوية الوطنية كانت حاضرة في مشاريع الكثير من تنظيمات الحركة الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية، وقد سعى المستعمر إلى خلق الفتنة وزرع الشقاق بين أفراد الشعب الواحد في إطار سياسته المعهودة " فرق تسد"، حيث تلاعب بوتر الطائفية والعروشية وحاول إقامة الحدود بين العرب والبربر الجزائريين إلا أن هذا الأمر جوبه بردات فعل سريعة وقوية للحركة الوطنية على وحدة الشعب الجزائري واعتبروا أن موضوع وحدة الجزائريين خط أحمر، وأن المستعمر الفرنسي يحاول بكل الأساليب أن يثبت أقدامه في الجزائر، ويشهد التاريخ يقظة جمعية العلماء المسلمين واستيعابها لصعوبة التحديات التي يرفعها المستعمر لا

¹ نظر الموقع el.achraf.com/threads/4532 تم الاطلاع عليه 20/5/2016

² محمد فلوسي، مرجع سابق، نفس صفحة الويب.

سيما في إثارة النعرات الطائفية والعرقية ونذكر هنا فيما يخص القضية الأمازيغية يرى عبد الحميد بن باديس في هذا الصدد " ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية، من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها.... فلما جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا لنشر الهداية. لا فرق بين العرب الفاتحين والأمازيغ السكان الأصليين، دخل الأمازيغ الإسلام وتعلموا لغة الإسلام العربية " فهذا الرد المقدم من قبل عبد الحميد بن باديس على المشككين في الهوية الجزائرية، فيه توضيح عن تاريخ كل من الأمازيغية والإسلام والعربية في الجزائر، فالأمازيغ هم الأوائل والشعب الأصلي والشعب الأصلي في الجزائر، والذين تعرضوا لجملة من المحاولات الاستعمارية، التي كانت تلقى في كل مرة المقاومة إلا ما تعلق بالإسلام الذي حاول العرب نشره في المنطقة، فقد استقبله أبناء المنطقة من الأمازيغ في النهاية بعدما علموا بأنه ليس غزو كسابقه، وإنما جاء لنشر رسالة سماوية، هو ما جعل كل من أبناء العرب الأمازيغ يتعايشون في كل الأوقات في الجزائر.

كما أن الإسلام كان المحرك الذي قاد العديد من الثورات ضد المستعمر الفرنسي، نظرا لكون زعماء هذه الثورات يعتبرون من رجال الدين وعلمائه في الجزائر، حيث أن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين تزعمها مشايخ الزوايا حتى أواخر القرن التاسع عشر، ونذكر من هؤلاء الأمير عبد القادر، أولاد سيدي الشيخ، لا لا فاطمة نسومر.....وهو ما يدل على ما للإسلام من دور في مقاومة المحتل، ويرى أحد الباحثين إن الإسلام كان معطى ثابت وواحد من العناصر الأساسية لبرامج الحركة الوطنية الجزائرية قبل حرب الاستقلال، وكان الرجوع للدين يعبر عن تعلق الجزائريين به، كما يلبي بعض مقتضيات المعركة، فقد أحس الشعب تجاه الإسلام بأنه حافز تحرري وطني، فالقول بدافعية الشعب الجزائري للكفاح ضد المستعمر الفرنسي كان مرده الإسلام، نابع من اقبال الشعب على المقاومة بعدما عادوا إلى الإسلام، وما له من حوافز بالدعوة له، كما كان للحركة الوطنية بكل مكوناتها، بداية من الجمعيات والنوادي وخاصة أحزاب الحركة الوطنية.

لقد واجه الجزائريون هذه العنصرية بمزيد من التمسك بالعقيدة والاعتزاز باللغة والتراث حتى أن بعض الجزائريين رفضوا السماح لأبنائهم في إطار مقاومة الشعب للأيدولوجيا الذهاب الى المدارس الفرنسية إيماناً منهم بأنها وسيلة لتحطيم الهوية والثقافة العربية الإسلامية¹.

- إن مسألة الحفاظ على الهوية في يومنا المعاصر تعرف تحدياً بشكل آخر لا يقل خطورة عن التهديد الذي كان بالأمس مع تواجد المستعمر على أرض الجزائر، فالاستعمار الفرنسي المباشر قد رحل عن الديار، لكن بالمقابل نحن نعيش اليوم غزو ثقافي فكري إعلامي دمر كل الخصوصيات الثقافية والحضارية فضلاً عن أنه لا يعترف بهم، وما يميز هذا الغزو متعدد الأبعاد الذي يعتبر الأخطر والأصعب لأنه يتسلل بصمت وسرية الى بيوتنا ومن ثمة عقول أبنائنا وافكارهم ومبادئهم ومعتقداتهم هذا الوضع الخطير المهدم لموروثنا الحضاري والثقافي وجب علينا أن نقف حاجزاً منيعاً أمامه لنحصن أبنائنا والأجيال اللاحقة بالقيم والمبادئ والاصول والثوابت التي تميزهم عن غيرهم وتجعلهم أكثر مناعة من مخاطر هذا الغزو في ظل عولمة لا تعترف إلا بالكبار.

- إن لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين اليوم دوراً مضاعفاً ومسؤولية أكبر في ظل الثورة التكنولوجية العارمة في عصر العولمة التي تلغي الحدود والخصوصيات، فشباب اليوم ليسوا بمنأى عن كل أشكال الانحراف والانحلال أو حتى التطرف، وبالتالي لا بد من التحصين كمرحلة أولية لشبابنا ثم اليقظة والرقابة المستمرة فالتحدي من الصعوبة بمكان استيعابه.

- يظهر دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في موضوع الهوية اليوم وكفاعل من فواعل منظمات المجتمع المدني الجزائري من خلال التفاعل الإيجابي والدائم مع قضايا هامة ترتبط بهوية الجزائريين وهي قضايا المنظومة التربوية والإصلاحات التي تعرفها خاصة إذا تعلق الأمر ببعض المساعي لفرنسة المنظومة وتهميش العلوم الإسلامية والتاريخ الوطني وكذا اللغة العربية، لقد وقفت الجمعية بالمرصاد لهؤلاء المتلاعبين بثقافة النشئ والأجيال القادمة، وقد دعت الجمعية الوزارة الوصية* عن قطاع التربية الوطنية بالأخذ بعين الاعتبار موضوع الهوية

¹ لونيبي فارس، مرجع سابق، ص 68.

* لقد جاءت الوزيرة نورية بن غبريط في أوت 2016 بسلسلة من الإصلاحات تدعى باصطلاحات الجيل الثاني يتهمها الكثيرون بأنها تمس بعناصر الهوية الوطنية ومضمونها تهميش اللغة العربية، التربية الإسلامية، التاريخ بالمقابل اعطاء مكانة مرموقة للغة الفرنسية في المنهج التربوي.

في مسألة الإصلاحات، وتحذر مع بعض تشكيلات المجتمع المدني المرتبطة بقطاع التربية* من هذه المحاولات الساعية لطمس شخصية الأجيال الصاعدة وتغريب قيمهم وخلخلة بنيانهم العقدي فقد دعت لإحلال اللغة العربية، التربية الإسلامية والتاريخ المحل اللائق على مستوى المقررات والمناهج حتى تتم عملية التنشئة الثقافية في إطار الشخصية الوطنية الأصيلة¹.

- إن العناية بالمنظومة التربوية والمناهج التربوية هي رسالة قديمة للجمعية فقد كان رئيسها عبد الحميد بن باديس (1889-1940) في عصره يحرض في خطباته رجال التربية ويؤكد لهم على البرامج التربوية التي لا بد أن تخدم الأجيال من خلال منهج أصيل نابع من خصوصياتنا الحضارية ينبت النشء نباتا حسنا ويعظم الرجاء فيهم².

- لقد طالبت جمعية العلماء المسلمين في هذا الصدد بإنشاء مجلس أعلى للتربية والتعليم لأهمية المسألة، واعتبرت أن أي تهميش لمواد الشخصية الجزائرية خط احمر في أي إصلاح كما أكدت الجمعية على أهمية الانفتاح على اللغات واعتماد اللغة الانجليزية كلغة ثانية بعد العربية ضمن مناهج التعليم كلغة أولى* في مجال البحث العلمي³.

* نقابة عمال التربية، الكنايست، الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ، التنسيق الوطنية لأساتذة التربية الإسلامية.

¹ محمد مكراب ، فرنسة التعليم والإدارة حرب على العلم والحضارة، جريدة البصائر، العدد 821، 2016/08/29، ص 5.

² نور الدين جفال، دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري ، مجلة التواصل للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 63، ديسمبر 2014، ص ص 61-62.

* rainer Enrique Hamel :l'anglais langue unique pour les sciences ,synergies Europe ,n°8 ,2013 disponible sur, <http://gerflint.fr/Base/Europe8/Hamel.pdf> , consulter le 30/03/2016.

³ جريدة البصائر، 2016/08/29، العدد 821، ص 13

المبحث الثاني: سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية جبهة التحرير نموذجا.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية كأداة وتحقيق مصالح الجماعات الهوياتية.

تكشف ملاحظة الحياة في المجتمع بسهولة عن وجود توقعات ومتطلبات جماعية، مختلفة باختلاف المهنة أو الطبقة أو الهوية مشكلة الحركات وإن بدت متباينة من وجهة نظر موضوعها، وطبيعتها فإنها تعبر عن واقع التناقض بين الطموحات والمقومات¹. وتختلف حدة المطالب الجماعية إلى درجة قد تعجز بعض الحكومات عن إيجاد الموارد اللازمة لذلك، أو بإثارة استياء جماعة أخرى وعلى حساب مصالحها وهذه المطالب تكون نتيجة للأوضاع التي يعيشها أفراد جماعة ما. وفي هذا الصدد يقول كوبنا مورسيه Copna Mourceh : " تصبح الهوية نتيجة فقط عندما تكون كارثة، حيث إن شيئا مسلما بأنه ثابت متماسك صلب يحل محله خبرة الشك وعدم اليقين"². فالأفراد في جماعات متماسكة يأملون العيش دوما في ظروف ألفوها، تتميز بالثبات على مبادئ ومصالح خاصة، والتحول والتغير في نسق الحياة يجعل من الجماعة أكثر طلبا على إعادة الأوضاع على ما كانت عليه للقضاء على حالة الشك الكامنة.

كما أن الجماعات تتحرك بكل من مشاعر الولاء والتضامن للحصول على مزايا مادية لأعضائها، وأخرى غير مادية، فغالبا ما تكون مطالب الأقليات غير المتطرفة، تقتصر أساسا على المطالبة بحق الاعتراض بها كمجموعة مميزة وبالتالي الاعتراف بحق الاختلاف من خلال اللغة أو الدين، والسماح لها بممارسة خصوصياتها والمطالبة بإشراكها في الحياة السياسية³. بممارسة الحقوق المبدئية في التصويت الانتخابي والدفاع عن القضايا والترشح للمناصب العامة.

فالأفراد والجماعات يسعون دوما نحو تحقيق مصالحهم المادية وغير المادية وهناك مزايا تتحقق من خلال التماسك السياسي كالحزب السياسي، وغالبا ما تكون واضحة وظاهرة، فقد

¹ فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة صاصيلا. محمد عرب، الطبعة 2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص249.

² جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص241.

³ لطفي خياري، الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية- حالة الأقليات المسلمة في الاتحاد السوفياتي سابقا، مذكرة شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، 2004، ص43.

تأخذ أفضل المهن والأعمال، أو المكانة الاجتماعية الأعلى والتي تقدم من أجل افراد وجماعات ينتمون لهوية ما، أو يدعمونها، كما قد تكون المزايا معنوية في شكل تمجيد مناسب أو رموز أو شعارات معينة¹. وعليه فالأحزاب السياسية أداة هامة لتحقيق مصالح التمثلات الهوياتية الجماعية بشقيها المادية والتمثلة في الموارد والمناصب والمعنوية كالقيم والرموز الآتية والمستقبلية.

فلهذا ظهرت سياسات الهوية في منتصف 1960 في الدول الغربية فأنشئت سلسلة من الحركات الاجتماعية القائمة على الجنس، الأثنية، أو العرق.

تستمد الهوية بالنسبة لغالبية الشعب من التاريخ الشخصي، العلاقات العائلية، المنطقة... فإدراك الذات يكون عن طريق الآخرين في الجماعة والاندماج مع من لهم بعض من نفس القيم والمبادئ كالدين والثقافة، وفي هذا المفهوم تتطبق سياسات الهوية على المواقف السياسية والأعمال الموجهة للجماعات الاجتماعية المختلفة². وهو أبسط تعريف يمكن أن يقدم لسياسات الهوية والتي ربطها بالتمثيل السياسي للجماعات في المجتمع دون تحديد لاختصاصاتها وجوانبها، فالمهم التخصيص السياسي لهوية الجماعة في الحياة السياسية.

ففي الماضي كان الاعتقاد أن الجماعات تتولى مصالحها بطرق لا تزعزع الأوضاع السياسية أما الآن فتشكيل وتفاعل الهويات السياسية الجماعية ذات الصلة السياسية أصبح أكثر تعقيدا وغير مؤكد.

فسياسات الهوية تعطي للجماعات أهمية كبيرة في الحياة السياسية مشترطة الإحاطة بكل ما يتعلق بالإيديولوجيا، التنظيم، والسلوك المتعلق بتمثيل مصالح الجماعات القائمة على خصوصيات كالدين والأصل الاثني، والتي تكون في وضع شرعي والتأييد³، لأن سياسات

¹ عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول، ص295.

² جمال محمد أبو شنب، السياسات الاجتماعية المقارنة- العالم الثالث في مفترق الطرق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص37.

³Richard D Achmore, and others, Social identity, inter group, and conflic redution, vol 03, United State of Amireca, Oxford university press,2001,p42.

الهوية تشترط أن تكون الجماعة منظمة إقليمياً أو دينياً أو أثنياً وأن تكون لها أفكار وإيديولوجية خاصة بها، بالإضافة إلى شرعيتها أي أن تكون في وضع قانوني ومطالبها شرعية.

وعليه فمفهوم سياسات الهوية هي الاستراتيجيات التي يهدف من خلالها لتحقيق نوع من المساواة بين الجماعات المختلفة (العرقية، الدينية، الأثنية...)، ومواكبة مطالبها المشروعة كالاعتراف بثقافتها ولغاتها وحققها في ممارسة الشعائر الدينية، بالإضافة إلى جملة العادات والتقاليد المتماشية والهوية الوطنية وبالتالي حماية الهويات والمحافظة عليها من الاندثار.

المطلب الثاني: الهوية من خلال البرامج الحزبية.

إنه لا يمكن للتنافرات الاجتماعية أن تتحول إلى صراع سياسي إلا بواسطة شكل أو نوع من الخطابات المحددة. ومن اللحظة التي يصبح فيها الخطاب الديمقراطي متوفراً بالنسبة لتفصيل الصور المختلفة لمقاومة التبعية أو الخضوع لشروط وجدت لتجعل الصراع ممكناً ضد الأنواع المختلفة من عدم المساواة¹. فالخطاب هو الوجه البارز لإدخال القضايا المجتمعية إلى المجال السياسي سواء ما اختص بقضايا الجماعات أو الأفراد في مجمل مشاكلها.

فمعظم الأفراد يهتمون بالسياسة بدرجة محدودة فقط، ولكن التدفق المستمر للنشاطات الحزبية التي تتوج بالانتخابات كل عدة سنوات يجعل المواطنين ينخرطون في العملية السياسية ويقومون بأدوار المشاركة²، وهذا الانخراط يعطي الأفراد رؤية واضحة حول مشاركتهم في الحياة السياسية ويصبحون أكثر وعياً.

سبب انتخابهم وماهي التنظيمات التي يجب أن يؤيدها أو ينظم إليها وماذا يجب أن يدونه في مراسلته للمشرع. فسلوكات الأفراد يمكن أن تغيرها عدة معطيات، إلا ما تعلق بمبدأ النشاط السياسي للفرد المرتبط بترقية مصالحه. فالأفراد في توجهاتهم السياسية يميلون أكثر إلى التنظيمات أو الأشخاص الذين يمثلونهم أحسن تمثيل، لذا يرتبط نجاح الأحزاب السياسية الوطنية في الهند، وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا، لاهتمامها بسياسات الهوية³. فكل حزب

¹ جورج لارين، مرجع سابق، ص186.

² غابريال ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة المغيري محمد. بشير زاهي، بنغازي، جامعة قار يونس، 1999، ص101.

³ فارس لونيس، مرجع سابق، ص54.

سياسي يسعى إلى كسب التأييد الانتخابي، ومن أجل ذلك لابد للأحزاب من اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي يعرف من خلالها ما الذي يريده الناخبون والتي يتمكن من خلالها من ضمان مشاركة مؤيديه ومناصريه في التصويت الانتخابي¹. كما أن الأحزاب السياسية تنصب كل جهودها للفوز بالفئات الهامشية، عن طريق مناقشة أوضاعهم وتسجيل هدف هذا الفئات من الانتخابات وآمالهم². إن الفئات الهامشية أو الأقليات تبقى دوماً في محاولة البحث عن يمثلها والدفاع عن مصالحهم، لذا الأحزاب السياسية تقوم باحتوائها وتمثيلها من جهة، وتجعلها مكسبا للفوز بالانتخابات. إن أخذ التوقعات الاجتماعية على عاتق الأحزاب، يمكن أن يجري على صعيد ملموس، انه العمل الميداني الذي يقوم به الأعضاء والمنتخبون بهدف الإصغاء إلى شكاوي الناس وتجميعها وعقلنتها، وهذا لأيديولوجية الحزب وبرامجه، كما بين انطونيو غرامشي Gramsci كيف أن الأحزاب السياسية كانت تكون العقل العضوي للبروليتاريا نظرا للوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها:

-تسهيل وعي كل طبقة لمصالحها وتطلعاتها.

-القيان بصياغة مثل ومشاريع تأكيد الذات.

-تبرير شرعية التمثلات التي تكونها الطبقة عن هويتها وقدرها التاريخي³.

في النظم الحزبية التنافسية ومن خلال الأحزاب للحصول على التأييد، قد يقوم الزعماء بمناشدة المشاعر الطبقية، اللغوية، الدينية، أو الأثنية، ويجعلون المواطنين أكثر إدراكا لهذه الاختلافات وفي الستينات عملت بعض الأحزاب الصغيرة على التأكيد على الفوارق، وهو عكس ما يحدث في الدول الشيوعية أين يستعمل الحزب الواحد لخلق الولاء القومي والتأييد والتوافق الإيديولوجي⁴. ففي الحياة الاجتماعية العامة هناك اتجاهات فردية وجماعية مبهمة ومتعددة متعلقة بالعادات وبالوضع الاجتماعي، والارتباط بالحزب يجعل من الآراء ناضجة أي بدون الأحزاب السياسية تكون الآراء غير واثقة من نفسها، والأحزاب هي التي تنميها وتغذيها.

¹ غابريال ألموند، وآخرون، ص203.

² فارس لونيس، مرجع سابق، ص55.

³ فليب يرو، مرجع سابق، ص382-387.

⁴ غابريال ألموند، وآخرون، مرجع سابق، ص101.

ففي الحملات الانتخابية تهدف الأحزاب السياسية إلى جذب أكبر عدد ممكن من الناخبين بوضع برنامج سياسي، يتضمن أهداف خاصة تتلاءم ومصالح الناخبين¹. فالحزب السياسي والناخبين المؤيدين له في علاقة متبادلة، فبالقدر الذي يحتاج الحزب السياسي إلى المؤيدين للوصول إلى أهدافه الانتخابية كذلك الفئات المجتمعية هي في حاجة إلى من يمثل مصالحها الخاصة. وفي نفس السياق تقوم الأحزاب السياسية بدور تبشيري لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، وتعميم الممارسة السياسية على مستوى الطبقة الاجتماعية والجمهورية الواسعة، وهي تتولى الدعاية لبرامجها السياسية وتسعى لحشد التأييد لها، أو تحتضن الجديد لها حتى ينضج ويصبح مطلباً اجتماعياً إن كانت أحزاب يسارية ثورية أو إصلاحية، بينما تعمل أحزاب اليمين المحافظة على التقاليد السائدة والأعراف، وتعمق الالتزام بها لإبقاء الأمور ماهي عليه وحفاظاً على امتيازها ومصالحها². حتى أنه في المجتمعات الشديدة أو المتوسطة الاختلاف وفي الديمقراطيات التوافقية يرى لبيهارت أنه لا مانع في قيام أحزاب فئوية ينتمي أكثر أعضائها إلى فئة واحدة تعتبر نفسياً ممثلاً، أو حزبا من الأحزاب التي تمثل هذه الفئة. فالديمقراطيون التوافقيون يجدونها مفيدة لأنها بحكم تكوينها هي الأرب في فهم مشاعر حاجات الفئة المعينة، وهي الأجدر ببلورة هذه المشاعر والحاجات وعلى تحويلها إلى برامج مفهومة ومطالب يمكن التفاوض حولها في المنابر العامة وفي مؤسسات الشراكة الديمقراطية³. لكن نفس الباحث يعود مرة أخرى ويقول: " إن البعض يخشى أن تحول الأحزاب المشاركة في الائتلاف فوائدها التقاسم من عملية تفيد المواطنين الذين ينتمون إلى الجماعات التي تمثلها، إلى عملية تعود بالفوائد على هذه الأحزاب فقط وبالتالي تصبح مفسدة للعملية الانتخابية " ⁴. ومنه نستنتج أنه بالقدر الذي يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دور الفاعل في الدفاع عن هوية الجماعات، يمكن لها أن تكون سلبية بالشكل المفسد للعملية السياسية.

¹Maurice Duverger, **Les partis politiques et classes sociales en France**, Paris: librerie Amand Colin, 1955, p415.

² محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص237.

³ رغيذ الصلح، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، لبنان، سلسلة الدراسات والمعلومات، 2008، ص16.

⁴ نفس المرجع، ص19-20.

المطلب الثالث: حزب جبهة التحرير الوطني والهوية الوطنية

1- حزب جبهة التحرير الوطني:

هو تنظيم سياسي وطني ديمقراطي، مبني على أسس و مبادئ أول نوفمبر و ثورته الخالدة شعاره بالشعب و للشعب، تعود أصوله إلى اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي ظهرت في مارس 1954 المنبثقة عن مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأعضاء اللجنة المركزية، فبعد اجتماع 11 جوان 1954، تقرر تشكيل جبهة التحرير الوطني، و جناحها المسلح جيش التحرير الوطني و انطلاقة ثورة الفاتح نوفمبر 1954¹.

لقد كانت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني تتكون من الشباب الوطني، الواعي بواقع الشعب الجزائري، و المصمم على مواجهة الاستعمار الفرنسي و بعد انعقاد مؤتمر الصومام الذي ركز و أكد على دور الشباب الجزائري و ذلك لما تمتاز به فئة الشباب من النشاط و الحيوية في حمل لواء التحرر²، حيث كان الشباب الجزائري هم الوعاء المحرك طيلة سنوات الثورة الجزائرية.

انطلقت جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح دون محتوى إيديولوجي معتمدة على إنكفاء الروح الوطنية، التي كانت من الضمانات الأساسية لحماية المعركة مخلفة ورائها كل التناقضات السياسية و الاجتماعية من أجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة، هي جبهة التحرير الوطني³.

شارك حزب جبهة التحرير الوطني في أول انتخابات تشريعية تعددية يوم 26 ديسمبر 1991 بلغ عدد الأحزاب المشاركة تسعة وأربعون حزبا إضافة إلى المرشحين الأحرار.

ثم شارك حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية التعددية الثانية لسنة 1997 وقد تميزت هذه الانتخابات أنها جاءت بعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في ابريل

¹ إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير عنوان ثورة و دليل دولة نوفمبر 1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 74.

² حزب جبهة التحرير الوطني، وثائق مؤتمر الصومام، 1956.

³ عامر رخيطة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 63.

1995، التي فاز بها الرئيس المنتخب اليمين زروال ولقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة حزبية قوية، حيث أفرزت النتائج على 34 مقعد لحزب جبهة التحرير الوطني أي المرتبة الثانية بعد حزب التجمع الديمقراطي ب 155 مقعد¹.

ليحقق حزب جبهة التحرير الوطني فوزا كبيرا خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002 حيث تحصل على أكثر من نصف المقاعد البرلمانية أي 199 مقعد من 389 مقعد².

إضافة إلى الانتخابات التشريعية فقد شارك حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات المحلية التعددية أكتوبر 2007.

و قد وقع حزب جبهة التحرير الوطني، تحالف رئاسي مع حركة مجتمع السلم و التجمع الوطني الديمقراطي، يوم 16 فيفري 2004، الذي من أهدافه:

- الدفاع عن الوحدة الوطنية، أرضا و شعبا، و كذا الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة المحددة في الدستور.

- الدفاع عن القيم و الأخلاق الإسلامية و الحريات الفردية و الجماعية طبقا للدستور.

- العمل على تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية.

- العمل على ترقية اللغة الأمازيغية طبقا للدستور³.

ليتحصل بعد هذا على نسبة مرتفعة في الانتخابات التشريعية 17 ماي 2009 كل هذه النتائج التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني جعلته على رأس الهرم في الدولة ومن أهم الأحزاب السياسية الجزائرية.

إن الحزب بعد مؤتمره الأخير يعرف اختلالات ومشاكل تنظيمية على أعلى مستوى وكذا صراع أجنحة.

¹ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص182.

² ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص185.

³ أحمد الدان، التحالف الرئاسي قوة البناء الوطني، الأمانة العامة للشؤون الوطنية و السياسية، الجزائر، 2004، ص17.

2- جبهة التحرير الوطني والثوابت الوطنية:

يبقى حزب جبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة التي انضوى تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري، يستمد منها ومن العامل التاريخي عناصره وبرنامجها الساعي إلى:

- إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجها وحماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

- التعريب مهمة وطنية استراتيجية ينبغي إلزام كمال الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

- اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية¹.

الملاحظ على هذه النقاط الخاصة ببرنامج جبهة التحرير الوطني، أنها ركزت على الإسلام والعروبة كمحددتين للهوية الوطنية، وتغيب الهوية الأمازيغية عن برنامج وخطاب الحزب، وكأن بالجبهة لم تستفد من حالة العصيان ونفور الشارع القبائلي عن أعماله وخطاباته منذ الاستقلال وخاصة أحداث الربيع الأمازيغي 1980، والذي عبرت فيه هذه الفئة عن رفضها لسياسة الحزب.

لكن تزامنا والتعديل الدستوري لسنة 1996 أدخل الحزب لبرنامجها مكون آخر ولأول مرة يتمثل في الأمازيغية، فهل الجبهة حاولت التأقلم مع الأوضاع السائدة حينها.

لقد أصبحت تنبذ أي طرح يجعل العلاقة تنازعية بين العروبة والأمازيغية والإسلام، فالطرح يجب أن يكون تكامليا، والحل يكمن في إيجاد الصيغ التي تجعل هذه الأبعاد متكاملة لأنها لدى الشعب لم تطرح أبدا بصيغة تنازعية والدليل على هذا صمود الشعب كل محاولات الغزو وحملات التنصير والفرنسة². بالرغم من بعض الصحة في ما يتعلق بتجاوز الجزائريين لكل أنواع الفروقات مهما اختلفت وحتى تلك المتعلقة بالطبقة إلا أن في القول ربما تتاسى وتغاضى

¹ إسماعيل قيرة، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص158.

² عيسى جرادى، الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007، ص106.

لأزمة الهوية في الجزائر، وتناسى كل أنواع الصراع الهوياتي، فالشارع الجزائري عاش في نهاية الثمانينات حالة غليان مطالبة بنظام إسلامي، وهو ما لم تحققه الجبهة طيلة فترة الأحادية الحزبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، كما يقول خميس حزام والي: " في الجزائر تأرجح النظام بين العلمانية والتمسك بالدين وهو ما أدى إلى أزمة هوية حادة داخل المجتمع الجزائري"¹. فالنظام السياسي الجزائري ورغم تأكيده في كل مرة على الطابع الإسلامي للدولة الجزائرية، إلا أنه على أرض الواقع أبقى على ما ينفي ذلك، خصوصا في محاربه ورفضه للتيارات الإسلامية على الساحة السياسية الجزائرية قبل 1989، بالإضافة إلى الأزمة البربرية والصراع اللغوي.

كما أن جبهة التحرير الوطني تنفي وجود صراع لغوي في تاريخ المجتمع الجزائري المسلم بل أن الشعب الجزائري شعب واحد، واحتفاظ بعض مناطق الوطن للغاتها الأصلية في حياتها اليومية لا يقلل من انتمائها إلى الحضارة العربية الإسلامية وانصهارها في الهوية الوطنية ذات الأبعاد الثلاث: الإسلام، العروبة، والأمازيغية². لذلك ترى الجبهة أن الثقافة العربية الإسلامية تراث مشترك بين كل الجزائريين مهما كانت اللغة المحلية المتداولة بينهم، ورصيد وطني يتعين على الجميع حمايته وتنميته، وفي هذا الإطار فإن اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية للشعب الجزائري وهي عنوان وحدة الأمة، كما أن تدريس اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في المؤسسات التعليمية، ومكتوبة بالحرف العربي وبعيدة عن كل الخصوصيات يمكن أن يثري الثقافة الوطنية³. وبالتالي فالجبهة تدعم أي مكون لا يمس بالخصوصية الوطنية، وأما بخصوص اللغة والثقافة الفرنسية هو أمر ترفضه الجبهة على لسان أمينها العام الأسبق بوعلام بن حمودة حين قال: " لا مكان للانكية في المجتمع الجزائري"⁴.

¹ حزام والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 208.

² عيسى جرادى، مرجع سابق، ص 107.

³ نفس المرجع، ص 108.

⁴ نفس المرجع، ص 106.

3- مكانة الهوية في الأجندة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني.

تتخذ الجبهة من مسألة الهوية الوطنية والتاريخ الثوري الجزائري مبدأً أساسياً لنشاطها الحزبي فهي تؤكد في كل مرة وكل ما أتاحت لها الفرصة للدفاع عنها وهذا ما يتم من خلال جملة المؤتمرات التي عقدتها، فمثلاً وفي المؤتمر السابع المنعقد بتاريخ 3، 2، 1 مارس 1998 عادت الجبهة إلى صيغتها الأولى، فالقانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر جاء فيه كل ما يربط الجبهة بتاريخها النضالي ضد الإستعمار الفرنسي والذي سارت منذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم¹.

صحيح تاريخ جبهة التحرير الوطني النضالي وخاصة ضد الاستعمار الفرنسي كان له الأثر المباشر في نفوس الجزائريين وإلى غاية اليوم، ويضيف السيد لخضاري سعيد * قائلاً: " إن تجذر التيار الوطني في الجزائر هو نتيجة للسياسات التنموية وإنجازات الحزب عبر المراحل والمكانة الجيوسياسية للبلاد ولولا هذه الجهود ولو اتسم تسيير البلاد بالفشل لكانت النتائج بشكل آخر"².

كما يرى بأن المشاركة في التحالف الرئاسي إلى جانب أحزاب أخرى ما هي إلا دلالة على تعزيز مبدأ الوطنية الذي تسير عليه الجبهة، فهو تحالف يعبر عن مشاعر ورغبات كل جزائري وطني³. وإن كان التحالف الرئاسي أو الائتلافات الحكومية بما فيها التخلي عن بعض المبادئ الخاصة إلا أن المتحدث يرى فيها تعبير عن الوطنيين وتعزيز لقيمهم ومثلهم.

مثل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائريين بالرغم من اختلافاتهم العرقية والدينية واللغوية واختلاف توجهاتهم لأكثر من 34 سنة كاملة فبعد نجاحه في قيادته إبان فترة الاستعمار الفرنسي ومن بعده فترة الأحادية الحزبية، هذا لا ينكر وجود المعارضة، جاءت فترة التعددية الحزبية لتبين قدرة الحزب الاستمرار في تمثيل المجتمع.

¹ فارس لونيس، مرجع سابق، ص112.

* رئيس محافظة جبهة التحرير الوطني بولاية تيزي وزو، ونائب برلماني للفترة التشريعية 2012-2017.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، ص113.

خلاصة

وأخيرا نستطيع القول من خلال النتائج المتحصل عليها أن المجتمع المدني أو الجمعيات في بلادنا تسعى جاهدة إلى المحافظة على المقومات الوطنية والاجتماعية والثقافية والدينية رغم التغيرات التي يعرفها المجتمع خاصة في ظل العولمة وما نتج عنها لكن.

دون أن ننسى الدور الهام والجاد لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سواء في مرحلة الاستعمار أو بعد الاستقلال أو حتى يومنا هذا للحفاظ على عناصر الشخصية الوطنية ومحاربة كل أشكال التغريب والمسح تارة، والشعوذة والميوعة تارة أخرى.

كما أن الأحزاب السياسية لعبت إدار حاسمة في صنع القرار السياسي و أدوار إيجابية للحفاظ على الهوية الوطنية، ويظهر ذلك من خلال البرامج الحزبية التي تركز على جملة الثوابت والقيم الجزائرية ولا أدل على ذلك من الدور الاستراتيجي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي رافق الجزائريين في الثورة وبعد الاستقلال حتى يومنا هذا.

الخطاتمة

يمكننا أن نخلص في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج والحقائق والتوصيات وذلك حسب متغيرات الدراسة ومحاورها:

1- فيما يخص المجتمع المدني:

فقد أثبت التاريخ المعاصر والسياسات الناجعة أن لا وجود لتجارب ديمقراطية ناجحة خارج سياقات المجتمع المدني الحقيقي، هذا الأخير الذي أصبح بامتياز أحد المتطلبات الأساسية للدولة العصرية، فلا يستقيم بأي حال من الأحوال في الدولة الحديثة عن إبعاد المجتمع المدني عن أدواره التنموية كبنية تحتية للعمل الديمقراطي ورافد أساسي لتعميق ذلك.

إن تحقيق التنمية مرتبط تلقائياً بالديمقراطية، التي ترتبط هي الأخرى تكاملياً مع المجتمع المدني، فالمجتمعات الحديثة اليوم لا ترتبط مباشرة بأنظمتها السياسية نظراً لكبر حجمها وتعدد مصالحها وكثرة انشغالاتها على درجة أن السلطات و النخب السياسية أضحت عاجزة عن وظيفة الاستجابة الكلية لمطالب الشعوب، ما حتم آلياً التدخل العاجل والهام لمؤسسات المجتمع المدني كوسيط أصيل وكقناة رابطة مهمتها تلقي الانشغالات المجتمعية وتجميعها وتقسيمها وصار غياب مثل هكذا مؤسسات مدنية سبباً في تأزم الأوضاع السياسية.

لقد أصبح لزاماً التأكيد على الدور الأساسي للمجتمع المدني ككيان وظيفي يملأ الفراغ الحاصل بين المجتمع والدولة، ثم إن العلاقة التي تجمع كلا الطرفين صار مهماً أن تكون علاقة تكامل لا تضاد.

إن الدول العربية وكباقي دول العالم عرفت هي الأخرى ظاهرة المجتمع المدني وإن كان متأخراً لكن بشكل مغاير فيمكن اعتباره ظاهرة سلطة فوقية وليس ظاهرة مجتمعية، والتي أملتتها الظروف و التطورات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يبدو أنه لا توافق بين بناء مجتمع مدني متقدم في ظل حكم قائم على الجور والاستبداد والشمولية فالمجتمع المدني في ظل هذا الاستثناء الديمقراطي وفق صامويل هنتنغتون وهو يصف المنطقة العربية لا يحظى بأهميته التي يتميز بها في المجتمعات الغربية.

يعجز المجتمع المدني في حال وجوده في البلاد العربية عن أداء أدواره الأصلية والوظيفية التي من المفترض يقوم بها نظرا لجملة أسباب تتراوح بين عدم النضج في التجارب الديمقراطية استمرارية التسلط والأنظمة الاستبدادية، وجود تشريعات تعسفية التي تحرم المجتمع المدني من وظائفه التي يستأهل الاضطلاع بها، والجزائر في هذا الشأن لا تخرج عن القاعدة العربية، ولعلها في موضوع المجتمع المدني قد عرفت محطات تاريخية هامة لبلورة هذا لمفهوم الذي يعتبر أحد أهم قنوات المشاركة في الشأن العام.

- إن المجتمع المدني الجزائري بطابعه البسيط تطور وتبلورت أسسه وأركانه بداية من مرحلة الاستعمار حيث بدأ في شكل بنى تقليدية لا تخرج عن إطار الزوايا والمساجد والجمعيات وهنا نشير أنه يختلف بشكل جذري عن شكل المجتمع المدني الحديث الذي يتسم بالمأسسة والتمايز والعلمانية، لقد عرف المجتمع المدني الجزائري محطتين تاريخيتين هامتين ساهمتا في بلورته أولاهما تتعلق بمرحلة الأحادية الحزبية (62-89) وفيها عمل النظام السياسي على مقاومة ومنع أي حركة تجنيد للمجتمع لأنه يراها تضيق من سلطته ويتعامل مع المجتمع المدني في هذه الحالة بمنطق اللعبة الصفرية، هذا التعسف والتضييق لم يمنع وجود جمعيات ومنظمات تعمل في سرية، في هذه المرحلة اضطلع النظام بكل المهام المنوطة بالمجتمع، أما المرحلة الثانية فهي الموسومة بمرحلة التعددية والتي تخومها تاريخيا تبدأ بدستور 89 إلى يومنا هذا(2016)، حيث شهدت المرحلة ثورة تغيرات وتطورات انطلقت بإعلان التعددية السياسية التي تكفل بها كل من دستور 1989 و 1996 وصار الحق في انشاء الجمعيات والنقابات وحرية الإعلام والأحزاب مكفول دستوريا.

- إن مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، جمعيات، منظمات، نقابات مهنية، إعلام أصبحت تعمل في إطار واضح لكن هذا لم يمنع من وجود جملة معيقات مختلفة سياسيا، أمنيا شح في التمويل، اللااستقلالية.

- إن تعامل النظام السياسي الجزائري مع المجتمع المدني عرف منطق الاحتواء، واعتبره كأداة لتوسيع قاعدة السلطة، كما ركز عليها كوسيلة للخروج من أزيماته الاقتصادية والسياسية، ضف

إلى ذلك لجوء السلطة الى سياسة " الدعم المالي التفضيلي " تقدمه الدولة لجمعيات معينة على حساب جمعيات أخرى وفق معادلة الاقتراب والابتعاد عن السلطة.

- عرفت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري طابعا غالبا وهو الطابع النفعي الخيري الذي ساد بشكل واسع وصار ما يميزها هو الجانب الكمي على حساب الكيفي الذي يعتبر أكثر أهمية.

- إن التوجه النفعي والخيري للمجتمع المدني دون الاهتمام بالقضايا الأكثر أهمية والمصيرية كالهوية مسألة الحقوق والحريات قضايا التنمية، يصب في غير الأهداف التي تعمق الممارسات الديمقراطية.

- إن الدور الأصيل للمجتمع المدني هو القضاء على الدولة الشمولية، ثم إن الدول بمفردها لا يمكنها أن تحقق الإصلاح والتغيير، ورفاهية المجتمع.

2- أما إشكالية الهوية في الجزائر فيمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- تعد إشكالية الهوية في الجزائر موضوع ذو أبعاد متعددة نظرا لتعدد المفهوم وأهميته، فالهوية الجزائرية هي حقيقة الشخصية الجزائرية المتضمنة للصفات الجوهرية التي تميز الجزائري عن غيره وتجعل له ذات مستقلة، فأهميتها تكمن في القسمة الثابتة للعناصر التراثية الخاصة والمميزة.

- لقد أسهمت التطورات التاريخية والعوامل الاجتماعية المتراكمة والموروث الثقافي والحضاري إلى التأسيس لهوية ترتكز على ثلاث مقومات:

- الإسلام: مكون أساسي للهوية وظاهرة صاحبت الإنسان في أطواره الثقافية عبر التاريخ.

- العربية: اعتبرت كعامل أساسي في تحديد الانتماء الوطني و كمال السيادة الوطنية وهي عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري.

- الأمازيغية: الانتماء الأمازيغي يحمل معنيين أولاهما المعنى العرقي السلالي، وثانيهما المعنى الثقافي اللغوي.

• تظهر أزمة الهوية من خلال الاعتبارات:

- حالة التمزق الوجداني الداخلي للفرد الجزائري الذي تختطفه انتماءات اجتماعية أين تتداخل الولاءات السياسية للقبيلة والجهة.
- التأثير بما أنتجته العولمة من هويات وثقافات تظهر أنها القوية والمنتصرة ماديا وتكنولوجيا وبالتالي لابد من إتباعها كوسيلة للرفي والتنمية.
- أزمة الهوية تعمق من حدة أزمات أخرى كالشرعية و المشاركة.
- أزمة الهوية تظهر من خلال انعدام الولاء للهوية الجامعة التي لا تعني رفض التعددية والتنوع.

3- دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مسألة الهوية: نخلص في هذا الإطار إلى:

- لقد لعب المجتمع المدني الجزائري دورا أساسيا وبارزا في مرحلة الاستعمار من أجل الحفاظ على الهوية من خلال بناء التقليدية والثقافية، واستطاع أن يحقق نجاحا بينا في هذه المسألة فاحتفظت الجزائر بشخصيتها العربية الإسلامية بعد معاناة قرن ونصف من استعمار يتفق الجميع على خبثه ودنائه خاصة فيما يتعلق بمحاربه للهوية الجزائرية والشخصية الإسلامية فقد حاول بكل الأساليب اجتثاث وطمس مقومات الشعب الجزائري لكن كل محاولاته اضحت بائسة يائسة وانتصر الشعب لهويته.

- لابد من التنويه بالدور الهام والجاد لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سواء في مرحلة الاستعمار أو بعد الاستقلال أو حتى يومنا هذا للحفاظ على عناصر الشخصية الوطنية ومحاربة كل أشكال التغريب والمسح تارة، والشعوذة والميوعة تارة أخرى، لقد عكست جمعية العلماء الفكر المستتير للإسلام الحضاري، الذي يبني ولا يهدم، يرفع ولا يضع إسلام يعول عليه في التنمية والتطور، ولعل الجمعية اليوم تقوم بأدوار مماثلة لسابقتها في مرحلة الاستعمار فهي تنافح من أجل الثوابت والقيم، وقد ظهر ذلك جليا عندما أعلنت حملتها ضد الإصلاحات

الجديدة التي يجمع الكثيرين بأنها إصلاحات تنقص من شأن مواد الهوية كالعربية والتربية الإسلامية والتاريخ بالمقابل فهي تصب في صالح الفرنسية واللغة الفرنسية.

- الأحزاب السياسية هي أهم رافد من روافد المجتمع المدني لما تلعبه من أدوار حاسمة في صنع القرار السياسي، وقد لعبت أدوار إيجابية للحفاظ على الهوية الوطنية، ويظهر ذلك من خلال البرامج الحزبية التي تركز على جملة الثوابت والقيم الجزائرية ولا أدل على ذلك من الدور الاستراتيجي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي رافق الجزائريين في الثورة وبعد الاستقلال حتى يومنا هذا، فبرنامج الحزب داعم للهوية والمبادئ وللشخصية الجزائرية في بعدها الإسلامي العربي، الأمازيغي ولعل من بين الأدوار الأصيلة للحزب عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للمجتمع لتعميق الانتماء الحضاري لهذا الشعب والاعتزاز بمقوماته، هذا ما يبعده عن كل أبعاد أزمة الهوية.

التوصيات المقترحة

- يظهر أنه من الأهمية بمكان تأسيس منظومة مجتمع مدني قوي مستقل كأداة أصيلة للتنمية الشاملة والديمقراطية.

- يمثل المجتمع المدني الدائرة الأهم والحلقة الأساس في عملية التنمية، ولا يمكن تصور تنمية بدون ديمقراطية، ويستحيل ان تكون ممارسة ديمقراطية دون مجتمع مدني قوي.

- التأكيد على الدور الأساسي والمركزي للمجتمع المدني في تعزيز وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، فهي مدارس تضطلع بدور التنشئة السياسية.

- حتى يؤدي المجتمع المدني أدوارا استراتيجية يقتضي توفير جملة من العوامل الداعمة لاستقلالية المجتمع المدني، والابتعاد عن العراقيل البيروقراطية، ضف إلى ذلك أبعاد المجتمع المدني عن البنى التقليدية التي لا تخرج عن نطاق القبيلة والعرش والتوجه نحو المجتمع المدني في شكله الحداثي.

- الاعتماد على الأحزاب السياسية كأهم رافد للمجتمع المدني في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية كقضايا التنمية وحقوق الإنسان والهوية والحريات.
- إحداث التوازن في طبيعة الاهتمامات لمؤسسات المجتمع المدني التي يكبر نطاقها في مجال النفع العام والمجال الخيري، ويقل الاهتمام في المجالات ذات الأهمية السياسية والحضارية وبالتالي الاهتمام بالكيف أكثر من الكم.
- اعتماد الهوية الجامعة كاستراتيجية لتجاوز الهويات الصغيرة والولاءات القبلية، والهوية الجامعة لا ترفض التعددية والتنوع، بل توفر مظلة تشمل الجميع.
- الاهتمام والارتقاء بمقومات الهوية في الجزائر، عن طريق انشاء المساجد والمدارس القرآنية في سبيل تطوير المقوم الإسلامي، وإنشاء المدارس والجامعات وتكوين الأساتذة وتأهيلهم، في سبيل الحفاظ وتطوير اللغة العربية.
- تجاوز أزمة الهوية يكون باستدعاء الكثير من الوسائل الإعلامية، والتربوية والسياسية التي تصب كلها في التحسيس بأهمية هوية الأمة الجامعة، وعن فكرة إدماج الأقليات قسرا في هوية الأغلبية التي نادى بها جون ستيوارت ميل فقد أثبتت فشلها الذريع.
- هوية الأمة ليست اختصاص هيئة بعينها أو مجتمع مدني ولكنها قضية مجتمعية وجماهيرية يحمل همها الجميع.

- تم بحمد الله -

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الديساتير والمواثيق:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1963.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1976.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1989.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1996.
- 5- الميثاق الوطني لعام 1976.
- 6- الميثاق الوطني لعام 1986.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31، 04 ديسمبر 1990 الذي يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 18 جماد الأول 1411 هـ الموافق ل 05 ديسمبر 1990.
- 8- المادة 8 من القانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد2.
- 9- الأمر رقم 71-79، المتعلق بالجمعيات، الصادر بتاريخ 24/12/1974، الجريدة الرسمية، عدد 105.
- 10- من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، أمر رقم 76-97، المؤرخ في 22/11/1976، يتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 94 مؤرخة في 24/11/1976.
- 11- مرسوم رئاسي رقم 89/18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموافق عليه في استفتاء 23/02/1989، الجريدة الرسمية، عدد 09، المؤرخ في مارس 1989.

12- مرسوم رئاسي رقم 438/96، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، عدد 76، مؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية 1412 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية، بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 (الدور الأول)، الجريدة الرسمية، العدد 1، السنة التاسعة والعشرون، الصادر بتاريخ 28 جمادى الثانية علم 1412، الموافق ل 4 يناير 1992.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01-97 المؤرخ في 4 صفر 1418 الموافق ل 9 جويلية سنة المتعلق بنتائج انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر بتاريخ 6 صفر علم 1418، الموافق ل 11 جويلية سنة 1992.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1416 الموافق ل 23 نوفمبر سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخابات رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة الثانية والثلاثون، الصادرة بتاريخ 3 رجب عام 1416 الموافق ل 26 نوفمبر 1995.

16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاعلان الدستوري رقم 01-99 المؤرخ في 4 محرم عام 1420 الموافق ل 20 أبريل سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخابات رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 29، السنة السادسة والثلاثون، الصادرة يوم الأربعاء 5 محرم عام 1420 الموافق ل 21 أبريل 1999.

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاعلان الدستوري رقم 04-04 المؤرخ في 22 صفر عام 1425 الموافق ل 13 أبريل سنة 2004، يتضمن نتائج انتخابات رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة الواحدة والأربعون، الصادرة بتاريخ الأربعاء 28 صفر عام 1425 الموافق ل 18 أبريل 2004.

18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاعلان الدستوري رقم 01-09 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1420 الموافق ل 13 أبريل سنة 2009، يتعلق بنتائج انتخابات رئيس

الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 22، السنة السادسة والأربعون، الصادرة يوم الأربعاء 19 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 15 أفريل 2009.

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 01/م.د/12 المؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1433 الموافق ل 15 ماي 2012 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة بتاريخ السبت 5 رجب عام 1433 الموافق ل 26 ماي 2012.

20- المادة الثانية، النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الكتب العامة:

1- أبو شنب جمال محمد، السياسات الاجتماعية المقارنة- العالم الثالث في مفترق الطرق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006.

2- الدان أحمد، التحالف الرئاسي قوة البناء الوطني، الأمانة العامة للشؤون الوطنية و السياسية، الجزائر، 2004.

3- الربيعي إسماعيل نوري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

4- الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999.

5- المدني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد كتاب العرب، القاهرة، 1997.

6- المسيري عبد السلام، الهوية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث السياسية، بيروت، لبنان، يوليو 2014.

7- المصري رفيق، الدين والسياسة والديمقراطية، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، عين شمس، مصر، 2007.

- 8- الوناس منصف، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988 في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1999.
- 9- باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي دراسة مقارنة ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2005.
- 10- بايار جان فرانسوا، أوهام الهوية، ترجمة: حليم طوسون، القاهرة، دار العالم الثالث، 1998.
- 11- جراي عيسى، الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
- 12- جورج لارين، الايديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- 13- حزام والي خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- 14- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 15- حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ط1، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1992.
- 16- حسين أحمد غروان، التنمية والتحديث في الوطن العربي ، مطابع التفوق، صنعاء، اليمن، 2005.
- 17- خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.

- 18- دبة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصادية والمجتمع والسياسة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 19- ديلو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.
- 20- رابح كمال العروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
- 21- رخيلة عامر، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 22- رعد عبد الجليل رعد، التنمية السياسية مدخل التغيير ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2002.
- 23- رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، لبنان، سلسلة الدراسات والمعلومات، 2008.
- 24- سعيد اسماعيل علي، الهوية والتعليم، عالم الكتاب، القاهرة، 2005.
- 25- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.
- 26- شكر الصبيحي أحمد، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000.
- 27- عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2012.
- 28- عطية محمد عبد الرؤوف، التعليم وأزمة الهوية الثقافية ، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 29- غابريال ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة المغيري محمد. بشير زاهي، بنغازي، جامعة قار يونس، 1999.

- 30- الغيلاني محمد، **المجتمع المدني حججه، مفارقاته و مصادره**، بيروت، دار الهادي للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- 31- فاضلي إدريس، **حزب جبهة التحرير عنوان ثورة و دليل دولة نوفمبر 1954-2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 32- فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة صاصيلا. محمد عرب، الطبعة 2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.
- 33- فيرغسون آدم، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، **مقال في تاريخ المجتمع المدني** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أغسطس 2014.
- 34- قيرة اسماعيل، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 35- لبيض سالم، **الهوية: الإسلام، العروبة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 36- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
- 37- محمد محفوظ، **الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة** ، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
- 38- ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
- 39- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 40- نحناح محفوظ، **الهوية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.

41- ويل كيميلكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، الجزء 2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.

42- مديرية التعليم الثانوي العام، تاريخ العالم المعاصر 1939-2000، الكتاب المدرسي للسنة الثالثة ثانوي، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، العاشر، 2000-2001.

مذكرات الماجستير والرسائل:

- 1- أوثن سمية، دور المجتمع المدني في الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، سياسة عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010.
- 2- بلوصيف الطيب، المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو- سياسية الجزائر، مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012.
- 3- بن كادي حسن، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 4- بوجيت مليكة، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- 5- بولافة حدة، المجتمع المدني في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011-2012.
- 6- نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

- 7- تاحي اسماعيل، مولود قاسم نايت بلقاسم نظاله السياسي ونظرياته للهوية الجزائرية ،
مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،
2006-2007.
- 8- جليد شريف، دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري،
رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 9- حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2005)،
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة
الجزائر، 2007-2008.
- 10- خلفه نادية ، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية- دراسة تحليلية قانونية،
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر (غير منشورة)، باتنة،
الجزائر، 2002-2003.
- 11- خياري لطفي، الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية- حالة الأقليات المسلمة في
الاتحاد السوفياتي سابقا، مذكرة شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة،
2004.
- 12- سالمى سلاف، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية
الجزائر دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
- 13- صباح حواس، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر - واقع وآفاق-، مذكرة
ماجستير في القانون العام، تخصص قانون بيئة، قم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2014-2015.
- 14- عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة
ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، تخصص أدوار الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة
قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

15- لونيس فارس، سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013.

16- لويشي هشام، التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

17- موزاي بلال، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الادارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014.

18- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999، مذكرة ماجستير، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2005-2006.

المجلات والدوريات

1- إبراهيم أيمن الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر الحجرة- الحصار- الفتنة، المستقبل العربي، العدد 259، مارس 2000.

2- برهان غليون، الإسلام وأزمة علاقة السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 139، بيروت، لبنان، 1992.

3- جابي عبد الناصر، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق، مجلة الفكر البرلماني، عدد 15، فيفري 2007.

4- جلاي عبد الرزاق، الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، عدد 314، 2005.

- 5- جفال نور الدين، دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري، مجلة التواصل للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 63، ديسمبر 2014.
- 6- خروف حميد، سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، خريف شتاء 2002.
- 7- بن الشيخ عبدالقادر ورفاقه، التلفزيون، الثقافة، الهوية : البرامج الثقافية والتربوية والتسجيلية مثالا، تونس، اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية 43، 1999.
- 8- عروس الزبير، المجتمع المدني: الأداة الرأي والفقراء الجدد، كراست.CREAD، عدد 53، 2000.
- 9- عروس الزبير، حوصلة وتقييم في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وثقافية، رقم 13، 2005.
- 10- عجالي كمال، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، ديسمبر 2001.
- 11- نصيب ليندة، المجتمع المدني: الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2006.
- 12- مكرم محمد، فرنسة التعليم والإدارة حرب على العلم والحضارة، جريدة البصائر، العدد 821، 2016/08/29.
- 13- جفال نور الدين، دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري، مجلة التواصل للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 63، ديسمبر 2014.

الملتقيات:

- 1- برقوق عبد الرحمن، و العيدي صونيا، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في 11 ديسمبر، 2005.
- 2- صالح أحمد العلي، في اللغة العربية و الوعي القومي، ط2، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1986.
- 3- كاس عبد القادر، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011.
- 4- مشري مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع والتحديات، جامعة الجزائر، الجزائر، 20 أوت 2008.

المواقع:

- 1- بومشرة محمد، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين اليوم والأمس، انظر الموقع <http://www.oulama.dz/?p=606>
- 2- جابي عبد الناصر، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر ، مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، تاريخ الاطلاع 2016/02/08 على الموقع:
- <http://pogar.org/localuser/pogarp/civil/assessments/algeria-pdf>
- 3- حميد كاظم شذر، مجتمع مدني: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه، تم تصح الموقع يوم: www.alsabahh.com/paper.ph ، 2016 /02/12
- 4- خالد بن عبد الله القاسم، العولمة وأثرها على الهوية، تم التصفح يوم 2016/02/22. www.islamtoday.net

5- خلف بشير، الهوية والعولمة، www.ahewar.oeg تم التصفح يوم 2016/02/22.

6- شكري عبد الغفار، الادارة السلمية للصراع جوهر مفهوم المجتمع المدني،

<http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=D1aw1.htm>

7- شكري عبد الغفار، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، ج 3. تم تصفح الموقع

يوم: 2016/01/12، 26354، www.ohewor.org/debot/show.ort.osp?aid=

8- عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية،

<http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

9- محمد حسني، مؤسسات المجتمع المدني، في يوم: 2016/02/17، على موقع:

http : // www. Dahsha .com / old / vieuicirtiche .phpud = 26838, 2007

10- فركود محمد، الزوايا حلقة مهمة في الحفاظ على الهوية والشخصية الوطنيتين،

متحصل عليه من الموقع، تم الاطلاع 2016/05/20

http://www.vitamedz.org/Article/Articles_18300_503926_27_1.html

11- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، المجتمع المدني،

http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp

12- مشروع تعديل الدستور الجزائري 2008 ، تم تصفح الموقع يوم: 17 أفريل 2016.

http:// tiaret.ahlamountada.com/mountada.f7

13- الموقع /el achraf.com/threads/4532 تم الاطلاع عليه 2016/5/20.

14- Rainer Enrique Hamel: L'anglai langue unique les sciences, synergies Europe, n°8,2013, disponiblesur, consulter le 30/03/201

<http://gerflint.fr/Base/Europe8/Hamel.pdf>

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1– Gilbert Grandguillaume, **L'arabisation en algerie des 'ulama' a nos jours colloque** :pour une histoire critique et citoyenne, pari , le 20–22 mai 2006.
- 2– Maurice Duverger, **Les partis politiques et classes sociales en France**, Paris: librerie Amand Colin, 1955.
- 3– Richard D Achmore, and others, **Social identity, inter group, and conflic redution**, vol 03, United State of Amireca, Oxford university press, 2001.

الفهرس

الفهرس

التشكرات

الإهداء

1مقدمة
13 الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والهوية
14 المبحث الأول: المجتمع المدني مقارنة معرفية
14 المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني
14 1- المجتمع المدني في الفكر الغربي
16 2- المجتمع المدني في الفكر العربي
18 المطلب الثاني: خصائص و أسس المجتمع المدني
18 أولاً: خصائص المجتمع المدني
18 1- القدرة على التكيف مقابل الجمود
18 2- الاستقلال
19 3- التعقد
19 4- التجانس
20 ثانياً: أسس المجتمع المدني الحديث
20 1- الأساس الاقتصادي
20 2- الأساس السياسي
20 3- الأساس الأيديولوجي
21 4- الأساس القانوني

21	المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني
21	1- الأحزاب السياسية
22	2- النقابات
22	3- الجمعيات والاتحادات
23	المطلب الرابع: وظائف و أركان المجتمع المدني
23	أولاً: وظائف المجتمع المدني
23	1- وظيفة تجميع المصالح
23	2- تحقيق الديمقراطية
24	3- وظيفة حسم وحل النزاعات
24	4- التنشئة الاجتماعية والسياسية
24	5- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق
24	6- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع
25	7- الوساطة والتوفيق
25	8- إفرار التيارات الجديدة
25	9- ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها
26	10- التنمية الشاملة
26	ثانياً: أركان المجتمع المدني
26	1- ركن الحرية أو الطوعية
27	2- ركن المؤسسية أو التنظيم الجماعي
27	3- ركن الاستقلالية

27	4- ركن توفير قيمي وأخلاقي
28	المبحث الثاني: المضامين المفاهيمية للهوية
28	المطلب الأول: مفهوم الهوية
28	1- الجانب اللغوي والاصطلاحي للهوية
29	2- الجانب الفلسفي والنفس للهوية
30	3- الجانب الاجتماعي للهوية
31	4- الجانب السياسي للهوية
33	5- مفهوم الأمن الهوياتي
35	المطلب الثاني: أشكال الهوية
35	1- الهوية الجماعية
36	2- الهوية الفردية
36	3- نظرية الأنا والآخر
36	4- الهوية الثقافية
38	المطلب الثالث: عناصر الهوية
38	1- العناصر المادية و الفيزيائية
38	2- العناصر التاريخية
38	3- العناصر الثقافية و النفسية
38	4- العناصر النفسية و الاجتماعية
39	المطلب الرابع: سياسات الهوية
40	خلاصة

42	الفصل الثاني: المجتمع المدني وإشكالية الهوية في الجزائر
43	المبحث الأول: واقع المجتمع المدني الجزائري
43	المطلب الأول: تطور المجتمع المدني الجزائري
44	1- المجتمع المدني في مرحلة الأحادية
45	2- المجتمع المدني في مرحلة التعددية
46	أ- المجتمع المدني من خلال دستور 1989
46	ب- المجتمع المدني من خلال قانون 31-90
47	ج- المجتمع المدني من خلال دستور 1996
48	د- المجتمع المدني من خلال قانون الجمعيات 06-12
49	المطلب الثاني: هيكلية المجتمع المدني الجزائري
50	أولاً: الأحزاب
51	1- الأحزاب الإسلامية
51	أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ
51	ب- حركة المجتمع الإسلامي حماس
51	ج- حركة النهضة الإسلامية
52	د- حركة الإصلاح
52	2- الأحزاب الوطنية
52	أ- التجمع الوطني الديمقراطي
52	ب- حزب جبهة التحرير الوطني
52	ج- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

53 د- حزب جبهة القوى الاشتراكية
53 ه- حزب العمال
53 ثانيا: الجمعيات
53 1- الجمعيات النسوية
54 أ- الجمعيات الخيرية النسائية
54 ب- الجمعيات والاتحاديات النسائية التابعة للأحزاب
54 ج- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة
54 د- النوادي النسائية والتنظيمات النسوية الأخرى
54 2- جمعيات حقوق الإنسان
54 أ- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
54 ب- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
54 ج- المرصد الوطني لحقوق الإنسان
55 3- الجمعيات الثقافية
55 4- الطرق الصوفية
55 ثالثا : النقابات
56 1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
56 2- النقابة الإسلامية للعمل
57 3- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر
57 4- الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين
57 رابعا: الإعلام

58	المطلب الثالث: الأطر القانونية والتشريعية للمجتمع المدني في الجزائر
58	1- مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر
60	2- مرحلة الانفتاح والتعددية الجمعوية
61	المبحث الثاني: إشكالية الهوية في الجزائر
61	المطلب الأول: مقومات الهوية الجزائرية وأدوار المجتمع المدني
61	1- الدين الإسلامي
62	2- اللغة العربية
64	3- الأمازيغية
66	المطلب الثاني : إشكالية الهوية في الجزائر
66	1- أزمة الهوية من منظور التنمية السياسية
66	- التباين العرقي
66	- التخلف الاقتصادي والحضاري
66	- التفاوت الطبقي
68	2- أزمة المشاركة السياسية
69	3- محدودية المجتمع المدني في تجاوز الأزمة الهوياتية المعوقات الوظيفية
69	- اللااستقلالية الجمعوية
69	- ظهور ظاهرة اللامبالاة
69	- الإطار القانوني
70	- غياب الثقافة السياسية
70	- تهميش المجتمع المدني

70	مصادر التمويل الذاتي
70	عدم وجود الكفاءة القيادية
70	غياب الثقافة السياسية
71	خلاصة
73	الفصل الثالث: دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الحفاظ على الهوية
74	المبحث الأول: إمكانيات المجتمع المدني في الحفاظ على الهوية
74	المطلب الأول: طبيعة نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتوجهاتها
76	المطلب الثاني: دور البنى التقليدية للمجتمع المدني الجزائري في مسألة الهوية
78	المطلب الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحفاظ على الهوية
83	المبحث الثاني: سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية
83	المطلب الأول: الأحزاب السياسية كأداة لتحقيق مصالح الجماعات الهوياتية
85	المطلب الثاني: الهوية من خلال البرامج الحزبية
88	المطلب الثالث: حزب جبهة التحرير الوطني والهوية الوطنية
88	1- حزب جبهة التحرير الوطني
90	2- جبهة التحرير الوطني والثوابت الوطنية
92	3- مكانة الهوية في الأجندة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني
93	خلاصة
95	الخاتمة
102	المراجع
116	الفهرس